



## الجلسة العامة ٢٧

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

ونقدم التهانّي الحارة أيضا إلى دولة توفالو الصغيرة ذات السيادة بمناسبة انضمامها إلى أسرة الأمم.

وتمثل قمة الألفية وهذه الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة حدثين تاريخيين يوفران فرصة فريدة لتبيّن ما حققته الإنسانية من تقدم ولمواجهة التحديات الماثلة أمامنا.

والواقع أن إعلان القمة يعرض رؤية عالمية للقرن الحادي والعشرين. ويرحب وفدي بما تضمّنه الإعلان من التزامات بمكافحة الفقر والمرض والجهل والظلم والعنف وتدهور البيئة، ضمن أمور أخرى.

وبالنسبة لقضيّتي الفقر والمرض، يجب على الأمم المتحدة أن تتصدى للاختلالات السائدة في جميع أنحاء العالم. ففي القرن الحادي والعشرين يعيش أكثر من ١,٢ مليار نسمة على أقل من دولار واحد في اليوم للفرد الواحد. وينام ملايين الأطفال والمسنين وهم يتضورون جوعا. وتفتك الأمراض والعلل بأرواح الأطفال والرجال والنساء. واليوم يحصد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

## البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

## المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل إيلفين نيمرود، وزير خارجية غرينادا.

السيد نيمرود (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يحييكم ويهنئكم، سيدي، لتوليكم رئاسة مداوات الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، جمعية الألفية.

ونشيد بسلفكم السيد ثيو - بن غويراب، وزير خارجية ناميبيا الموقر لإدارته الدينامية والفعالة لأعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بما في ذلك الإعداد لقمة الألفية ولتقرير الرئيس.

ونقدم التهانّي أيضا لأميننا العام الموقر الذي تصور برؤياه الثاقبة فكرة عقد قمة الألفية، التي كان تنفيذها انتصارا كبيرا للأمم المتحدة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والكاسدة في الاقتصاد العالمي. واستثمار العوائد المحققة من الإعفاء من الديون في اقتصاد البلدان النامية المدينة وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - سيكون استثماراً كبيراً في التنمية العالمية.

ثمة مجال آخر يحتاج إلى مساعدة فورية من المجتمع الدولي وهو مجال الكوارث الطبيعية. إعادة بناء الهياكل الأساسية وإصلاح وتحديد القطاعات المنتجة وخاصة قطاعي الزراعة والسياحة، وهي عملية مكلفة، بالإضافة إلى التكلفة الباهظة لعمليتي الإنعاش والتعمير أمر يجعل تحقيق التنمية المستدامة مهمة جسيمة.

ويطالب وفدي الأمم المتحدة ووكالاتها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الدولية الأخرى بالإضافة إلى القطاعين العام والخاص في الشراكة الدولية، بما في ذلك الحلف العالمي، بالمساهمة في إنشاء صندوق للإغاثة في حالات الكوارث ينظم تنظيمًا جيدًا ويكون قادرًا على الاستجابة على نحو سريع وفعال.

إن نسبة مئوية كبيرة من احتياجات البلدان النامية في منطقة الكاريبي دون الإقليمية وفي أماكن أخرى يمكن الوفاء بها. ونحن نتطلع إلى التطورات الإيجابية المتوخاة من العولمة وتحرير التجارة وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة. هذه التطورات وغيرها من البرامج المعدة جيدًا يجب أن تنفذ بجدية. فلم يعد التشدد بالكلام كافيًا.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة المقدم إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، فإن "... العولمة تبشر بخير كبير، في رأي البعض؛ وتبدو في نظر البعض الآخر منطوية على أخطار داهمة" (A/55/1، الفقرة ١٣).

يجب على المجتمع الدولي أن يساعد في ضمان لحاق الفقراء بقطار العولمة السريع الحركة. ويجب على جميع الدول

المكتسب (الإيدز) أرواح الملايين من البشر كان من الممكن أن يقدموا إسهامات نافعة ومنتجة لعالمنا.

إن التجارة حيوية بالنسبة لمعيشة سكان غرينادا. وبالنسبة للبلدان المصدرة للموز في منطقة الكاريبي دون الإقليمية - ومن بينها غرينادا - يسهم تصدير الموز بنسبة مئوية كبيرة من النقد الأجنبي الوارد. ومع ذلك فإن اقتصاداتنا مهددة بالقرار القاسي الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية ضد نظام المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للمنتجين الصغار للموز في بلادنا.

إن مزارعنا المناضلين أصحاب المساحات المحدودة من الأراضي الزراعية يجدون من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - أن ينافسوا الشركات عبر الوطنية. وهم يحتاجون إلى فترة تكيف حتى ينفذوا التغييرات الهيكلية الأساسية التي يتطلبها النظام التجاري الجديد. ونحن نتطلع إلى الأمم المتحدة لكي تطلب إلى منظمة التجارة العالمية أن تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الهيكلية الخاصة التي تواجه صغار منتجي الموز في منطقة الكاريبي.

ونطالب بمسؤولية مشتركة. وندعو إلى اتخاذ تدابير لتشجيع استدامة الاقتصادات الصغيرة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ونحث على إقامة شراكة عالمية أكثر إنصافًا.

ولعلكم تذكرون أن رؤساء الدول والحكومات، بما في ذلك ذلك رئيس وزراء غرينادا شددوا مؤخرًا في نفس هذه القاعة على ضرورة الملحة لتخليص البلدان النامية الفقيرة من عبء الديون التي تثقل كاهلهم. وأعرب القادة عن اهتمامهم بإيجاد نهج جديدة وتفكير جديد فيما يتعلق بهذه المشكلة. ولذلك ينبغي السعي بقوة إلى إيجاد حل سريع حاسم.

إن إلغاء الديون لا يشكل أي خسارة مالية للاقتصاد العالمي بل إنه بالأحرى يوفر فرصة لحفز الجوانب الراكدة

فهذه إمبريالية مالية. وهي تدوس على مبدأ المساواة السيادية. وتتعارض مع القانون الدولي وتقوّض حرية المنافسة والاستثمار العالمي وتحرير التجارة.

والدور الذي يؤديه التعليم حيوي في التخفيف من حدة الفقر، وفي تطبيق العلم والتكنولوجيا وفي المجالات الشاسعة لتقاسم المعلومات وتبادل الاتصالات. وتعكف حكومة غرينادا على استثمار نسبة متزايدة من مواردها المحدودة في إعداد شعبها للمشاركة في ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاستفادة منها، إدراكا منها للإمكانيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ينطوي عليها التعليم. وتحقيقا لهذه الغاية، تلتزم حكومة غرينادا المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والوكالات والجهات المانحة ذات النوايا الحسنة في إنشاء برنامج جديد للتعليم عن بعد عن طريق الترابط الحاسوبي على الصعيد العالمي.

وتعلق غرينادا أهمية كبرى على المؤتمر الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالتمويل لأغراض التنمية الذي ستعقده الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. ويرحب وفدي بمحاولة التصدي للمساائل النقدية والتجارية والمالية على نحو كلي في سياق العولمة والتنمية المستدامة. وينبغي ألا يفوت المجتمع الدولي هذه الفرصة لتركيز الاهتمام والموارد على الأخذ بأسباب التنمية والسلام والاستقرار.

وهنا يؤكد وفدي من جديد أن السبب الجذري للصراع داخل الدول وفيما بينها يمكن التماسه في الظلم الواقع على الأعضاء الضعفاء في المجتمع الدولي من أعضائه الأقوياء. وما لم يتم توفير إمكانية الحصول على أساسيات الحياة من غذاء وملبس ومأوى وصحة وعمل، ستكون حقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عديمة المعنى لمن يعانون من مظاهر الحرمان البالغ هذه. ويتضح ذلك

الأعضاء أن تشارك في الفرصة التي توفرها العولمة. وهذا من شأنه أن يكون أداة للسلم الدولي والأمن الاقتصادي.

إن إزالة بعض الحواجز التي تعوق التجارة وتدفق رأس المال شرط أساسي للنجاح في تخفيف حدة الفقر والمرضى في البلدان النامية ويمكن أن يعود ذلك بفائدة متبادلة على البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء.

إن التجارة هي الأداة المحركة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية منذ أيام المقايضة وحتى عصر التجارة والعولمة الذي نعيش فيه الآن. ولذلك نرى أن التدخل الانفرادي في قطاع خدماتنا الخارجية محاولة لتعويق تجارتنا في مجال الخدمات وتعطيل دورنا في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد، يشير وفدي إلى كلمات رئيس وزرائنا التالية بشأن الاتهامات غير العادلة الموجهة إلى المركز الذي أقمناه للخدمات المالية الخارجية.

”شئ تكفل من الدول التي تفرض ضرائب مرتفعة، يضم أكثر البلدان ثراء وأكثرها قوة، هجوما مدمرا بشدة على بلدنا، يتهمنا فيه باتباع ممارسات ضريبية ضارة بالمنافسة. ويجري اللجوء إلى إصدار التهديدات وممارسة الضغوط الإمبريالية وإساءة استخدام النفوذ في المنظمات المتعددة الأطراف من أجل إجبار الكثير من الدول الصغيرة، بما فيها غرينادا، على التخلي عن سيادتها المالية. ولقد استخدم هذا التكتل أساليب الدعاية الضارة عن قصد للتعريض باقتصادياتنا وإيذائها. كما هدد بفرض جزاءات مختلفة، وسعى لإعاقة وصولنا إلى صناديق رأس المال في المنظمات المتعددة الجنسيات ولفرض الإجراءات الحمائية المالية والمقاطعة الكاملة علينا“.

طريقي إلى قاعة الجمعية العامة بأن التقارير تفيد بوجود مئات الأفراد من الجيش الباكستاني، بعضهم بالزي العسكري، والبعض الآخر بالزي المدني إلى جانب رجال الطالبان المسلحين، متمركزين في ممر شاه سالم الذي يفصل بلدة شيترال الباكستانية الحدودية عن شمال شرقي أفغانستان، استعداداً لشن هجوم على مقاطعة باداخشان، وذلك في عمل عدواني لا يحتاج إلى بيان.

وبالنيابة عن وفدي، أعنتم هذه الفرصة لتهنئتك يا سيدي على توليك المهمة الكبرى المتمثلة في رئاسة دورة الجمعية العامة الألفية الهامة. وأود أيضاً أن أهنئ وزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غوريراب، على قيادته الممتازة لدورة الجمعية العامة الرابعة والخمسين، التي مهدت السبيل لمؤتمر قمة الألفية.

وقبل ثلاث سنوات، وقفت أمام هذه الجمعية العامة وذكرت من هذه المنصة ذاتها أن علينا أن نتساءل والأزمة ماضية في التكشف في أفغانستان ونجيب على أسئلة هامة. وتكلمت في ذلك الوقت عن الحركة السوداوية المشؤومة المسماة بالطالبان التي كانت قد غزت أفغانستان بمساندة من قوات عابرة للحدود. وهذا العام، يتعين حقاً على الجمعية العامة في دورتها الألفية أن تجيب على بعض الأسئلة الرئيسية.

من بين أمور كثيرة ذلك السكوت الذي لزمه العالم في تعامله مع الطالبان وأعوامهم الباكستانيين. ومع انتشار مبادئ الطالبان التي أدت إلى البؤس المهين الذي تعانيه الأمة الأفغانية وإلى توغل جماعي واضطرابات في المنطقة وفيما يتجاوزها، ألم نحن الوقت بعد لأن يوقف المجتمع الدولي الآلة الحربية للطالبان التي تسيرها باكستان؟ من المؤكد أن الخطابة وردود الفعل غير الملائمة لا تكفي. وهذا هو المنطلق الذي

بصفة خاصة في سياق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يُستخف بها بالمقارنة بالحقوق المدنية والسياسية. وبما أن جميع حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ويعتمد بعضها على البعض، وتتسم بالترابط، سوف يسهم إيلاء الاهتمام لنطاق هذه الحقوق بكامله إسهاماً أفضل في مراعاة هذا الهدف النبيل والتمتع به.

وأضم صوتي إلى صوت رئيس وزراء بلادي في الإشادة بجمهورية الصين في تايوان - حكومة وشعباً - وتوجيه الشكر لها علانية لما قدمته لغرينادا من المساعدة فيما يتعلق بالزراعة والموارد البحرية والتعليم والصحة والثقافة والهياكل الأساسية. وقد شكلت صداقة جمهورية الصين في تايوان وإحلاصها مصدراً للقوة والصمود لبلدينا. ومن هذا المنطلق تطالب غرينادا مرة ثانية باستعادة جمهورية الصين في تايوان لعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة. إذ لا بد لشعب يعمل بجد لتحقيق هذه المستويات الرفيعة من التنمية البشرية والتكنولوجيا ولشعب يقدم هذه الإسهامات الإيجابية إلى الاقتصاد العالمي من أن يصبح عضواً كاملاً في هذه المنظمة العظيمة، الأمم المتحدة.

وختاماً لا بد لنا من السعي لنكفل تجاوب المنظمة مع التغير الدائم في البيئة العالمية. ودعونا نتأكد من أننا نتصدى لاحتياجات شعوبنا. ودعونا ننطلق للأمام بأمام متحدة مستعدة لتغذية الآلة التي تحقق المزيد من المشاركة العادلة في المجتمع العالمي. دعونا نضع شعوبنا في المقام الأول من اهتماماتنا وليكن الله هادينا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية أفغانستان بالنيابة، معالي السيد عبد الله عبد الله.

**السيد عبد الله (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية):** أبلغني مجلس الدولة الأعلى لدولة أفغانستان الإسلامية وأنا في

منهكة مدمرة أمية جاهلة فقيرة تناضل جاهدة من أجل مجرد بقائها. وتريد باكستان أن تحوّل أفغانستان إلى جبهة مزيفة لها للتمويه عن أنشطتها غير المشروعة في مجال تهريب المخدرات والإرهاب وغيرهما من الجرائم فضلا عن التطرف الديني، وذلك بإنشاء مراكز وقواعد لتلك الأنشطة. وتحاول باكستان أن تظهر بمظهر بطلة العالم الإسلامي فتواصل تنفيذ تلك الأنشطة باسم الإسلام. ولذا، ليس من المستغرب أن تؤدي تلك الأنشطة إلى الإساءة إلى سُمعة الدين الإسلامي الحنيف وإلى صورة المسلمين في ربوع العالم.

وباختصار فقد أصبحت الأمة الأفغانية الضحية المباشرة للأحلام الشيطانية للمصالح العسكرية الباكستانية التي تتوخى السيطرة على المنطقة. وتسعى مؤسسة الاستخبارات العسكرية الباكستانية التي هي مؤسسة شريرة ومتطرفة إلى تنفيذ هذه الأحلام الشيطانية غير مبالية بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر وعواقب وخيمة على بقاء باكستان كدولة في المستقبل.

ومع صحوة العالم التدريجية على تهديد الطالبان الزاحف أصبح من المؤسف أن بعض الدول "المتحضرة" تفضّل في بعض الأحيان التعامل مع حركة الطالبان، ذلك الكيان المنعزل والمتمرد، الذي عجز عن استيفاء المعايير الدنيا لاعتباره متحضرا بعد أن ناصر عمليات الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية. وليس مستغربا أن تواصل العصابة الحاكمة العسكرية في باكستان مباركتها الكاملة لهذه الحركة.

ومن العجيب أن موقف باكستان الرسمي، كان حتى أوائل أيار/مايو من هذا العام على الأقل، حسب ما زعمه دبلوماسيها ومسؤولوها هو أنها تقيم علاقات مع طرفي النزاع. ومع ذلك ذكرت وكالة الأنباء التابعة لشبكة باكستان الدولية للأنباء، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ أن الجنرال

يجعلني أركز كلمتي في الوقت المحدود تركيزا كاملا على الحالة في أفغانستان وآثارها المدمرة إقليميا ودوليا.

فتمة سؤال يثار: ماذا كانت نتيجة إضفاء التزعة الطالبانية على الأجزاء المحتلة من أفغانستان؟ إننا في عصر المعلومات والعولمة الذي نعيشه نرى هناك حكما للإرهاب الذي تفرضه شرطة دينية تمارس انتهاكات باسم الدين، تشمل القضاء على كل الحريات وبما فيها الحريات المدنية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وامتهان كرامة الرجال والنساء وتعذيبهم، والاتجار بالنساء والفتيات والفصل القسري للنساء عن رجالهن، والاعتقال العشوائي والمتعمد للأفراد على أساس أصولهم العرقية والدينية، وممارسة سياسة الأرض المحروقة، وإحراق وإزالة الأراضي الزراعية والبساتين وسبل المعيشة الأخرى، وتلويث موارد المياه، وإرسال الأطفال والكبار قسرا إلى ميادين القتال، وإلغاء التعليم عدا التعليم الديني الأساسي للطلاب من الذكور بعد إغلاق جميع مدارس الإناث، والحرمان المتعمد من الحصول على المعونة الإنسانية، وتكثيف المعارك، وزيادة تفاقم الحالة، وانتشار الإرهاب وتدمير التراث التاريخي والآثار في أفغانستان بقصد تعريب الأمة الأفغانية عن أصول أسلافها وهويتها التاريخية.

إن هدف مؤسسة الاستخبارات العسكرية الباكستانية المعروفة باسم أجهزة الاستخبارات، من فرض ما يسمى بإمارة الطالبان الإسلامية هو زعزعة الاستقرار في وسط وجنوب آسيا بالإرهاب. فهذه "الإمارة الإسلامية" نصّبت المولا عمر، قائد الميليشيات أميرا للمؤمنين غير منازع، ليس في أفغانستان فحسب بل نظريا في كل أنحاء العالم الإسلامي.

وتتمثل العملية التي اختارها الاستخبارات العسكرية الباكستانية لتحقيق هدفها في تحويل الأمة الأفغانية إلى أمة

وترى دولة أفغانستان الإسلامية أن الوقت قد حان لأن يضطلع مجلس الأمن، وفقا للقرارات ذات الصلة، بتدابير إنفاذ ملائمة ضد باكستان التي هي المصدر الأول لرعاية تلك الأنشطة.

وقد طالب مجلس الأمن بصراحة في قراره ١٢٦٧ المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ المعتمد بالإجماع، بأن تكف مرتزقة الطالبان عن إيواء ودعم وتدريب الإرهابيين والتخطيط لأعمال إرهابية تنشأ من التراب الأفغاني وتوجّه ضد بلدان أخرى، وبأن تسلّم المدانين بارتكاب أعمال الإرهاب الدولية إلى الدول التي تطلبهم.

إن التزايد الأخير للأنشطة الإرهابية في بلدان آسيا الوسطى وفيما يتجاوزها، والمنبثقة من أجزاء أفغانستان التي تحتلها الطالبان تتطلب اتخاذ تدابير جذرية من جانب مجلس الأمن ضد الميليشيات وأعوامها الباكستانيين. أما النظر في فرض جزاءات هادفة أخرى وتوسيع نطاق القرار ١٢٧٤ (١٩٩٩) الذي لا بد أن يشمل إنهاء الأنشطة الإرهابية بكل أشكالها ومظاهرها في أجزاء أفغانستان التي تحتلها الطالبان فيمكن في جملة أمور أن يكفي لأن يخدم قضية السلم والأمن في المنطقة.

وأود هنا أن أرحب باقتراح جمهورية أوزبكستان الداعي إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن لمناقشة ظاهرة الإرهاب الشريرة.

ورغم الجفاف المدمر الحالي في أفغانستان - وهو الأكثر حدة في فترة ٣٠ عاما - ما زالت أفغانستان المنتج الرئيسي للمخدرات. وقيام طالبان والمافيا السياسية - العسكرية في باكستان بإنتاج العقاقير غير المشروعة والاتجار بها يحقق لهما دخلا كبيرا يستخدمانه في تمويل الحرب المطولة في أفغانستان. وفي حين أنه يساهم في زيادة عدد المدمنين في

بيرفيز مشرف أعلن أن سياسة باكستان المؤيدة للطالبان "تتفق ومصالح باكستان الوطنية". وفي الدعوة إلى أن يكون الباشتون في جانب باكستان نُقل عن الجنرال قوله، "إن لنا مصلحة أمنية وطنية، ديموغرافية وجغرافية على حد سواء". وذكر أيضا أنه لتحقيق هذه المصلحة الأمنية، "ينبغي أن يبقى الباشتون إلى جانبنا، وهم "يقصد الباشتون" يمثلهم الطالبان".

وعلى العالم أن يعرف أن حاكم العصبة العسكرية الباكستانية يدعي في انتهاك صارخ للقواعد والمبادئ الدولية المعترف بها، وباحتقار واضح لميثاق الأمم المتحدة، وبمجة مثيرة للغضب وهي المصلحة الأمنية الوطنية، أن له الحق في فرض جماعة عرقية معينة تذرعا بولاية استفزازية عرقيا على حساب سيادة أفغانستان واستقلالها السياسي وهي عضو في الأمم المتحدة، وقبل ذلك عضو في عصبة الأمم حتى من قبل أن تولد باكستان.

ومن المهم أن نتذكر أن معسكرات تدريب الإرهابيين العاملة في أراضي أفغانستان الواقعة بحوزة الطالبان، بما فيها المعسكرات التي أنشأها سبي السمعة أسامة بن لادن، والتي طالبت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره بإزالتها مرارا وتكرارا، أنشأها الاستخبارات العسكرية الباكستانية عن طريق مرتزقة الطالبان وشبكات المتطرفين الأخرى. وهي تواصل استغلال هذه الأراضي قاعدة للتدريب والإيواء والتخطيط وإرسال العناصر التي تسعى إلى ارتكاب أعمال وحشية ضد بلدان المنطقة وفيما يتجاوزها. ويجري هذا تحت ستار الإسلام، ولكنه في الواقع أساسا سعيًا إلى تحقيق أهداف السيطرة الباكستانية الموجهة صوب أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى. وما الأحداث والأنشطة الأخيرة التي ترتكبها جماعات المتطرفين في قيرغيزستان وأوزبكستان إلا أمثلة واضحة على نشر برنامج العمل المدعوم من باكستان/الطالبان في المنطقة.

١٩٩٧، وفي مزار الشريف وباميان في عام ١٩٩٨، وفي شمال كابل في عام ١٩٩٩، ومقتل الدبلوماسيين الإيرانيين وأحد الصحفيين والمستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان في عام ١٩٩٨.

ومن الجدير بالملاحظة أن طالبان لا تزال تحرم النساء من حقوقهن الأساسية، بما فيها الحق في التعليم، الذي يؤثر على ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ طالبة في كابل وحدها، وما زالت طالبان تحول دون عمل النساء. والنتائج المتوقعة غنية عن البيان، فإن الأجيال الحالية والمقبلة من الإناث في أفغانستان ستكون أجيال أمية. وسترتب على هذا العمل الإجرامي آثار ثقافية واجتماعية هائلة على الأجيال القادمة.

وتدخل باكستان العسكري في أفغانستان حقيقة يعرفها المجتمع الدولي. فهناك مئات من المسجونين الباكستانيين الذين أسروا وهم يحاربون جنبا إلى جنب مع طالبان وتحتجزهم الحكومة الآن، وبقايا جثث المئات من الباكستانيين الذين سقطوا في ميادين القتال والوثائق وبطاقات الهوية التي وجدت في جيوبهم؛ والرسائل اللاسلكية التي التقطت لهم، والدعم السوقي الهائل والإمدادات العلنية لكميات كبيرة من المعدات العسكرية والعتاد؛ إنما تدل جميعها على المشاركة المباشرة لأفراد من الجيش الباكستاني في القتال في أفغانستان. وفي الواقع، أن اللواء رستم قائد القوات المسلحة الباكستانية، التي ترابط في إقليم كندوز الأفغاني، يقود العمليات المشتركة بين باكستان - وطالبان - وبن لادن في الشمال. ويدعمه اثنان من معاوي بن لادن وهما ابو وارا وصاباب. وقد شاركوا جميعا في احتلال طالقان مؤخرا وفي الفطائع التي ارتكبت ضد السكان المدنيين هناك. ومن الجدير بالذكر أن عدد تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر من مجلة "الشؤون الخارجية"، قدر العدد الإجمالي للباكستانيين الذين حاربوا في أفغانستان منذ ١٩٩٤ بما يتجاوز ٨٠ ٠٠٠ رجل.

الداخل والخارج على حد سواء، فإنه يؤدي أيضا إلى ارتكاب جرائم منظمة عبر وطنية كثيرة.

ومن بين العديد من الانتهاكات المتعمدة وحالات التجاهل المطلق للقانون الإنساني الدولي والجرائم المرتكبة في حق الإنسان على أيدي طالبان ومؤيديهم في الخارج في عام ٢٠٠٠، من الممكن أن تذكر الحالات التالية: القتل المتعمد في ١١ أيار/مايو لـ ١٩٨ شابا من الأوزبك والهزر المسجونين كرهائن في سجون طالبان؛ والقتل الوحشي في ٥ آب/أغسطس لبعض موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن إزالة الألغام والتابعين لمنظمة إزالة الألغام وإعادة تأهيل الأفغان، والحرمان المتعمد من الحصول على المعونة الإنسانية الذي يرى الاتحاد الأوروبي أنه يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي نظرا لحالة الجفاف المدمرة؛ والتبرع الإجباري بالدم وبيع أعضاء الجسم الذي فرض على المدنيين الأبرياء على طول طريق تاغاب - نجراب في آب/أغسطس؛ والإبعاد القسري للسكان المدنيين عن مدينة آيبك في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠؛ وإغلاق كل المخازن التي يديرها برنامج الأمم المتحدة العالمي للأغذية في آب/أغسطس، الذي كانت تدفع فيه أجور للأرامل اللائي كن يصنعن الخبز الذي يُباع بعد ذلك بسعر مدعم لآرامل أحر لا يقل عددهن عن ٢٥ ٠٠٠ في كابل وحدها كجزء من حملة طالبان الجاري تنفيذها منذ أربع سنوات لمنع النساء من العمل؛ والقصف العشوائي للأحياء المدنية في طالقان في ١٥ آب/أغسطس؛ والتشريد القسري لمئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء المناطق الشمالية نتيجة لتجدد هجمات طالبان العسكرية.

ونحن نعتقد أن قيام ميليشيات طالبان بارتكاب هذه الجرائم الشنيعة إنما يرجع أساسا إلى عدم وجود رد كاف من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي. بمحاكمة مرتكبي الجرائم والمتورطين الآخرين في حوادث باميان في عام

وأود أن أذكر الجمعية العامة بأن دولة أفغانستان الإسلامية لن تمنح الحصانة من المحاكمة المتصلة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية إلا للمواطنين الأفغان الذين جندوا إلزاميا أو قسرا وسيخضع الباقون لتوجيه الاتهام ضدهم.

ولا بد من أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن فشل المفاوضات غير المباشرة في جدة بشكل خاص وغيرها من مبادرات السلام بشكل عام إنما يرجع إلى حقيقة مؤسفة وهي أن السلم لا مكان له في جدول أعمال طالبان.

وفي حين أننا نسعى جاهدين إلى تحقيق القيم والمبادئ الإنسانية النبيلة - كإقامة نظام ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والبنات، والحقوق المدنية وإجراء الانتخابات - فإن دولة أفغانستان الإسلامية تكرر التأكيد على موقفها الثابت الداعي إلى السعي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، وتعلن بالتالي استعدادها التام لتشكيل حكومة تستند إلى قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق وممثلة تمثيلا كاملا من خلال استحداث آلية عملية من قبيل الجمعية الكبرى التقليدية أو الجمعية التأسيسية "لوياجرغا" أو أي محفل تمثيلي آخر تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، وما دامت باكستان تواصل التدخل بشكل مباشر وكبير في الشؤون الداخلية لأفغانستان، فإن دولة أفغانستان الإسلامية ترى أن مهمة الدفاع عن سلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية واستقلالها السياسي هي أولويتها القصوى.

ولدى دولة أفغانستان الإسلامية آمال عالية بأن تمارس الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضغطا على باكستان لكي توقف على الفور تدخلها في أفغانستان وتسحب جميع أفرادها العسكريين ومواطنيها المسلحين من أفغانستان؛ وبأن يعالج مجلس الأمن مسألة التدخل الأجنبي، ووجود شبكات

وفيما يلي بيان تفصيلي عن المواطنين الباكستانيين الذين يجاربون في أفغانستان: وحدات من القوات الباكستانية المسلحة، تشمل وحدات من فيلق الحدود الشمالية الغربية ووحدات فدائية مختلفة شاركت بالفعل في معارك في مناسبات شتى؛ وضباط أجهزة الاستخبارات الذين يشاركون في التخطيط والقيادة وضبط العمليات الاستخبارية والدعم السوقي؛ وضباط نظاميون سابقون مسؤولون عن العمليات التكتيكية؛ والدعم المدفعي والسوقيات؛ ووحدات ميليشيات الحدود؛ وأفراد شبه عسكريين من الجماعات الإرهابية المتطرفة التابعة لأجهزة الاستخبارات مثل جيش الصحابة وصباح الطيبة وحركة الأنصار وما إلى ذلك؛ وما يسمى بالمتطوعين من المدارس الباكستانية أو المدارس الدينية.

ومن بين الفئات الأخرى المقاتلين الأجانب الموجودين في أفغانستان جماعة القيادة التابعة لأسامة بن لادن والوحدات التابعة لها من مناطق الخليج الفارسي والشرق الأوسط وأفريقيا، والجماعات المتطرفة من آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأقصى. فضلا عن ذلك، يرسل الآلاف من اللاجئين الأفغان الذين تلقوا العلم والتدريب في المدارس الدينية الباكستانية إلى جبهات القتال في أفغانستان. وأخيرا، هناك المجددون إلزاميا والمجددون قسرا من جميع أرجاء أفغانستان الذين يجري وزعهم كطعمة للمدافع.

وفي هذا السياق، تدعو دولة أفغانستان الإسلامية مجلس الأمن أن يكلف بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان بإيفاد فريق لتقصي الحقائق إلى أفغانستان للتحقق من الأوضاع هناك وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن بشأن مسألة وجود رجال مسلحين باكستانيين ومقاتلين عرب يعملون جنبا إلى جنب مع مرتزقة الطالبان. ومن شأن ذلك أن يقطع الصمت الذي شجع حتى الآن باكستان على مواصلة تدخلها في أفغانستان.

العسكرية الباكستانية ستبقى هي المؤثرة الرئيسية في هذه المسألة المفزعة والضخمة في آسيا.

وشأننا شأن الكثير من المصايين الآخرين بوباء الطالبان، نتعجب عن مدى انتشار تهديد نزع الطالبان، وكم ستزهق من الأرواح وكم عدد الحدود التي ستعبرها قبل أن يتيقظ الضمير الدولي، ليس فقط لكي يدرس وإنما لكي يعتمد تدابير وقائية فورية وحاسمة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

إلى معالي السيد محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية جمهورية العراق.

**السيد الصحاف** (العراق) (تكلم بالعربية): السيد

الرئيس، يسرني أن أهنتكم بانتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وأعبر عن أطيّب تمنياتنا لكم بالنجاح والتوفيق في مهمتكم. كما أعبر عن التقدير لسلفكم معالي وزير خارجية ناميبيا لإدارته الناجحة لأعمال الدورة السابقة.

قبل أيام معدودة اختتمت قمة الألفية، وكانت من زاوية معينة مناسبة لاستعراض ما وصلت إليه حالة العلاقات الدولية بعد انهيار النظام الدولي الثنائي القطبية. وقد لاحظنا ازدياد عدد الدول التي تشكو من انفراد القطب الواحد في الشؤون الدولية، ومدى المخاطر المترتبة على ذلك في الحاضر والمستقبل. لقد نبه العراق منذ أكثر من عشر سنوات إلى إرهابات العديد من المخاطر والمشاكل الأساسية التي تفاقمت فيما بعد، وانصب جزء مهم من مناقشات قمة الألفية عليها. فلقد حذر الرئيس صدام حسين في شباط/فبراير عام ١٩٩٠ من المخاطر الشديدة الناجمة من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية وجموحها نحو فرض هيمنتها على العالم عموماً، وعلى منطقة الخليج العربي والبلاد العربية الأخرى بشكل خاص، واستخدام الوسائل

إرهابية في أفغانستان والتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وأن توضح منظمة المؤتمر الإسلامي رأيها في كلمات وأفعال طالبان - المنطوق بها والمنفذة باسم الإسلام - والتي نعتقد أنها مشوهة ومتناقضة مع الروح الحقيقية للإسلام، وعقائده وأحكامه؛ وأن يساعد برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات دولة أفغانستان الإسلامية في الحرب ضد إنتاج العقاقير غير المشروعة والاتجار فيها؛ وأن تعزز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهودهما للتوصل إلى حل مبكر وسلمي للصراع الأفغاني؛ وأن يوفر المجتمع الدولي مساعدات إنسانية إلى سكان أفغانستان المدنيين المنكوبين بالحروب والجفاف. وهنا أود أن أذكر أن الجفاف الحالي، والذي يعتبر أشد حالات الجفاف منذ ٣٠ سنة، ستكون له مضاعفات إنسانية ضخمة.

ونحن لا نزال شاكرين للبيانات التي أدلى بها رؤساء الوفود في قمة الألفية وفي الجمعية العامة معربين عن قلقهم المشروع إزاء الأخطار الناشئة من أراضي أفغانستان التي يحتلها الطالبان الباكستانيون.

ونحن نقدر وندعم بشدة الجهد الدؤوب الذي يبذله السيد فرانسيس فيندريل، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، والذي لم يترك سبيلاً إلا طريقه وظل على اتصال مع جميع أطراف الصراع بغية التوصل إلى حل سلمي للصراع الأفغاني.

وأود أن أختتم كلمتي بقولي أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تبدأ الألفية الجديدة بدون المعالجة السليمة للقضايا الواردة في ميثاقها، وهي في جملة أمور، مسألة عدم التدخل. كما أنه لا يمكن لهذه الهيئة الدولية مناصرة العولمة بمعناها الحقيقي عندما يهدد التحول إلى نزع الطالبان الاستقرار الإقليمي في جزئنا من العالم. وبالتأكيد فإن الطغمة

تلك التنظيمات بديلة للأمم المتحدة، في الحالات التي تتوقع فيها قوى الهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، معارضة شديدة من الأمم المتحدة لتلك السياسات الانفرادية، كما شاهدنا في عدوان حلف شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

خامسا، ظاهرة تطويع وترويض القواعد المستقرة للقانون الدولي لخدمة السياسات الانفرادية لقوى الهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إقحام تفسيرات شاذة وغريبة على محتوى القواعد المذكورة، أو إهمال تلك القواعد كلياً عندما لا تستطيع تلك القوى إقحام التفسيرات الغريبة عليها. ومن الأمثلة على هذه الظاهرة الخطيرة المحاولات المحمومة للتقليل من أهمية مبادئ سيادة الدول والاستقلال الوطني وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. سادسا، ظاهرة التنصل عن المسؤولية في الحالات التي لا يكون فيها تحمل هذه المسؤولية مجزياً من الناحية الاقتصادية، كما هو الحال في مسائل تلوين البيئة، وتوسع دائرة الفقر في العالم، وتعطيل التنمية في دول جنوب الكرة الأرضية التي تتضح فيها بجلاء مسؤولية الدول الصناعية المتقدمة.

إن المخاطر والتحديات والظواهر السلبية التي أشرنا إليها وتلك التي أشار إليها متحدثون كثيرون في هذه المناقشة العامة قد أدت إلى تفكير واسع النطاق في الحلول المطلوبة لمعالجة تلك الصعوبات والمعضلات. إن العراق يرى أن نقطة الانطلاق هي أن يكون عمل الأمم المتحدة معياراً حقا عن إرادة الشعوب والأمم جميعاً، هكذا حرر ميثاق الأمم المتحدة، لتحقيق نظام للأمن الجماعي على أساس المصلحة الجماعية المشتركة.

إن استقرار وفاعلية نظام الأمن الجماعي إنما يستند على التعاون بين شركاء على أساس التزامات محددة وليس

والأساليب غير الشرعية وغير الأخلاقية لتحقيق هدفها هذا، بما في ذلك استخدام القوة الغاشمة والضغط والابتزاز السياسي والاقتصادي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتأجيج الصراعات العرقية والدينية والطائفية، واستخدام المؤسسات الدولية لخدمة السياسة الأمريكية. كما نبه العراق في وقت مبكر إلى الحالات التالية:

أولاً: نبه العراق إلى استغلال التقدم العلمي والتكنولوجي من قبل الدول الصناعية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لأغراض سياسية لفرض موجة العولمة الرأسمالية على الدول الأخرى في العالم، والزعم بأنها تشبه القدر المفروض الذي لا بد من التسليم به مهما كانت السلبات والمخاطر التي تتضمنها موجة العولمة الرأسمالية هذه على حياة الأغلبية الواسعة من البشرية.

ثانياً: اعتماد نهج الكيل بمكيالين في المواقف السياسية، وعدم الاكتراث بما تفرضه أحكام التنظيم الدولي من القياسات القانونية والسياسية، التي تتوازن فيها الحقوق والالتزامات في عملية تعايش المصالح بين الدول دون تفریق أو تمييز.

ثالثاً: شيوع منطق القدرة والفرصة في استغلال آليات منظمة الأمم المتحدة لاستصدار القرارات التي تصب في تحقيق أهداف سياسية أنانية لدولة واحدة، أو قلة من الدول، على حساب القواسم المشتركة في العلاقات الدولية ودونما اعتبار، ابتداءً من الالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ العدل والإنصاف. ومن هنا جاء استخدام الحصار والعقوبات الاقتصادية الشاملة كغاية في حد ذاتها، واستمرار سياسات التجويع وتحطيم اقتصادات الدول والمجتمعات.

رابعاً: فرض سياسات انفرادية على المجتمع الدولي من خلال أدوات وتنظيمات خارج التنظيم الدولي، واعتبار

الصعد الوطنية تبقى بدون مصداقية ما لم تقترن بسلوك يتأكد فيه احترام أصحاب هذه الدعوة لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، واللجوء إلى القضاء الدولي في تفسير وتطبيق الأحكام القانونية، لكي يُضمن التوازن الدقيق بين السلطات والمسؤوليات، والحقوق والالتزامات. ثم أن تأكيد احترام حقوق الإنسان يجب أن لا يغفل أن هذه الحقوق لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل تشمل أيضا وبنفس الأهمية والإلحاح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن العالم متنوع في خلفياته الحضارية والثقافية ولا يمكن فرض المعطيات الثقافية والاجتماعية لحضارة معينة على الأمم والشعوب الأخرى.

إن ما عرضته في بياني ليس كلاما نظريا، فنحن في العراق عانينا وما نزال نعاني من تسلط وتعسف قوى الهيمنة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن إيماننا العميق بصحة موقفنا هو الذي يفسر صمود بلادنا وشعبنا في وجه جبروت القطب الواحد.

لقد دخلت العقوبات الشاملة المفروضة على العراق عامها الحادي عشر، وهي بجميع المقاييس ترقى إلى مستوى جريمة إبادة الجنس البشري، وتطبيق وحشي لعقاب جماعي شامل أو انتقام من شعب كامل. ولم يعد هنالك أدنى شك في أن هذه العقوبات تشكل خرقا مستمرا وفاضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وهذا ما أكدته تقارير وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان. وآخر شهادة على ذلك هي ورقة العمل التي اعتمدها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في جنيف للفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ والتي أكدت أن العقوبات الشاملة المفروضة على

الانفراد والتحكم، كما هو حاصل اليوم. وأن حق الأمم والشعوب في العيش في سلام واستقرار هو المقصد الأساسي لحفظ السلم والأمن الدوليين. وإن هذا الحق لا يمكن ضمانه إلا بربطه بشكل متين بالحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعيدا عن الضغوط والتدخلات. وإن هذا الهدف الجماعي النبيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التمسك بتنظيم الأمم المتحدة وإصلاح هذا التنظيم وتطويره ليكون قادرا وكفؤا في تحقيق هذا الهدف النبيل، وبالذات إصلاح مجلس الأمن الذي عليه احترام التزاماته تجاه مجتمع الدول والتفكير بوظائفه وفقا للتفسير الصحيح لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد أيضا من استعادة دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين لكي يقام التوازن المطلوب عند تقصير مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته الأساسية بموجب الميثاق نتيجة الانفراد والتعسف في استخدام سلطاته.

وإن موجة العولمة الرأسمالية التي تحتاج عالمنا اليوم قد وسعت وما تزال توسع الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم. وهذه الظاهرة الخطيرة تقتضي المطالبة بقوة بإرساء قواعد الشراكة الدولية الحقيقية من أجل إعادة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الدولي والوطني والالتزام بمبدأ الانتفاع المنصف للجميع من التقدم العلمي والتكنولوجي، وأن تكف الدول الغنية عن استخدام العلم والتكنولوجيا كأدوات لفرض سياساتها الاستغلالية على دول وشعوب العالم. إن الشراكة الفعالة بين دول الشمال والجنوب تتناقض جوهريا مع منطق التسلط والانفراد وتحويل العلم والتكنولوجيا إلى أدوات سياسية لاستعباد الآخرين. كما أن الدعوة لتحقيق الديمقراطية داخل الدول تبقى دعوة مزيفة ما لم يتمسك أصحاب هذه الدعوة بالنهج الديمقراطي على صعيد التعامل بين الدول وفي المنظمات الدولية. كما أن الدعوة لاحترام القانون الدولي وعلويته على

أولبرايت في برنامج تلفزيوني حيث قالت إن موت نصف مليون طفل عراقي هو ثمن مقبول لاستمرار العقوبات.

وإذا أخذنا بالاعتبار ولغرض شرح الأمر أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أعطت مجلس الأمن التحويل بأن يعمل نائبا عنها بشرط أن يتم هذا العمل وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة (المادة ٢٤ من الميثاق)، فإن مجلس الأمن، في حالة العقوبات الشاملة التي فرضها على العراق، قد تجاوز مقاصد ومبادئ الميثاق، وأصبح غطاء لممارسة سياسة إبادة جماعية ضد شعب كامل. لذلك أصبح حريا بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقول رأيها في مدى أمانة مجلس الأمن على هذا التحويل. ومن الجدير بالذكر هنا أن المادة ٢٥ من الميثاق نصت على أن يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها إذا كانت وفقا لميثاق الأمم المتحدة. أي أن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق والتي عدت غير مشروعة من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان تصبح بالنتيجة غير ملزمة بالتنفيذ من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن بلادي تتعرض إلى عدوان يومي غاشم ومستمر تقوم به الطائرات الأمريكية والبريطانية في منطقتي حظر الطيران المفروضتين على العراق بقرار انفرادي من حكومتي واشنطن ولندن، على شمال العراق وجنوبه. وتنطلق طائرات العدوان من قواعد لها في الأراضي السعودية والكويتية والتركية. إن هذا العمل العسكري المستمر الذي يحرق حرمة وسيادة العراق لا يملك أية صفة شرعية ولا يستند إلى أي قرار ملزم صادر عن الجهة المختصة في الأمم المتحدة، بل هو عمل انفرادي غير مشروع تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

لقد تجسدت هذه الأعمال العدوانية بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق من ناحية ومواصلة الأعمال

العراق هي عمل غير مشروع بموجب القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان.

والمعروف أن الأمريكيين والبريطانيين يزعمون أن برنامج النفط مقابل الغذاء المتفق عليه بين العراق والأمم المتحدة يقلل وطأة العقوبات الجائرة المفروضة على العراق. ولكن هذا الزعم يتساقط بسرعة عندما نعلن الأرقام الصادرة من الأمم المتحدة نفسها. لقد مضى على عمل هذا البرنامج أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة. صدر العراق خلالها نفطا بقيمة ٣١,٦ مليار دولار. صرف منها لصندوق التعويضات في جنيف ٩,٥ مليار دولار وصرف مبلغ مليار دولار للنفقات التشغيلية والإدارية للأمم المتحدة في حين صرف منها خلال ثلاث سنوات ونصف السنة لشراء احتياجات شعب العراق ٨ مليار دولار فقط، ويوجد هنالك مبلغ ١٠ مليارات دولار شبه مجمدة مخصصة لاحتياجات العراق من بعض المواد ولكنها غير مصروفة بسبب العراقيل التي يضعها الأمريكيون والبريطانيون. ومن هذه العراقيل المفزوحة تعليق عقود شراء المواد الإنسانية، وقد بلغ عدد العقود التي علقها الأمريكيون والبريطانيون حتى اليوم ١١٧٣ عقدا تبلغ أموالها ما يفوق ملياري دولار.

والثابت أنه رغم تصاعد مطالبة المجتمع الدولي لإنهاء جريمة الإبادة البشرية هذه، إلا أن الدولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تصران على استمرار هذه الجريمة خدمة لمصالحهما ومخططاتهما في زعزعة استقرار منطقة الخليج العربي لإدامة بؤر التوتر فيها وإدامة هيمنتها على المنطقة واحتلالها عسكريا وسلب ثروتها النفطية. وتعلن الولايات المتحدة الأمريكية صراحة أنها مستعدة لاستخدام حق النقض ضد أي محاولة لرفع العقوبات عن العراق، وإنه لعار حقا على الولايات المتحدة عندما أعلنت وزيرة خارجيتها مادلين

قاعدتي علي السالم وأحمد الجابر إضافة إلى التمويل المالي للعدوان الأمريكي البريطاني اليومي على العراق.

لقد نفذ العراق الالتزامات المفروضة عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالتالي فإن النتيجة المنطقية التي يفترض أن تترتب على ذلك هي رفع الحصار المفروض عليه. كما يستلزم الميثاق إدانة العدوان الأمريكي البريطاني على العراق وترتيب المسؤولية الدولية بكل ما تعنيه من الناحية القانونية على مرتكبي العدوان والمشاركين فيه وهم المملكة العربية السعودية والكويت إضافة إلى تركيا.

ولا يمكننا بأي حال من الأحوال، التعامل مع أي موقف ظالم يتجاهل سجل تنفيذنا لالتزاماتنا وينكر علينا استحقاقنا المشروع لرفع الحصار حسبما يقتضيه الميثاق والتفسير السليم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن المثال الصارخ على تجاهل سجل تنفيذنا لالتزاماتنا وإنكار حقوقنا برفع الحصار عن بلادنا هو ما قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتمريره في قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) من غبن لحقوق العراق وتشويه لما قام به من تنفيذ كامل لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار ٦٨٧ (١٩٩١). فالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) لا يمثل حلا على الإطلاق ولا يعدو أن يكون في محصلته الأساسية سوى لعبة مقصودة لتمرير السياسة الأمريكية المناهضة للعراق والمتجسدة في إدامة الحصار عليه إلى أمد غير منظور. ولذا فقد أعلننا بوضوح أننا لن نتعامل مع هذا القرار.

إن منطقة الشرق الأوسط تعاني من وضع خطير ناجم عن امتلاك الكيان الصهيوني، المحتل لفلسطين العربية، ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل، بكل أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية والصواريخ بعيدة المدى. إن الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين يرفض الانضمام إلى معاهدة عدم

العسكرية العدوانية ضد العراق من ناحية أخرى من خلال فرض منطقتي حظر الطيران.

وإن ما يؤكد الطبيعة اللاشعرية لفرض منطقتي حظر الطيران والإعلانات الرسمية التي صدرت عن روسيا الاتحادية وفرنسا والصين والتي عبرت عن مواقفها باعتبار فرض هاتين المنطقتين لا يستند إلى أية أسس قانونية منذ البداية. كما أيد هذا الموقف الأمين العام السابق للأمم المتحدة حين أوضح في كتابه "UNVANQUISHED" بأن الادعاء الأمريكي بأن قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) يخول الهجوم على العراق ليس له أي أساس، وأن فرض مناطق حظر الطيران لم يحظ بدعم مجلس الأمن أبدا. وإنما هو عمل انفرادي تمارسه حكومتا واشنطن ولندن.

لقد نجم عن أعمال العدوان الأمريكية والبريطانية على العراق خسائر مادية ومعنوية جسيمة وأضرار بليغة في البنى التحتية المدنية. وكانت حصيلة الخسائر البشرية حتى اليوم أكثر من ٣٠٠ شهيد وما يزيد على ٩٠٠ جريح من المدنيين. إن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتحملان المسؤولية عن أعمال العدوان هذه والنتائج التي تترتب عليها كافة بموجب قواعد المسؤولية الدولية في القانون الدولي. ويشترك مع هاتين الدولتين في المسؤولية وبموجب ذات القواعد كل من السعودية والكويت وتركيا على أساس الدعم والمساعدة المقدمة من جانب هذه الدول الثلاث لتنفيذها. وتقدم الحكومة السعودية تسهيلات وقواعد عسكرية إلى المعتدين الأمريكيين والبريطانيين في مناطق رفحة والظهران وقاعدة خميس مشيط وقاعدة الجوف وقاعدة تبوك حيث تنطلق عشرات الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية من هذه القواعد السعودية لتعتدي على العراق. أما في الكويت فإن حكام الكويت يقدمون الخدمات والتسهيلات للمعتدين الأمريكيين والبريطانيين في

السلام، والأمن، والتنمية في جميع أنحاء العالم. ويقدر وفد بلادي تقديرا عظيما تقريره "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشري"، الذي يتضمن تحليلا يتسم بالاجتهاد والصلابة للتحديات الضخمة المعاصرة، ويقترح نهجا للتغلب عليها بحيث يمكن العيش في عالم خال من الحرمان والخوف، في عالم يلي تطلعاتنا.

وأخيرا، يسعدني أن أرحب ترحيبا حارا بتوفالو عضوا جديدا في منظماتنا، وأن أتقدم لها بالتهنئة في نفس الوقت على قرارها الحكيم بالانضمام إلى صفوفنا في بداية الألفية الجديدة هذه.

إن وفد بلادي يؤيد تأييدا مطلقا إعلان الألفية، الذي أصدره رؤساء دولنا وحكوماتنا في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويراودنا أمل كبير جدا في العمل بتوصياته الهامة التي وضعها جميع قادة العالم تقريبا. وعلى الأمم المتحدة، وكل بلد على وجه الخصوص، تنفيذ الاستراتيجيات الواجبة بحيث تترجم هذه التوصيات إلى إجراءات ملموسة يمكنها أن تحسن مستقبل سكاننا وشعبونا، وبخاصة أشدهم عوزا.

وفي جلسة من جلسات مؤتمر قمة الألفية، عقدت في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قال وزير الخارجية والتعاون في بوروندي، متكلما باسم رئيس الدولة،

"إن شعب بوروندي يطوي صفحة من تاريخه. فقد وقع على اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في ٢٨ آب/أغسطس في أروشا، تزانيا، أمام أعين العالم كله وقد رحب العالم بهذه المناسبة وكان ذلك انطلاقة نوعية صوب مستقبل أفضل لشعب بوروندي". (A/55/PV.7)

ولكن الوزير قال بعد ذلك:

"بيد أن كل شيء لم يحسم بعد... فإن التحدي الأكبر الذي لا يزال قائما هو وضع حد

الانتشار، ويفرض إخضاع منشآتة النووية لنظام الضمانات الشامل، للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن هذا الموقف، فضلا عن تهديده الخطير للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط والعالم، إنما يفضح سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسلح الكيان الصهيوني، وتدعمه بلا حدود، وتتقصد إغفال الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، التي نصت على أن الإجراءات التي يجري تطبيقها على العراق ينبغي أن تطبق على الدول الأخرى في المنطقة من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع فذائف إيصالها، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية. إن مجلس الأمن لم يتخذ أية خطوة في هذا المضمار بالرغم من أن العراق نفذ الإجراءات المطلوبة منه، وبالتالي كان تصرف مجلس الأمن تحت الضغط الأمريكي في هذا السياق مثالا صارخا لسياسة الكيل بمكيالين.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لسعادة السيد مارك نيتوروي، رئيس وفد بوروندي.

**السيد نيتوروي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية):**

بالنيابة عن وفد بوروندي، وبالأصالة عن نفسي، أتقدم منكم، سيدي، أولا، بخالص التهاني على انتخابكم لقيادة أعمال الدورة الحالية. فانتخابكم شرف ودليل على التقدير العظيم الذي تكنه أسرة الأمم المتحدة لكم ولبلدكم، فنلندا، الذي يحتفظ بعلاقات صداقة وتعاون مع بوروندي.

وأود كذلك أن أشيد إشادة عظيمة بسلفكم، السيد ثيو - بن غويراب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا، الذي قاد بمهارة أعمال الدورة السابقة. وقد قدرنا بصفة خاصة كفاءته، وتفانيه، والتزامه الشديد بالوفاء بولايته بنجاح.

وأود كذلك أن أحيي الجهود الدينامية والمبتكرة التي يبذلها السيد كوفي عنان، الأمين العام، في سبيل إرساء

الشرط المسبق الأول هو إزالة مخيمات إعادة التجمع. وقد فقد هذا الشرط معناه منذ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، لأن الحكومة التزمت بإزالة المخيمات بحلول ذلك التاريخ، ووفت بالتزامها كما أكدت الأمم المتحدة على أساس تقارير وكالاتها التي تعمل في الميدان في بوروندي. وقام الميسر، السيد نيلسون مانديلا، بنفسه، بإعادة التأكيد علانية على هذه التقارير أثناء التوقيع على اتفاق السلام في ٢٨ آب/أغسطس.

والشرط المسبق الثاني يتعلق بإطلاق سراح المسجونين السياسيين - وهي قضية كانت مصدر خلاف كبير بين الأطراف المتفاوضة. ولكن منذ ذلك الحين، وبفضل التسوية التي توصلت إليها الأطراف، والمتضمنة في المادة ١٥ والنقطة ٢٠ من البروتوكول الثاني لاتفاق السلام، يمكن للحكومة الحالية أن تنشئ لجنة مستقلة للنظر، في جملة أمور، في ظروف السجن والمسجونين السياسيين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فوهيدوف (أوزبكستان).

من أجل هذا السبب طلبت على التو إلى الأمين العام أن يرسل إلى بوروندي فريقا من الخبراء في القانون الجنائي للتحقيق بحرية في مسألة وجود سجناء سياسيين أو عدم وجودهم في بوروندي. ومن غير المستطاع بعد الآن معالجة هذه المسألة خارج نطاق اتفاق السلام ما لم يرغب المرء في تعريض عملية السلام بكاملها للخطر. ويُعرب شعب وحكومة بوروندي عن امتنانهما البالغ للفرصة التي تهيأت لهما كي يفسرا للميسر مدى دقة المشكلة أثناء زيارته اللتين قام بهما إلى بوروندي.

لقد تكبد البورونديون معاناة شديدة بسبب الحرب؛ وهم يرغبون أخيرا في تنفس هواء السلام. ولا بد من وقف جميع الهجمات المميتة الوحشية ضد الأشخاص المسافرين

للحرب. وبدون ذلك سيكون تنفيذ الاتفاق مستحيلا من الناحية العملية". (المرجع السابق)

وقد حدد يوم أمس، ٢٠ أيلول/سبتمبر، موعدا للتفاوض حول إنهاء الحرب في اجتماع في نيروبي بين الحكومة والمتمردين، وأمام رؤساء دول المنطقة. ومثل الحكومة رئيس الجمهورية نفسه. وكان هناك رؤساء دول المنطقة، والوسيط كذلك، بطبيعة الحال. وكانت هناك أيضا الأحزاب السياسية الثلاثة التي لم توقع على اتفاق سلام ٢٨ آب/أغسطس، ووقعت على الاتفاق. وبالتالي، فقد قبل هذا الاتفاق الآن أكبر عدد من الأطراف.

وفيما يتعلق بالتمرد، لم يحضر منهم إلا قائد حركة قوات التحرير الوطنية. أما زعيم الحركة الأخرى، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/جبهة الدفاع عن الديمقراطية، وهي المجموعة الأهم، فلم يحضر. ورفضت الحركتان التفاوض حول أي شيء أو مقابلة وفد الحكومة. بل اكتفيتا بتكرار شروطهما المسبقة وتذرعتا بأن عليهما أن تستشيرا أولي الأمر قبل قطع أي التزام.

وبالتالي، فشل الاجتماع. وتحطمت آمال شعب بوروندي في وضع حد للعنف. وثار الشكوك حول تنفيذ اتفاق السلام. ويتهم الآن الموقعون على اتفاق السلام والمصالحة الوطنية - الذي جرى التفاوض بشأنه قبل عامين - بأنهم خونة وأنصاف رجال، وهم مطالبون بالعودة إلى مائدة المفاوضات. ويبلغ الأمر بالمشاركين في انتفاضة التمرد أن يشككوا في حسن نية الزعماء الذين أشرفوا على المفاوضات وعلى التوقيع على اتفاق السلام.

وقبل رفض اتفاق سلام ٢٨ آب/أغسطس، احتبأت انتفاضة التمرد وراء مجموعة من الشروط المسبقة لمفاوضات وقف إطلاق النار. وكان الشرطان المسبقان كما يلي:

والحكومة على استعداد حسبما قررت ذلك في أغلب الأحيان، للتفاوض مباشرة مع الثوار وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في أسرع وقت ممكن. وسوف تواصل أيضا تفسير اتفاق السلام للشعب كي يؤيد محتوياته وبرنامجه. وتواصل الحكومة أيضا إجراء مشاورات بغية التوصل إلى حلول مرضية فيما يتعلق بالتحفظات التي أعربت عنها أطراف معينة بشأن الاتفاق وأسئلة أخرى لا تزال معلقة حتى الآن.

إذا قلنا بأن بوروندي سوف تحقق السلام والأمن بدون بيئة مواتية في المنطقة دون الإقليمية وفي أفريقيا بصفة عامة فهذا يعني أننا نخدع أنفسنا. ومما يؤسف له، أنه ليس هناك ما يبعث على الأمل لدينا في أن السلام سوف يتقرر في منطقة البحيرات الكبرى في أي وقت قريب. اتفاق لوساكا الموقع في آب/أغسطس ١٩٩٩ لا يزال يقدم بصيصا ضئيلا من الأمل قبل دخوله بالفعل حيز التنفيذ. بيد أن هذه أسس هامة لحل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولسوء الحظ انتهت بالفشل القمة التي عُقدت، مرة أخرى في لوساكا، في يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بالرغم من أنها هيأت فرصة أخرى لوضع أسس للسلام. غير أنه لا ينبغي للفرصة الضائعة أن تجعلنا نشعر بالإحباط. ونصرح هنا بأننا نؤيد تماما الرئيس فردريك تشيلوبا رئيس جمهورية زامبيا في جهوده التي لا تعرف الكلل الهادفة إلى إيجاد حل لمسألة الكونغو، ونحن نشجعه على المثابرة في بذل تلك الجهود.

وعلى النقيض من مزاعم رئيس وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أدلى بها من على هذا المنبر في ١٦ أيلول/سبتمبر، فإنني أؤكد من جديد على أن المصلحة الوحيدة لبلدي، بوروندي، هي استتباب الأمن على حدودنا. وليست لنا أية طموحات سياسية أو اقتصادية أخرى فيما يتعلق بأي بلد مجاور لنا. ونأمل في أن ينطبق

على الطرق، والمهجمات على الأشخاص الأبرياء في التلال والأشخاص المشردين في المخيمات، وسرقة الماشية، وتدمير البيوت، والمحاصيل والبنية الأساسية الاجتماعية وما إلى ذلك - كي يتسنى لبلدنا في نهاية الأمر أن يستعيد سلامه وسكينته.

تهيئة الظروف لوقف العنف مسألة حاسمة، ويتعين على المجتمع الدولي أن يدين هذا التصرف ويدين المسؤولين عنه. وبسبب عناد الثوار، تطالب حكومة بوروندي المنطقة والمجتمع الدولي بتنفيذ أحكام المادة الثانية من اتفاق السلام، التي تنص على أنه إذا رفضت المجموعات المسلحة التابعة للأطراف غير الموقعة الدعوة المقدمة إليها في الاتفاق لوقف الأعمال العدوانية وبدء المفاوضات من أجل وقف إطلاق النار، فسوف يتخذ ضامنوا الاتفاق، لا سيما حكومات الدول المجاورة، والمنظمات الدولية "الخطوات اللازمة لوقف أعضاء تلك المجموعات المسلحة وتسريحهم ونزع أسلحتهم، وعند الاقتضاء، إلقاء القبض عليهم واحتجازهم وإعادةهم إلى أوطانهم، فضلا عن ذلك، سوف تُتخذ كافة الخطوات اللازمة ضد أي طرف يُشجع تلك الأنشطة ويدعمها".

ونتيجة لعدم وقف إطلاق النار لا تزال عمليات قتل الأبرياء جارية حتى الآن، بل إن اللاجئين والمشردين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم؛ وليس بالمستطاع تقديم المساعدة للبدء في إعادة بناء البلد؛ بل إن المؤسسات الانتقالية التي أنشئت لم تتمكن من العمل على النحو الصحيح. لماذا يلتزم المجتمع الدولي بالصمت حينما تقوم حركتان مسلحتان بأخذ شعب بأسره رهينة وهو الشعب الذي عقد آمالا كبيرا على اتفاق السلام الذي وقّع عليه حتى الآن التسعة عشر طرفا - وبعبارة أخرى جميع المتفاوضين؟

تعمل منظمتنا على نحو أفضل لمنع الصراعات وحلها وفي مجال حفظ السلام.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، نؤيد إلى حد كبير تنفيذ التوصيات القيمة المتضمنة في تقرير الإبراهيمي التي جاءت نتيجة لدراسة متعمقة بناء على طلب السيد كوفي عنان بشأن أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلام. ونرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام بالفعل لإعداد خطة تفصيلية من أجل تنفيذ تلك التوصيات.

وإذا أرادت منظمتنا أن تجري عملية مساءلة للذات، فقد نجد أن أحد الأسباب الرئيسية للفشل يكمن في ذات طريقة عمل الأمم المتحدة. فمجلس الأمن يتخذ قرارات بشأن كل شيء، ويتخذ قراراته ببطء شديد. وإزاء الأوضاع العاجلة، تحدث حالات كثيرة تأجيل تُعزى إلى منطلق الملائمة السياسية التي غالبا ما تكون غير مفهومة بدرجة كافية لدى المجتمع الدولي.

وخلال السنوات الخمسين الماضية قرر نفس الأشخاص مصير البشرية ليضمنوا في الوقت نفسه مصالح بعض الدول كمسألة تتسم بالأولوية. لذلك تُرك عند الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على مساعدة آجلة انطباع بأنهم رهائن أو أنه قد تم التخلي عنهم لمواجهة مصيرهم بسبب التضامن الدولي، لم يحصلوا على تلك المساعدات التي انتظروها بفارغ الصبر. لذلك، يُعرب وفدي من جديد عن أمله في أن نعيد التفكير في طريقة عمل مجلس الأمن وتكوينه وإسهاماته لإنعاشه وتكييفه مع حالة التغيير الحالية المستمرة.

ومسألة التمثيل المنصف لجميع مناطق العالم في مجلس الأمن ومسألة زيادة عدد أعضائه، الدائمين وغير الدائمين، على حد سواء، جديرتان باهتمامنا. وهما ملائمتان لاحتياجات الديمقراطية والشرعية في عملية اتخاذ القرارات في هذه المنظمة

الشيء نفسه على البلدان المجاورة لنا، لا سيما البلدان التي تقدم المأوى للثوار البورونديين وتساعدتهم.

يتعين أن يركز كل بلد وكل منطقة دون إقليمية بصورة عامة، على مشاكل التنمية. ولن يتم التغلب على أيديولوجية الإبادة الجماعية، التي تقوض منطقة البحيرات الكبرى بأسرها، والثورات المسلحة الكثيرة بقيادة من يتزعمون تلك الإيديولوجية، إلا ببذل دول منطقة البحيرات الكبرى لجهود متضافرة ومحددة، وذلك بدعم نشط من المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، لن يُكتب النجاح للمؤتمر المعني بالسلام والأمن والتنمية في بلدان منطقة البحيرات الكبرى، الذي كان من المتوخى عقده منذ بضعة سنوات، ما لم يبذل كل بلد في المنطقة جهودا ذات مغزى لتحسين سياساته المحلية.

وبعقد قمة الألفية، اختارت الأمم المتحدة لحظة مواتية للغاية لمناقشة التحديات الكبيرة التي تنتظرنا في القرن المقبل المتمثلة في السلام والأمن ونزع السلاح، من جهة، ومن جهة أخرى التنمية والقضاء على الفقر.

وحسبما أوجز الأمين العام على نحو جيد في تقريره، يتعين علينا أن نعيش بلا خوف ودون حاجة. وبالرغم من أن هذين الهدفين هما أساس وجود منظمتنا، يتعين علينا القول إنه لسوء الحظ، لا نزال بعيدين عن نقطة الانطلاق. ولا تزال حروب قتل الأخوة والأخوات تندلع في أجزاء شتى من العالم ويستغرق إخمادها وقتا طويلا. وتندلع الصراعات على حدود البلدان المجاورة، وتُجبر مجتمعات محلية بأكملها على النفي. ونظرا لحجم تلك الصراعات ومدى تعقدها، لا يوجد لدى المجتمع الدولي إلا سجل نجاح مختلط. وعلى غرار ما صرح به رؤساء وفود أخرى قبلي، أتساءل لماذا لم

تدفقات الأسلحة الخفيفة، نظرا لأن هذه هي الأسلحة التي تستخدمها معظم الحركات السرية لنشر الموت والدمار عن طريق الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تبديد الخوف من العالم ما دامت هناك منافسة مستمرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. ويتعين على منظمنا أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل على نطاق عالمي في الأجل المتوسط. إن هذا التهديد الدائم يقوض كل آمال البشرية في بلوغ عالم يرفرف عليه السلام وهو العالم الذي كان الآباء المؤسسون لمنظمتنا العالمية يتطلعون إليه.

إن الذين يتحملون مسؤولية الحكم في بعض البلدان الأكثر فقرا في العالم يدركون على أساس يومي مدى صعوبة ضمان استتباب السلام في مجتمع محروم من الغذاء ومن الاحتياجات الأساسية الأخرى. ولدينا مثل سائر لغتنا الوطنية، لغة الكيروندي، يقول: "إذا ذهب للنوم بمعدة خالية، فإنك تستيقظ في الصباح بقلب يعج بالكرهية". ولا يخفى على أحد أن العالم يغص بالثروات والموارد من كل الأنواع. ولكن ذلك لا يحول في بعض أجزاء العالم دون موت الكثيرين من الناس من الجوع أو من سوء التغذية، في الوقت الذي يتمرغ فيه في حياة الترف رفاقهم في أجزاء أخرى من العالم بل وفي بلدانهم ومدنهم في بعض الأحيان. وهذا يعني أن التعاون الحقيقي هو الذي يشجع النمو في الإنتاج وفي الدخل لتمكين الناس من أن يتولوا بأنفسهم شؤون صحتهم وتعليمهم وتغذيتهم وتوفير المسكن اللائق لهم. إن البلدان الغنية، بتقديمها مساعدة أكبر إلى البلدان الأكثر فقرا، إنما تعمل ليس فقط لبلوغ عالم أكثر عدلا، بل أيضا لزيادة الأمن لشعوبها.

ويشدد تقرير الألفية المقدم من الأمين العام في إطار البند ٤٩ (ب) من جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين

الهامة للغاية - الأمم المتحدة. وبالقيام بإصلاح من هذا القبيل فقط يمكن استعادة ثقة جميع الدول الأعضاء لبعث الحياة في قوة القانون في الشؤون الدولية، لأن الدول الضعيفة في الوقت الحاضر تواجه، بصورة أساسية، قانون القوة.

وبغية القيام بذلك، أنا متأكد من أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي اعتمد نظامها الأساسي في روما في عام ١٩٩٨، سيكون أداة مفيدة في مكافحة الإفلات من العقاب.

ولئن كانت الجزاءات تقع حصرا في نطاق اختصاص مجلس الأمن، فإن بوروندي عاشت في الفترة الممتدة من ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في ظل نظام من الجزاءات الاقتصادية فرضته البلدان المجاورة. مما يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة نظرا لأن تلك الجزاءات لم تكن بمبادرة من مجلس الأمن. وكما أوضحنا، فقد ثبت أن تلك الجزاءات كانت مجحفة وغير مجدية. ونظرا لأن الآثار الضارة لهذه الجزاءات كانت في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فإن معظم الذين عانوا منها كانوا أشخاصا أبرياء من المسنين والنساء والأطفال. لذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يجعل لجوئه إلى الجزاءات الموجهة قاصرا على الأحوال الخطيرة والاستثنائية بعد أن تكون أساليب الضغط الأخرى قد فشلت، لتفادي إلحاق أضرار تؤذي السكان بأكملهم.

وتتمثل العقبة الرئيسية الأخرى التي تعرقل السلام العالمي في انتشار الأسلحة الخفيفة - ومن المفارقات العجيبة أن ذلك يحدث في البلدان الفقيرة. ولن يكون بوسعنا التصدي لهذه الظاهرة إلا بالجهود المتضافرة من جميع الدول نظرا لأن صناعات الأسلحة وتجارتها يشكلون شبكة عالمية تمثل مصالح مالية كبيرة. لذلك، ينبغي لأي برنامج من برامج حفظ السلام أن يتضمن - على سبيل الأولوية - رصد

الطبيعية. ويتعين علينا كمسألة ملحة أن نسيطر على نوعية الإنتاج الصناعي وظاهرة النمو السكاني، خصوصا في مناطق الحضر، إذا كنا نريد الحفاظ على جودة الحياة للأجيال المقبلة.

إننا كثيرا ما نتصرف كما لو أن الطبيعة ستبقى سليمة دون أن نبذل أي جهد لتحقيق هذه الغاية. ونحن نجد اليوم أن التصحر أصبح يشكل تهديدا لبلدان عديدة كانت مغطاة بالنبات. كما أن الجفاف اجتاح مناطق كانت تعبرها أنهار وحداول مائية عظيمة. وفي الأماكن التي ما زالت توجد فيها مياه كافية، تحتاج معالجة تلك المياه لتكون صالحة للشرب إلى الملايين من الدولارات.

ويود وفد بلادي أن يؤكد مجددا على النداء الذي وجهه الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء في قمة الألفية من أجل توفير الدعم المالي اللازم لتقييم النظم الإيكولوجية قبل فوات الأوان. ومما لا شك فيه أن النتيجة ستكون وضع برنامج واقعي واضح لحماية بيئتنا.

وعلى الرغم من الحالة الصعبة التي نعانيها منذ عدة سنوات، ستعمل بوروندي بتعاون وثيق وبشكل ثابت مع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق الأهداف التي تتوخاها منظماتنا. وأملنا أن تتكيف الأمم المتحدة مع التحديات الحالية وأن تطور العلاقات الدولية بما يحقق الخير لكل البشر.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حسين شهاب رئيس وفد ملديف.

**السيد شهاب (ملديف) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي في البداية أن أتشاطر مع المتكلمين السابقين تهنئة السيد هولكيري على انتخابه لترؤس أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة التاريخية. وفي ذلك إشادة بخبرته السياسية المتميزة وبالإسهامات القيمة للغاية التي يقدمها بلده، فنلندا، في عمل منظماتنا.

وبحق على خطورة المأساة التي يسببها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم مع تركيز الاهتمام بشكل خاص على أفريقيا. فمن بين نحو ٣٦ مليون نسمة مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم، يوجد أكثر من ٢٣ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ووفقا لذلك التقرير، يلاحظ في نفس المنطقة أن أكثر من طفل بين كل عشرة أطفال يفقد أمه من جراء إصابتها بالإيدز. ومن المقدر حسب هذا التنبؤ المتشائم أن يبلغ عدد اليتامى في تلك المنطقة من العالم ٤٠ مليون بحلول عام ٢٠١٠. وبوروندي ليست بمنأى عن هذا الوباء الخطير، الذي ظهر في بداية الثمانينيات وما زال يسبب الدمار اليوم، خصوصا فيما بين أنشط السكان وبالتالي أكثرهم إنتاجية.

وفي هذه الأثناء، بدأت حكومة بلادي - بمساعدة منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وأطراف فاعلة أخرى، تتقدم إليهم جميعا بخالص الشكر - سياسة وقائية نشطة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتم إنشاء صندوق خاص لمكافحة هذه الآفة، التي يمكن أن تقتل أجيالا برمتها. ولهذا نؤيد توصيات الأمين العام الرامية إلى تخفيض معدل العدوى بذلك الفيروس، خصوصا من خلال زيادة فرص حصول الأشخاص الذي أصيبوا فعلا بالعدوى على المعلومات والتثقيف والخدمات الصحية اللازمة. وفي نفس الوقت، نوصي بأن يزود قطاع صناعة الأدوية بكل الدعم المالي اللازم لاستحداث لقاح فعال ويمكن تحمله تكاليفه لاستتصال شأفة هذه الآفة قبل نهاية هذا القرن.

وقبل أن يكون بإمكاننا التأكد من أننا أقمنا عالما أكثر أمنا ورحاء لا بد لنا من أن نضع في اعتبارنا الحاجة إلى أن نورث أطفالنا كوكبا متوازنا بيئيا. ومن المؤسف أنه يتعين علينا أن نقول إن التقدم الصناعي الذي كان من المفترض أن يولد الرخاء أخذ يزيد من سوء سلامة بيئتنا

ومنذ بضعة أيام، جاء مؤتمر قمة الألفية بأكبر تجمع لزعماء العالم في تاريخ البشرية. فلم يكن هذا المؤتمر مجرد مناسبة تاريخية فحسب، بل كان أيضا فرصة لإثارة آمال وتطلعات شعوب العالم من جديد. ويرسم إعلان الألفية الذي اعتمده مؤتمر القمة رؤية للعالم في المستقبل أعطينا فيه "نحن الشعوب" مكان الصدارة في الجهود التي نبذلها لإعادة تشكيل مستقبل البشرية. وكما ذكر رئيسي، الرئيس عبد القيوم، في مؤتمر قمة الألفية، "ينبغي إلغاء الفجوة بين التوقعات والنتائج" في الألفية الجديدة.

لقد سلم زعماء العالم بالأخطار التي يواجهها مستقبل الجنس البشري وتعهدوا بإقامة عالم أفضل - عالم أكثر عدالة، عالم يستطيع كل إنسان أن يعيش فيه بكرامة، عالم يتتهج بتنوعه من حيث الأعراق والديانات والثقافات. لقد تعهد الزعماء بتدعيم الأمم المتحدة، كيما تتوفر لها الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق أحلامنا "نحن شعوب" العالم. وعلينا الآن أن نحول هذه الكلمات إلى أفعال، وأن نترجم بلاغة الأقوال إلى حقيقة. يجب أن يبدأ العمل الآن.

لقد تمكنت ملديف من تحقيق تقدم ملحوظ في المجال الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نفخر بما حققناه بالموارد المحدودة المتاحة لنا. وقد تجمعت البيئة السياسية المستقرة والمجتمع الدولي الداعم وقوة شعبنا المبدع، للمساعدة على نمونا الاقتصادي بيد أن هذا لا يقلل من ضعف اقتصادنا بأي حال من الأحوال. فما زالت لدينا قاعدة اقتصادية صغيرة وضيقة، تشمل مصائد الأسماك والسياحة، وكلاهما حساس للغاية للقوى الخارجية، التي هي خارجة عن إرادتنا في كثير من الأحيان. وفي الواقع أن الطابع الخطير لاقتصادنا من طابع غير مستقر يتجلى بوضوح كلما انخفض سعر التونة في الأسواق الدولية. وبالمثل، يؤثر أي انتكاس في اقتصاد الأسواق السياحية الهامة، أو عدم استقرار إقليمي، على صناعة السياحة في بلدنا، بشكل بالغ.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفه السيد ثيو - بن غويراب، وزير خارجية ناميبيا، على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمسؤولياته خلال الدورة الرابعة والخمسين.

أود أيضا الإشادة بشكل خاص بأميننا العام، السيد كوفي عنان، على قيادته المهمة والسلطة الأدبية التي أضفاها على منظمنا. وسيظل تقريره إلى مؤتمر قمة الألفية، المعنون "نحن الشعوب" منارة قوية ومضيئة ونحن نسعى إلى أن يكون العالم مكانا أكثر عدالة وسلاما للأجيال المقبلة، وأن تكون الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية وكفاءة واستجابة في الألفية الجديدة.

منذ ٣٥ سنة بالضبط، قبلت ملديف في عضوية الأمم المتحدة. ونحن نفخر بشغل مقعد في هذه المنظمة العالمية التي شاهدت نموا مطردا في عضويتها وأنشطتها ونفوذها. ويسعدنا اليوم أن نرحب بتوفالو، الدولة الجزرية، بين ظهرانينا. ونتطلع إلى العمل مع توفالو في تعزيز قضية الدول الجزرية الصغيرة من أجل عالم يتسم بمزيد من الإنسانية من الناحية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، عالم مستدام بيئيا في المستقبل.

لقد أفسدت الحروب والجوع والمجاعات جزءا كبيرا من القرن العشرين. فالإرهاب والمخدرات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تهدد بتدمير سلام ورخاء الأجيال المقبلة. واتجه التفاوت الاقتصادي والظلم الاجتماعي إلى التزايد، رغم بذل جهود مشكورة عديدة لعكس هذا الاتجاه. ومع الثروات والفرص الخيالية التي تجلبها أوجه التقدم التكنولوجي إلى الكثير، ما برحت أعداد كبيرة تعيش في حرمان، ويزداد تهميش حياتهم في عالم يتغير بسرعة.

يعيد دراسة مسألة رفع بلدنا من قائمة أقل البلدان نموا. ونأمل أن يتفهم المجتمع الدولي وضعنا ويدعمه.

ومنذ اعتماد برنامج عمل بربادوس تنتظر الدول الجزرية الصغيرة النامية أن يفهم المجتمع الدولي بالتعهدات التي التزم بها في المؤتمر المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بينما تزايدت التحديات الاقتصادية والإيكولوجية التي تواجهها تلك البلدان عدة مرات. ولذلك سعدنا لأن زعماء العالم قاموا، مرة أخرى، في مؤتمر قمة الألفية، بإبراز الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ضرورة وضع مؤشر لمواطن الضعف يحدد بدقة السمات الفريدة لتلك الدول. وقرر الزعماء أيضا التنفيذ السريع والكامل لبرنامج عمل بربادوس ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة. وهذه تطورات نرحب بها ونأمل أن يحولها المجتمع الدولي قريبا إلى عمل.

واسمحوا لي أن أؤكد أهمية الإلتزام المبكر لتحديد مؤشر مواطن الضعف الذي طالبت به هذه الجمعية. ونرى أن المجتمع الدولي عليه، لدى وضع هذا المؤشر، أن يراعي العوامل المشابهة التي تشارك فيها الدول الجزرية وكذلك العوامل الفريدة التي تتسم بها دول جزرية بعينها، وعلى سبيل المثال، قد تكون بعض الدول معرضة للأعاصير الحلزونية والأعاصير، بينما تتأثر دول أخرى بتآكل الشاطئ أو بتغير لون المرجان بدرجة أكبر.

لقد أعربت ملديف، بشكل متسق عن قلقها إزاء الأثر السلبي لتدهور البيئة على الدول الجزرية الصغيرة. ورحبنا باعتماد بروتوكول كيوتو. ومن المؤسف أن الخطوات البطيئة في التصديق عليه من جانب المجتمع الدولي ما فتئت تعرض كثيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية للخطر. ومما يؤسف له بالفعل أن ٢٣ بلدا فقط صدقت على البروتوكول حتى الآن.

ولا نريد أن نظل ضمن فئة أقل البلدان نموا إلى الأبد. إذ أننا، بوصفنا بلدا صغيرا يشعر بكبريائه، نريد أيضا أن نحقق الاعتماد الذاتي. وللأسف، فإن الكبرياء الوطني لا يغذي سكاننا ولا يعلم أبناءنا. ولهذا السبب، جادلت ملديف خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في تموز/يوليه من العام الحالي، من أجل عدم رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، مما كان سيضعنا في موقف غير مؤات. والواقع أن أوجه النجاح التي حققناها في التنمية الوطنية حتى الآن اعتمدت بدرجة كبيرة على التمويل بشروط تساهلية والمساعدة الإنمائية التي حصلنا عليها بوصفنا بلدا من أقل البلدان نموا. فتوقف هذه المساعدة التساهلية في هذه المرحلة الحاسمة من تنميتنا سيؤدي إلى عرقلة جهودنا الإنمائية. وسوف يعود اقتصادنا إلى الوراء إذا فقدنا أفضلية الوصول إلى الأسواق، ويصبح عبء ديوننا غير محتمل.

ومما يشجعنا إلى حد ما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر إرجاء النظر في التوصية الخاصة برفع ملديف من قائمة أقل البلدان نموا. فالعقبات الهيكلية التي تواجه جهودنا الإنمائية هائلة بقدر يجعل رفع البلد من القائمة في هذه المرحلة، لا مبرر له. فتجزئتنا الجغرافية، مقرونة ببعدها الشديد عن الأسواق الهامة يزيدان من أوجه ضعفنا الشديدة، وكثير منها فريد من نوعه. فملديف ليست دولة جزرية فحسب، بل هي دولة جزر. والواقع أن لدينا أكثر من ١٠٠٠ من الجزر المنخفضة السطح. وينتشر سكاننا على ١٩٨ جزيرة، تحتاج كل منها إلى توفير الهياكل الأساسية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة لها، وتحول أحوال التربة الرديئة والمسامية دون زراعة أغلب المنتجات الزراعية، بينما نجد أن سبيل التنوع الاقتصادي محدودة للغاية. وتكاليف النقل والمواصلات باهظة، ولذلك ناشدنا المجتمع الدولي أن ينظر بشكل أوثق إلى حالتنا وأن

تستحق تخفيف أعباء ديونها، بما في ذلك شطب الديون مقابل تحملها التزامات يمكن إثباتها بالتقليل من الفقر. وهناك حاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية. وما زلنا نأمل في أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده في العام المقبل، إيذانا ببدء عهد جديد للتنمية في أقل البلدان نموا.

وأثناء العام الماضي، تمكنت الأمم المتحدة من تحقيق منجزات هامة. وقد أكدت دورات المتابعة للمؤتمرين العالميين المعنيين بالمرأة والتنمية الاجتماعية مرة أخرى الأهداف الراقية لإقامة مجتمع أكثر عدلا وتسامحا. وقد أحرز تقدم متواضع ولكنه هام في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على طريق تحرير العالم من ويلات الأسلحة النووية. وتسير قدما الجهود نحو إنشاء محكمة جنائية دولية. كما وضع تقرير الإبراهيمي (A/55/305) إطار عمل قيم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

غير أن المجتمع العالمي ما زال مبتليا بكثير من أوجه القصور والإحباطات. وما زالت الصراعات التي تقوم على الصلف العرقي مستقرة. وما برح الفقر مستمرا. بمستويات بغضنة من الناحية الأخلاقية. وهناك حاجة عاجلة للتصدي لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وما زال الإرهاب واحتكارات التجارة غير المشروعة في المخدرات التي تعمل عبر الحدود تهدد السلم والأمن الدوليين.

وما زالت التسوية السلمية الشاملة والدائمة في الشرق الأوسط تراوغنا. وهو أمر مخيب للأمال. ونود أن نكرر التأكيد على دعمنا الكامل لقضية الشعب الفلسطيني ونشجع رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط على مواصلة جهودهم لتحقيق سلم دائم في المنطقة.

ومع ذلك، فقد أسعدنا أن إعلان قمة الألفية يدعو المجتمع الدولي إلى التعجيل بالتصديق على بروتوكول كيوتو في وقت مبكر لضمان دخوله حيز النفاذ مع الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ٢٠٠٢. وإنا ندعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور رائد في تحويل التصميم الذي أبداه زعمائنا في قمة الألفية إلى حقيقة. وكما أعلن رئيس جمهورية ملديف وهو يخاطب قمة الألفية:

”ويجب أن يكون سعي الإنسانية إلى التقدم مستداما. فليس لنا الحق في تدمير العالم، بل علينا أن نوقف الأضرار البيئية ونكبح ظاهرة الاحترار العالمي، وننقذ جميع البلدان المنخفضة“.

(A/55/PV.3، ص ١٥)

وما زالت حماية وأمن الدول الصغيرة مسألة تثير قلقا شديدا لدى بلدي. وكثير من الأعضاء الـ ١٨٩ الذين تتكون منهم الأمم المتحدة الآن، ينتمون إلى البلدان الصغيرة التي تحتاج إلى الحماية من شتى التهديدات التي تحيق بأمنها. وترى ملديف، أن أمن الدول الصغيرة ينبغي أن يبقى موضع اعتبار خاص كالتزام أخلاقي من جانب المجتمع الدولي، في إطار السلم والأمن الدوليين، اللذين ما برحا يحتلان أولوية عليا في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولا يجوز أن يتضاءل اهتمام الأمم المتحدة بهذا الموضوع، حتى في المستقبل.

لقد أصبحت العولمة حقيقة قائمة الآن. ولا يمكن لأي بلد، صغيرا، كان أو كبيرا، أن يسيح ضد تيار العولمة والثورة الرقمية التي تعيد تشكيل العالم المعاصر. وينبغي أن تعود العولمة بالفائدة على جميع البلدان. وأن تتشارك جميع البلدان في تحمل تكاليفها على قدم المساواة. وينبغي أن تمنح أقل البلدان نموا إعفاء من الرسوم الجمركية وتمكين حصصها من الصادرات من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة. كما

لقد أثار زعمائنا في قمة الألفية الطريق إلى المستقبل. وعلينا الآن أن نمضي قدما إلى الأمام متصافرين لصالح شعوب العالم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية لزيمبابوي، معالي السيد ستانسلاوس مودينغا.

**السيد مودينغا** (زيمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ السيد هاري هولكيري، سفير فنلندا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة التاريخية. كما أعتنم هذه الفرصة لتهنئة سلفه، أخي وزميلي العزيز، السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا على حسن أدائه لمهمته.

تشارك زيمبابوي أعضاء الجمعية الآخرين في الترحيب بانضمام توفالو إلى الأمم المتحدة باعتبارها الدولة العضو التاسعة والثمانين بعد المائة.

ونظرا لأن الجمعية الألفية لا تأتي إلا مرة واحدة في حياة المرء، لذلك يشرفني ويسعدني أن أحاطب هذه الجمعية. ربما كان القرن العشرون أكثر القرون الحافلة بالأحداث في تاريخ زيمبابوي وتجربتها. وبينما ندخل القرن الحادي والعشرين والألفية الجديدة، فإن شعب زيمبابوي، بطريقة رمزية ولكن تاريخية يجد نفسه يختتم فصولا مؤلمة من تجربته كان لا بد من إغلاقها لإرساء الأساس لمستقبل أفضل.

إن الاختلالات الهيكلية حقيقة أساسية في الماضي الاستعماري لأفريقيا، تعاني منها بلدان كثيرة مثل بلدي حتى يومنا هذا. وفي بلادي لا يزال ٧٠ في المائة من أفضل الأراضي الزراعية في زيمبابوي تحت سيطرة أقل من واحد في المائة من السكان، أي حوالي ٤ ٥٠٠ مستوطن أو أسلافهم وذلك في بلد يبلغ عدد سكانه ١٣ مليون نسمة تقريبا. إنها حقيقة تاريخية ذلك أن النظام الاستعماري سلبنا هذه الأرض

وما زالت الحالة في الخليج تثير الاضطراب. ولا يمكن أن يتحقق السلم والتقدم والأمن في هذه لمنطقة ما لم يتم التوصل إلى تسويات لجميع المشاكل التي لم تحل وما لم يتم التقييد تماما بهذه التسويات من جانب جميع الأطراف المعنية بما يتفق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونود أن نؤكد من جديد دعمنا الثابت لاستقلال وسيادة الكويت وسلامة أراضيها. وما زلنا نرى، كما ذكرت من قبل، أن الأمم المتحدة ملتزمة باحترام أمن جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك الدول الصغيرة.

وتؤمن ملديف إيمانا راسخا بأن التحديات الكثيرة التي يواجهها العالم اليوم لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا في الإطار المتعدد الأطراف الذي ينبغي للأمم المتحدة فيه أن تؤدي دورا رئيسيا. فالأمم المتحدة ستظل، بالرغم من أوجه القصور الكثيرة التي قد تشوبها، المنظمة الوحيدة العالمية بحق التي يمكن معالجة المشاكل في إطارها. وفي اعتقادنا أن إيجاد عالم يتزايد تكافله يقتضي وجود نظام تعددي معزز مقترن بنظام قانوني دولي فعال يحظى باحترام الدول. وانطلاقا من هذا الاقتناع أصبحت ملديف طرفا في عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات والمعاهدات الثمان التي أصبحنا طرفا فيها أثناء قمة الألفية، مغتنمين الفرصة التي أتاحتها الأمين العام.

ونؤيد بالكامل الخطوات التي قام بها الأمين العام في عملية إصلاح منظمتنا. وفي حين أحرز قدر كبير من التقدم، فما زال هناك الكثير الذي ينبغي أن ينجز. وإصلاح مجلس الأمن لكي يعبر عن الواقع السياسي في العالم المعاصر أمر جوهري إذا أريد للأمم المتحدة أن تبقى منظمة فعالة تتمتع بالمصداقية، وتحظى بثقة شعوب العالم. ويجب أن يستهدف إصلاح الأمم المتحدة تعزيز شرعية المنظمة، وجعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وشفافية، ويعزز قدرة الأمم المتحدة على رفع درجة المساواة بين الدول.

ما يسمى بقانون الديمقراطية يقترح السماح باستثمار حوالي ٣٠٠ مليون دولار من دولارات زمبابوي من الاعتمادات المالية الأمريكية في مساعدة الأحزاب المعارضة في زمبابوي. وهذا المبلغ الذي سيخصص فقط للأحزاب المعارضة يزيد أكثر من أربع مرات على الـ ٧٠ مليون دولار من دولارات زمبابوي التي توزعها الخزانة العامة في زمبابوي على جميع الأحزاب السياسية التي لها حد أدنى منصوص عليه، من التمثيل في البرلمان. فهل من المتوقع أن نقف مكتوفي الأيدي، ونتطلع بضعف إلى ما يحدد مصيرنا خارج بلادنا؟ إنني أتساءل، أين حقنا في تقرير المصير وفي السيادة اللذين ضحى شعبنا في سبيلهما بدماء غزيرة وأرواح عديدة؟

هذا التدبير يسعى إلى الإمعان في الإضرار بمصير زمبابوي وذلك بإعطاء المديرين الأمريكيين في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي توجيهات صريحة بالتصويت ضد زمبابوي في أي مناسبة. وهذا يعني أنه حتى إذا أوفت زمبابوي بجميع المتطلبات الاقتصادية الضخمة ومارست النظام المالي الضروري فإنها ستظل غير مؤهلة في طلبها للمساعدة من مؤسسات بريتون وودز، وذلك على أساس اعتبارات سياسية لا علاقة لها على الإطلاق بالمعايير التقنية الموضوعية.

ما هي قواعد اللعبة؟ ومن هم المسؤولون عن هذه المؤسسات المالية الدولية؟ هل نحتاج إلى مبررات إضافية لإعادة المطالبة بهيكل مالي دولي جديد؟ لأنه بينما يدعن الهيكل المالي الدولي الحالي لمصالح الأغنياء والأقوياء إلى درجة إرضاء وتحقيق كل استثماراتهم خارج بلادهم فإن هذا الهيكل لا يزال غير مبال بمتطلبات البقاء للصغار والضعفاء والفقراء.

إن تدخل زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع الضرر المتعمد وسفك الدماء والإطاحة بالحكومة

بالقوة دون أن يدفع لنا أي تعويض. وفي الوقت الذي أتحدث فيه الآن، فإن حكومة زمبابوي بصدد استرجاع ٥ ملايين هكتار من مجموع ١٢ مليون هكتار من أحواد أراضينا لتوطين الفلاحين المعدمين.

إن برنامج الإصلاح الزراعي لا يعني فحسب تصحيح الأخطاء التي فرضها الاستعمار على مجتمعتنا ولكن أيضا استعادة ميراث شعبنا والوسائل الرئيسية للعيش والمشاركة الاقتصادية. وفي هذا المسعى لم نحصل على تعاون تلك القطاعات من مجتمعتنا التي منحها الاستعمار امتيازات خاصة ولم نحصل على المعرفة والدعم من المستعمرين السابقين الذين منحوا تلك المزايا. وفي اتباع هذه السياسات تستخدم تلك المصالح القوية قوتها المالية ووسائل الإعلام الخاضعة لها لخلق اقتصادنا ولتشويه صورتنا أمام العالم.

ولا يمكننا في نفس الوقت أن نتشدد بالحديث عن حقوق الإنسان والإنصاف والقضاء على الفقر وندافع في الوقت نفسه عن عدم المساواة التي تحكم على الغالبية العظمى العيش حياة في ظل الفساد السياسي. إننا ندعو جميع شركائنا إلى أن يميظوا اللثام عن الهجمات الإعلامية العنصرية السلبية وأن يتعرفوا على حاجة شعبنا إلى العدل وإعادة التشكيل والإصلاح الزراعي وأن يساعدونا في إزالة الحواجز التي تحول دون قدرة شعبنا على الاستفادة من اقتصاده والمشاركة في تنميته.

إن إصرارنا على مباشرة قانون الإصلاح الزراعي في زمبابوي كان أحد "الجرائم" التي وردت فيما يسمى قانون الديمقراطية في زمبابوي لعام ٢٠٠٠ الذي وافق عليه مجلس الشيوخ الأمريكي في حزيران/يونيه من هذا العام والمعروض على الكونغرس الآن. إن هذا القانون يقترح إلغاء نتائج عملية الإصلاح الزراعي في بلادنا ويسعى إلى أن يغتصب عمليا سلطة البرلمان في زمبابوي. والأكثر سخرية هو أن

وبدلا من معاقبة الذين غزوا جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدلا من لوم الذين ينتهكون السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ويدنسون بشدة المبادئ النبيلة للميثاق، وبدلا من مساءلة الذين يعصون أوامر مجلس الأمن بالانسحاب الفوري من جمهورية الكونغو الديمقراطية، نجد بعض أعضاء المجتمع الدولي يختارون، على الأصح، معاقبة زمبابوي التي توجد قواتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعوة من حكومة ذلك البلد. فما هي النتيجة التي يريد المجتمع الدولي أن يراها تماما، في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

إنني أكرر على نحو حاسم أيضا إن زمبابوي ملتزمة باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وبقرارات مجلس الأمن التي اتخذها بشأن هذا الموضوع. وفي هذا الصدد فإن زمبابوي مستعدة لسحب قواتها فوراً من جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. بمجرد أن ترسل الأمم المتحدة حفظة السلم إلى ذلك البلد. ولذلك نحث، الأمين العام على نشر بعثة المراقبين التي أذن بها مجلس الأمن بالفعل كجزء من مرحلة النشر الثانية، وذلك حتى يتسنى لنا الانتقال إلى المرحلة الثالثة ونشر أفراد حفظ السلام الفعليين تمكيننا لنا من مغادرة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسكان أنغولا المحبون للسلام، شأنهم شأن جيرانهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هم ضحايا حرب فرضت عليهم وغذى أوارها الجشع وليس شكوى الظلم. ومع أن هذه الأزمة أبعد ما تكون عن التسوية، فمما يهدئ خواطرنا الموقف الذي اتخذته مجلس الأمن، من خلال لجنة جزاءات أنغولا، لكفالة تطبيق الحظر المفروض على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). ونحن نؤيد الأمين العام في موقفه من تسمية منتهكي الجزاءات وكشف أمرهم كوسيلة لمنع الانتهازية والجشع اللذين يوقدان جذوة الصراعات.

الشرعية "جريمة" أخرى وردت في قانون الديمقراطية في زمبابوي لعام ٢٠٠٠. وبناء على دعوة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قامت زمبابوي بالاشتراك مع حلفاء آخرين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإرسال قوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة في وقف غزو يقوم به بلدان من البلدان المجاورة وتمكن هذا التدخل المستجاب للحلفاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من احتواء الحالة على نحو فعال وتحقيق هدوء واستقرار نسبيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى اليوم. ومهد هذا التدخل أيضا الطريق لعملية السلم التي بلغت أوجها بالتوقيع في العام الماضي على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الذي وافق عليه جميع المشاركين والذي يوفر أفضل أمل لإقامة وتعزيز السلم في المنطقة.

ما الذي حصلت عليه زمبابوي مقابل تضحياتها للتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة؟ كان الرد جزاءات، وتهديدات بفرض المزيد من الجزاءات. ولأن زمبابوي خلقت الظروف التي مكنت الأمم المتحدة من دخول جمهورية الكونغو الديمقراطية فإنها تتعرض اليوم للمساءلة، وتحاكم، ويحكم عليها بالتهمة. إن أحد مكونات قانون الديمقراطية في زمبابوي لعام ٢٠٠٠ يطالب زمبابوي بأن تسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى قبل النظر في سحب ذلك التدبير.

هل نعاقب لأننا خلقنا الظروف التي مكنت الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى من مساعدة المجتمعات الكونغولية؟ هل تشوه صورتنا لأننا جعلنا من الممكن أن يحصل آلاف الأطفال في الكونغو على لقاحات للتحصين ضد شلل الأطفال، وغيرها من اللقاحات الأخرى التي تحفظ الحياة؟ لقد كنا نتوقع من المجتمع الدولي، بعد أن قدمنا مشاركتنا في سعينا لتحقيق السلم والرفاه الإنساني، أن يستجيب حسب ذلك وأن يتعاون معنا.

الأسس الاجتماعية للتنمية وتعزيزها لضمان النظر للشعوب وثقافتها ومجتمعها بعين الاعتبار في عملية التنمية.

ويشكل الفقر في وسط الرخاء إهانة لإنسانيتنا المشتركة. ففي الوقت الذي تتوافر فيه لدى العالم الوسائل اللازمة لمكافحة الفقر بقوة، يوجد الرخاء المذهل والفقر المدقع جنباً إلى جنب. وعلى النقيض من الاحتمالات التي تتيحها العولمة بوصفها المورد النهائي للفرص الجديدة للنمو والتنمية في أرجاء العالم بأسره، فقد صحبتها تفاوتات في الدخل آخذة في الاتساع فيما بين البلدان والمناطق، وفي داخلها. فرفعت أضعف الأمم وقطاعات المجتمع وأكثرها تهميشاً ضحايا بدرجة بالغة لآثارها السيئة. وتعيد العولمة تحديد طبيعة الدول ودورها وإدارة الهيئات الدولية، مُخضعة بذلك العمليات السياسية الديمقراطية لجهات فاعلة ومؤسسات اقتصادية ومالية غير قابلة للمساءلة. وبهذه الطريقة تقوض العولمة قدرة الحكومات على العمل بمثابة جهات ضامنة لسلامة مجتمعاتنا على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية.

لقد استسلمنا لقوى السوق العمياء على حساب غاياتنا وأهدافنا المشتركة للتعاون الاقتصادي الدولي، متعلقين بأمل واه في أن تنتهي الأمور، بطريقة سحرية، على ما يرام. وتظهر عواقب هذه العملية المؤدية للفقر بوضوح في عدد من الاتجاهات المثيرة للانزعاج، كاستيلاء الشركات المتعددة الجنسيات على الأصول الوطنية باسم تخصيص المشاريع العامة وإخضاعها للأسس التجارية. ونتيجة لذلك، تدخل أفريقيا إلى القرن الجديد متعلقة بأذيال الأسواق العالمية وتقلباتها، فهي لا تشكل سوى نسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ونحو ٢ في المائة من التجارة العالمية.

ولعل أفريقيا من الوجهة الجغرافية أكثر مناطق العالم تفتتاً. فالقارة محددة بنحو ١٦٥ خطاً للحدود تقسمها إلى

وهذا هو الموقف الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر القمة السابق، الذي عقدته في لومي، بتوغو.

ونحن نتحدى الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أن يهباً لتقديم المعونة لضحايا الحرب الأبرياء والدفاع عنهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، وحماية تراثهم ومواردهم الطبيعية من النهب، وصيانة سلامتهم الإقليمية وسيادتهم الوطنية.

وفيما يتعلق بمسألة لوكيري، ما زلنا بانتظار الرد الشامل والنهائي من مجلس الأمن على امتثال ليبيا الكامل لقرارات المجلس. فقد قطع المجلس على نفسه التزاماً باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة بعد تسعين يوماً من امتثال ليبيا الكامل. ونطالب بالشفافية والإنصاف في المحاكمة ذاتها، في لاهاي، تجنباً لأي فشل في قرار العدالة.

ويتعين على المجتمع الدولي ألا يغفل أبداً عن الحوار الطويل الممتد بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، وبخاصة في فلسطين. ونحن نطالب بأن تتسم المفاوضات بحسن النية والاستقامة إلى أن يحصل الشعب الفلسطيني الشقيق على كيان الدولة المتمتعة بالسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

أما في الصحراء الغربية، فيدين المجتمع الدولي لسكاتها بكفالة عقد استفتاء حر ونزيه على وجه السرعة، يتيح لهم فرصة تقرير مصيرهم التي لا تقدر بثمن.

وأما على جبهة الاقتصاد العالمي، فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تقدماً هائلاً في بعض بقاع العالم، ولكنه شهد أيضاً ركوداً وانتكاسات، حتى في بعض البلدان التي كانت قد نعمت سابقاً بنمو اقتصادي سريع. وتؤدي فترات الأزمة الاقتصادية والمالية إلى الانكماش، الذي يحل فيه الانشغال بموازنة الميزانيات والمدفوعات محل الانشغال بالناس. وقد سلطت تلك الأزمات الأضواء على أهمية تفهم

في الفصل الثاني من ميثاق الأمم المتحدة. أم تُرى أن مجلس الأمن في الواقع ما لم يتم إصلاحه، سيظل دائما على عجزه عن تلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل كاف؟

ومن الضروري ونحن نستعرض تقدم الأمم ونخطط للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن نذكر أنفسنا بأننا "نحن شعوب" العالم نشكل الثروة الحقيقية لجماعة الأمم المتآخية. ومن ثم ينبغي أن يتمثل محور التركيز في جدول أعمال الأمم المتحدة، بل والتنمية، في تهيئة بيئة يتمكن فيها الناس من التمتع بحياة ينعمون فيها بطول العمر والصحة والسلام والابتكار.

أود أن أقول لجمعية الألفية هذه أن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يتمثل في دعم جدول أعمال الضعفاء في العالم الذين همشتهم وأفقرتهم العولمة وهم الآن على هامش صنع السياسة واتخاذ القرارات في النظام الدولي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والسياسية. والمسألة بإيجاز هي حماية الضعفاء واحتواء الأقوياء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأوزابل جانيت بوستويك، النائبة العامة ووزير خارجية جزر البهاما.

**السيدة بوستويك** (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): يتقدم وفد جزر البهاما بأصدق التهاني إلى السيد هاري هولكيري على انتخابه رئيسا لجمعية الألفية ويؤكد له ولأعضاء مكتبه تعاونه ودعمه الكامل لهم.

أود أيضا أن أشيد بالسيد ثيور بن غوريراب، ممثل ناميبيا، الذي ترأس اجتماعات الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

ويود وفد جزر البهاما أيضا أن يشيد على وجه الخصوص بالرئيسين المشاركين لمؤتمر قمة الألفية، السيدة

٥٣ بلدا، منها ٢٢ بلدا يقل عدد سكانه عن ٥ ملايين نسمة و١١ بلدا يقل سكانه عن مليون واحد. ويفرض هذا التفتت قيودا حقيقية على التنمية، وبدون التكامل الاقتصادي سوف تتقهقر أفريقيا أكثر من ذلك. لذلك فنحن ندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهودنا من أجل التكامل الإقليمي أثناء قيامنا بدعم الأصول والمبادرات العامة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الهياكل الأساسية الإقليمية كالطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، ونظم تجميع الطاقة الكهربائية، ومكافحة الأمراض المعدية، ومراكز التفوق في التدريب، والأسواق والتجارة الإقليمية، والبحوث الزراعية، ونظم الإنذار المبكر بالجفاف.

وبالرغم مما يقال عن القرية العالمية، من الواضح أن أيام عزلة أفريقيا لم تنته بعد، فما زالت لدينا الأسباب والأوضاع التي تجعلنا نشعر بالتهميش من جوانب كثيرة جدا. ونعرف كيف يكون السماح للطائرات والسفن البحرية التي تعبر أجواءنا ومياهنا في جميع الاتجاهات في حالات الطوارئ من أجل التصدي للأزمات الناشئة في أماكن بعيدة بينما أزماننا تغلي وتنفجر في وجوهنا. واتفاقات وقف إطلاق النار والمهدنة التي نبرمها تجري مخالفتها بما يتجاوز الحدود، في حين تقف الأمم المتحدة متباعدة لا تلقي بالاً للأمر؛ بينما تُنشر بسرعة قوات التدخل السريع في النقط الساخنة بالمناطق الأخرى، حتى بدون ضمانات لوقف إطلاق النار.

فلم تؤد تدخلات مجلس الأمن المترددة على حياء في عدة صراعات أفريقية لا إلى إنجاز المهمة المعنية ولا إلى تحسين مصداقية الأمم المتحدة. إذ ينبغي لمجلس الأمن بوصفه جهاز الأمم المتحدة الفريد المكلف بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين، أن يبدي الاهتمام بقدر متساوٍ لاحتياجات الأسرة العالمية المكونة من الدول، بطرق من بينها التعاون مع الترتيبات الإقليمية في كل مكان، على النحو المنصوص عليه

نظامنا التنظيمي لكي تنقيد بشكل كامل بأفضل الممارسات الدولية.

وفي حين أن جزر البهاما ستعمل على تصحيح النواقص في قطاع خدماتنا المالية على وجه السرعة، فإننا ندعو فرقة العمل المالية المعنية بغسل الأموال والوكالات المالية المعنية الأخرى التي أنشأتها البلدان النامية إلى أن تعتمد على الفور إجراءات صريحة وشفافة للاعتراف بما يتم تصحيحه من هذه النواقص وأن تتخذ بعد ذلك الإجراءات اللازم بوصف ذلك يشكل مسألة ذات أولوية.

وفضلا عن ذلك، فإن ما يبعث على عميق قلقنا في جزر البهاما هو أن تسعى إحدى مجموعات البلدان، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى تحديد من جانب واحد مما يشكل "منافسة ضرائب ضارة" فيما يتعلق بالخدمات المالية. ونحن نحث هذه البلدان على أن تتعاون في حسم هذه القضايا بالاستناد إلى حوار بناء متعدد الأطراف، إذ أن الضغوط التي تمارس في هذا المجال وغيره من المجالات لا تخل بالنمو والتنمية فحسب، بل يمكنها أيضا أن تؤدي إلى القضاء على المكاسب التي حققتها العملية الإنمائية.

إن قوة الاحتجاجات في سياتل وواشنطن العاصمة، تجسد مدى إحباط العديد من البلدان النامية فيما يتعلق بعملية عولمة يبدو أنها منحازة للأغنياء والأقوياء وتؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولكن ما من بلد يمكنه أن يختار أن ينأى بنفسه بعيدا عن العولمة، كما لا يمكننا أن نتجاهل آثارها المدمرة المحتملة بالنسبة للسلم والأمن. وما قرره الأمم المتحدة من حيث ضرورة أن تكون العولمة شاملة ومنصفة تماما يجب أن تعزز إجراءات فعالة تكفل قيام نظام اقتصادي دولي ينبض بالحياة تتبادل فيه المنفعة لكل الدول كبيرة كانت أم صغيرة أو متقدمة النمو أو نامية.

ترجا هالونين، رئيسة فنلندا، والسيد سام نجوم، رئيس جمهورية ناميبيا فإن حكمتهما وقيادتهما المركزة قد أسهمت إلى حد كبير في نجاح قمة مؤتمر الألفية.

وجزر البهاما، ترحب بتوفالو باعتبارها العضو الجديد في هذه المنظمة، وعضوية توفالو إنما تشكل إشارة على الثقة التي ما زالت تتمتع بها الأمم المتحدة في العالم باعتبارها أفضل أمل في مجال تحقيق تطلعات كل الشعوب.

ونحن نشيد بالتزام الأمين العام الدؤوب بالأمم المتحدة، وقد تجلّى ذلك بصورة خاصة في اقتراحاته الجسورة بشأن إصلاح المنظمة وتنشيطها، التي أدت إلى إعلان قمة مؤتمر الألفية العملي والمتجاوب والملمم. وقد اعتمد الإعلان بالإجماع عدد غير مسبوق من رؤساء الدول والحكومات. وفي إعلان قمة الألفية حدد قادة العالم بشكل جماعي وموجز القضايا المعقدة المدرجة على جدول الأعمال العالمي التي لا بد من التوصل إلى حلول لها في القرن الحادي والعشرين.

وفي إعلان قمة الألفية، أعطيت أولوية عالية للعولمة في قائمة القضايا التي تتطلب الاهتمام بها على وجه السرعة. والعولمة، باعتبارها عملية تتيح الفرص لتحقيق النمو والتنمية، لم تواجه أبدا أي تحد. غير أن الحقيقة المرة هي أنه لم يستفد منها إلا القلة، بل إن البعض، وبخاصة الاقتصادات الأصغر حجما، قد همشت وأصبحت حتى أكثر ضعفا.

وبالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي ودعائم اقتصاداتها الأساسية، ولا سيما الموز والخدمات المالية، فإنها تواجه ضغوطا فائقة في هذا العالم السريع العولمة، وفيما يتعلق بالخدمات المالية، فإن جزر البهاما ما برحت تتعاون مع الجهود الدولية بهدف مكافحة غسل الأموال. ونحن نقوم حاليا بتعديل تشريعاتنا وتعزيز

وفي هذه الأمم المتحدة، نود أيضا أن نهيئ بشركاءنا في البلدان المتقدمة النمو ألا يواصلوا تعريض بلداننا للخطر من خلال نقل النفايات النووية والخطرة عبر البحر الكاربي، ونكرر هذا النداء في مواجهة أدلة حديثة تشير الشكوك فيما تدعي بشدة صناعة الطاقة النووية بأنها تدابير سلامة.

وفي إعلان مؤتمر قمة الألفية، قطع قادة العالم عهدا على أنفسهم بالتغلب على مشاكل مستعصية على الحل فيما يبدو والتي لا يمكن أن تواجه بشكل فعال إلا من خلال استجابات ذات طابع عالمي.

إن مشكلة المخدرات في العالم والاتجار في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، قضيتان يحتاج المجتمع العالمي إلى تحقيق نتائج فيهما على جناح السرعة. ورغم أن هذين الشرين التوأمين مرتبطان ارتباطا وثيقا في رأينا، فكل الأدلة تشير إلى أن الاتجار في الأسلحة النارية يأخذ مسارا مستقلا. وربما يعد إدخال الأسلحة النارية ضمن الأنشطة الجنائية العادية غير المتصلة بالمخدرات، وحتى بالصراع المحلي، أكبر تهديد منفرد للسلام والاستقرار في جزر البهاما اليوم.

وهكذا تتطلع جزر البهاما إلى "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والعتاد الخفيف من جميع جوانبه" في العام المقبل. ونثق بأن الالتزامات التي قطعت في إعلان ألفتينا سوف تحملنا على اغتنام هذه الفرصة الهامة لاتخاذ إجراءات منسقة. ونحن نحث بصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو التي تصنع فيها الأسلحة النارية على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وفي إعلان الألفية، أكرم قادة العالم أنفسهم بالقضاء على الفقر والجوع والمرض وجعل الحق في التنمية حقيقة للجميع. ويلزمنا هذا الالتزام بالعمل على عدة جبهات

وجزر البهاما الآن لديها مركز مراقب في منظمة التجارة العالمية وستعمل بعزم على أن تحصل على العضوية الكاملة. وقد اخترنا أن نفعل ذلك لأننا نعتزم المشاركة بشكل كامل في عمليات منظمة التجارة العالمية. وينبغي لهذه العمليات، بل يجب عليها، أن تجعل من العولمة وتحرير التجارة أدواتين شاملتين ومنصفتين لأغراض تحقيق التنمية. وقد قطعنا هذا الالتزام على أعلى مستوى خلال مؤتمر قمة الألفية.

ويشمل إعلان مؤتمر قمة الألفية التزاما آخر له أهمية حاسمة بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من قبيل جزر البهاما وغيرها من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. فإن إعلان مؤتمر قمة الألفية يؤكد من جديد عزم الأمم المتحدة على التصدي إلى الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ برنامج عمل بربادوس ونتائج الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة بشأن هذه الخطة على حد سواء - وهي تفعل ذلك تسليما منها بضعف اقتصاداتها أمام الصدمات الخارجية وبضعفها في مواجهة تغير المناخ وارتفاع منسوب المياه في البحار والكوارث الطبيعية.

وأود أن أعيد التأكيد هنا على أن الدعوة في خطة عمل بربادوس إنما هي دعوة إلى العمل. وتمشيا مع إعلان مؤتمر قمة الألفية والجهود الوطنية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية فهي تتوقع الآن عملا ما من خلال مبادرات من قبيل استراتيجيات عالمية لاحتواء الكوارث ومقياس الضعف. وينبغي لهذه المبادرات أن تراعي بالكامل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وبقائها. وبالنسبة للدول الصغيرة في الجماعة الكاريبية، نأمل أيضا في النهوض باستحداث نهج متكامل للإدارة في البحر الكاربي.

المتحدة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجماعة الكاريبية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، التي جمعت سويا صناعات السياسة الكاريبيين رفيعي المستوى في مجال الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والعمل، وجزر البهاما ملتزمة من جانبها بمعالجة هذه المشكلة الخطيرة، وقد عرضت استضافة مركز إقليمي للمساعدة في التغلب على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن البرنامج الذي وضعه قادة العالم للأمم المتحدة مدهش. وأستميحك عذرا إذ كررت ما هو واضح - لا يمكن للأمم العام أن ينفذ الولايات الحاسمة التي عهدنا بها إليه ما لم وحتى يتأكد من الموارد الكافية والمتوقعة بناء على الوقت المناسب. وفي الوقت ذاته، فإن الحصص التي تتلقى المنظمة مواردها على أساسها يجب أن تعالج بطريقة على نحو عادل وشفاف ومنصف. وبهذه الطريقة وحدها ستمكن من إعطاء حافز متجدد للعملية الحيوية الجارية للإصلاح الإداري والمتعلق بالميزانية. وبالقيام بذلك يجب علينا أيضا أن نكسر دورة عدم قدرة المنظمة على تنفيذ الولايات التي وضعناها بصورة جماعية نحن أنفسنا.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نوقف العملية التي نقلت بواسطتها كثير من القضايا، بما في ذلك بعض القضايا ذات الأهمية الحاسمة لبلدان النامية، خارج حدود هذه المنظمة العالمية إلى منظمات أضيقت ذات اهتمامات خاصة. وتقوم هذه المنظمات بتوفير مصالح دولها الأعضاء والسعي إليها، وهكذا فإن القرارات التي تتخذها قد تتعارض، ليس فقط مع مصالح الدول غير الأعضاء، وإنما أيضا مع مصالح المجتمع العالمي ككل.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى همّ أكثر خطورة ألا وهو سلامة وأمن خدمتنا المدنية الدولية، الرجال والنساء

لتحقيق أهدافنا. فيجب علينا، على سبيل المثال، التوصل إلى اتفاق لضمان نجاح المناسبة الدولية والحكومية الدولية عالية المستوى المعنية بتمويل التنمية، المقرر عقدها عام ٢٠٠١.

ويعني التزامنا أن علينا أن نكفل بالأ تفتصر المنفعة من الانتصارات التكنولوجية على القلة فقط، بل أن تشمل سائر البشر. ويجب أن نعمل بمزيد من المثابرة نحو القضاء على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف ضد النساء والاتجار في النساء والأطفال. ويجب أن تضمن تكافؤ الحقوق للرجال والنساء، لإسقاط حواجز التنمية. وبالنسبة للبلدان مثل جزر البهاما، المضطرة إلى تحمل العبء الأكبر للهجرة غير المشروعة المستدامة، يجب على الأمم المتحدة أن تعالج بصفة جماعية ليس فقط تحديات تدفقات الهجرة في إرجاء العالم وإنما أيضا الممارسة البغيضة لتهديب الأجانب.

ويعني التزامنا أنه يجب علينا أن نحقق إصلاحا شاملا لمجلس الأمن.

أن مواجهة المأساة البشرية التي تنكشف لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تعد جبهة هامة أيضا يكلفنا إعلان الألفية بالعمل فيها. وكان للأثر الخطير لهذا المرض، بصفة خاصة على القطاعات المنتجة اقتصاديا من المجتمع، تأثيرا مدمرا على الأسر، والمجتمعات، والدول على الصعيد العالمي. ومع ذلك فإن العبء الرئيسي الذي يمثله الإيدز، لنظم الرعاية الصحية بصورة خاصة، يكون ملموسا بشدة في البلدان النامية، حيث يهدد بالحد من الجهود الإنمائية وإحباطهما. ويجب توفير الموارد الكافية لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يجب تشجيع الصناعة الدوائية لتلعب دورها الضروري.

ورحبت جزر البهاما بالمؤتمر الذي عقد مؤخرا في بربادوس برعاية البنك الدولي وبرنامج الإيدز في الأمم

للتأكيد على الصداقة العظيمة التي تربط بين جمهورية الأرجنتين وفنلندا.

وأعرب أيضا عن امتناني للسيد ثيو - بن غوريراب ممثل ناميبيا، وهي بلد صديق آخر للأرجنتين، على الطريقة البناءة التي ترأس بها أعمال الجمعية في الدورة الأخيرة.

ونرحب أيضا بحفاوة بتوفالو لانضمامها إلى أسرة الأمم المتحدة ونمد يد الصداقة والتعاون إلى شعبها.

وتجري هذه المناقشة بعد تبادل للآراء مثمر جدا، تم على أرفع مستوى، خلال مؤتمر قمة الألفية، الذي نأمل أن يضع هو والإعلان الختامي علامة لبداية عصر جديد يفضي إلى عالم أكثر إنصافا ومنظمة أكثر فعالية، وفقا للأهداف التي حددها الأمين العام في تقريره المعنون "نحن الشعوب". وهذه تمثل بالنسبة لبلدي فرصة أخرى لعرض على الجمعية العامة مبادئ وأهداف سياستنا الخارجية.

لقد وضعت حكومة الرئيس فيرناندو دي لا روا، الذي تولى منصبه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، مشروع سياسة خارجية تقوم على أساس الولاية التي تلقته من الشعب الأرجنتيني. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز تكاملنا مع البلدان المجاورة، وتكثيف الحوار على نطاق نصف الكرة الذي ننتمي إليه وتعزيز التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، والتجارة الحرة وحظر أسلحة الدمار الشامل.

والأرجنتين مصممة على المشاركة الجماعية في الساحة الدولية لبناء عالم سلمي ومستقر يقوم على أساس قيم الديمقراطية النيابية، وحكم القانون، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، واحترام البيئة، والتحرر الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والتعاون الدولي وصون السلم والأمن الدوليين، وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق. واليوم، كما قلنا في

المخلصون الذين يعتزون بالمدى العالمي للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نقدم تعازينا العميقة إلى أسر الموظفين الذين فقدوا حياتهم نتيجة للهجوم على مكتب الأمم المتحدة في تيمور الغربية. ونشارك الوفود الأخرى في إدانة هذا الهجوم وفي حث حكومة إندونيسيا على ألا تدخر أي جهد في جلب المسؤولين إلى العدالة. كما أننا نقدم التعازي إلى أسرة الموظف الذي كان يعمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الذي لقي مصرعه في هجوم وقع في غينيا. وفي أحوال من هذا القبيل، يجب أن نظهر أننا نستطيع الوفاء باهتمامات شعوبنا وعالمنا.

ومن خلال إعلان الألفية التاريخي، أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد إيمانهم في الأمم المتحدة وميثاقها كأسس لا غنى عنها للوصول إلى عالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا. كما أنهم أكدوا أن الأمم المتحدة منظمة عالمية مبرزة ولها دور مركزي في وضع البرنامج العالمي والعمل به. كما أن رؤساء الدول والحكومات قاموا بتزويدنا بمشروع موحد ومركز وواقعي لأعمال الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وأناطوا بالأمين العام مهمة الاحتفاظ ببطاقة لتسجيل الأهداف تحدد نتائجها ما إذا كنا نعمل كأوصياء حقيقيين وشرفاء على ميثاق الأمم المتحدة. ومن المحتم علينا أن نظهر بصورة انفرادية، وعن طريق جهودنا الجماعية، أننا نستطيع أن نترك للأجيال المقبلة ذلك العالم المتوخى في ميثاقنا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد إنريكي كانديوتي، وزير الدولة ونائب وزير خارجية الأرجنتين.

**السيد كانديوتي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** في بياني الأول هذا، اسمحوا لي أن أهنيئ السيد هولكيري على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. وأعتقد أن هذه فرصة سانحة

والجمهورية الدومينيكية، وكوستاريكا، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهندوراس، سياستها القائمة على المشاورات الرفيعة المستوى والتعاون بغية الحفاظ على السلم، وتعزيز الديمقراطية التمثيلية والنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة. ونعتمد بقوة بأن تتمتع بلداننا بالمزيد من المشاركة في الاقتصاد العالمي. وفي مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا ببرازيليا للاحتفال بالذكرى الـ ٥٠٠ لاكتشاف البرازيل، أكد رؤساء جميع بلدان أمريكا الجنوبية من جديد على روح التفاهم والانسجام التي تتسم بها علاقاتها على أساس هذه المبادئ والأهداف.

ولا يزال توطيد الاستقرار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية يمثل سياسة مركزية للحكومة الأرجنتينية. ونحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ونحترم القانون الدولي. ونشجع توطيد العمليات الديمقراطية على أساس اقتناعنا العميق بأن الانتخابات الحرة والمنتظمة والشفافة وتعدد الأحزاب السياسية أدوات أساسية لتأكيد وضمان الطابع المؤسسي للديمقراطية.

ويؤكد بلدي أيضا من جديد التزامه بالقضاء على الفقر، والإجحاف، والاستبعاد الاجتماعي وكفالة الفرص المتساوية في جميع أرجاء المنطقة. وسنواصل متابعة عملنا المشترك في الحملة الإقليمية والعالمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والفساد، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والجريمة المنظمة.

إن جمهورية الأرجنتين لديها مصلحة طبيعية في جنوب المحيط الأطلسي تعبر عنها مشاركتنا في منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي تتكون من ٢١ بلدا أفريقيا وثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية. وفي الاجتماع الوزاري الخامس المعقود في بيونس آيرس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، اعتمدت خطة عمل لتنفيذ أهدافنا المشتركة

مؤتمر قمة الألفية، تتقاسم هذه التطلعات أغلبية واسعة من أعضاء هذه المنظمة.

وحددت الحكومة، على أساس مصالحها الدائمة، كهدف له أولوية، اندماجها السياسي والاقتصادي مع الدول الأخرى الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي - أوروغواي وباراغواي والبرازيل - والعضوين المنتسبين بوليفيا وشيلي. واتفقنا مع هذه البلدان على تعزيز السوق المشتركة باعتماد التدابير اللازمة لتعزيز زيادة الاندماج على أساس التوازن والإنصاف. وأحرزنا تقدما كبيرا في توسيع أسواقنا منذ التوقيع على معاهدة أسونسيون في عام ١٩٩١. وكان هذا ثمرة لتصميم البلدان الأعضاء على تنفيذ سياسة تجارية مفتوحة في برامجها الاقتصادية.

وكان إنشاء السوق المشتركة للمخروط الجنوبي قرارا سياسيا يتجاوز المجال الاقتصادي. إذ توفر السوق محفلا سياسيا تعمل فيه الثقة والتعاون والسعي نحو الاندماج التام في جميع المجالات على تعزيز التكامل المتزايد لمصالحنا والتقائها. وقد ارتبطت بوليفيا وشيلي بالسوق المشتركة كعضوين منتسبين في سياق منطقة التجارة الحرة ونثق في أنهما ستصبحان عضوين كاملين في المستقبل القريب.

ونتيجة لتوسع الأبعاد السياسية والاقتصادية لمشروع اندماجنا، فإننا نشهد أيضا التقاء نهج الدفاع والأمن في منطقتنا. وهذا يسهم في تكوين منظور قاري يقوم على أساس الثقة والتعاون. وأحرزنا نحن وجيراننا تقدما تجاه إنشاء منطقة السلم المشتركة بين بلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي. والأرجنتين جزء من أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة النووية التي تعكس الأمن السلمي والتعاوني اللازم للتنمية المتناسقة.

وفي ذات الوقت اتبعت الأرجنتين، بوصفها عضوا في مجموعة ريو، التي نمت الآن لتشمل السلفادور،

البلدان النامية بمرونة واتساع كافيين حتى تصل الابتكارات التكنولوجية إلى البلدان ذات الوارد الأقل.

والأمين العام في تقريره المعنون "نحن الشعوب"، يولي عن حق تماما أهمية كبيرة لهذه المهمة. وبدون الانتشار الكافي لتكنولوجيات الثورة الرقمية الجديدة والتمكين من الحصول عليها، سنظل نرى الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا. ولذا يجب على فرادى الدول والمجتمع الدولي ككل إيجاد حلول تكفل المزيد من العدالة في استخدام المعلومات الرقمية.

وتظل الأرجنتين ملتزمة على نحو كامل بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحماية البيئة من الآثار السلبية المترتبة على الأنشطة البشرية. وفي هذا الصدد، تؤكد من جديد التزامنا بمبادئ التنمية المستدامة التي اتفق عليها عام ١٩٩٢ في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية - وهي المبادئ التي انعكست في إعلان ريو للبيئة وفي جدول أعمال القرن ٢١. وبالمثل، نود أن نؤكد على أهمية أن يتم الإعداد بصورة ملائمة - خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة هذه - للمؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢ لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

علاوة على ذلك، نعتقد بضرورة ترسيخ الأنظمة القانونية الدولية في مجال حماية البيئة. وكان هذا السياق، ومع أخذ الآثار المدمرة لاحتراق الغلاف الجوي على النظام الايكولوجي العالمي وعلى حياة الإنسان بعين الاعتبار، فإننا نعلق أهمية خاصة على إنفاذ بروتوكول كيوتو للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في أسرع وقت ممكن.

وسبقت مقدم القرن الحادي والعشرين مواجهة استراتيجية وأيديولوجية طويلة، قبل أن تبرغ تلك اللحظة في التاريخ التي أصبحت عندها الديمقراطية التمثيلية، وحقوق الإنسان، والاقتصادات المفتوحة قيما مشتركة. في الوقت

في التسوية السلمية للمنازعات، والتعاون الاقتصادي، والتنمية، والحفاظة على الموارد السمكية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات وحماية البيئة.

وبلدي يؤيد التجارة الحرة بغية تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وترى الحكومة الأرجنتينية أن السياسة الحمائية لا تتسبب في انحراف التجارة وإغلاق الأسواق فحسب، ولكنها أيضا تشكل نوعا من التمييز. وتحث الأرجنتين المجتمع الدولي بأسره على الالتزام الجدي بالقضاء على تشوهات التجارة وستواصل الكفاح في سبيل هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يجري إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة باتفاق الأمريكتين للتجارة الحرة لإنشاء منطقة تجارة حرة لنصف الكرة الغربي في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠٥.

وفي منظمة التجارة العالمية، أعطى بلدنا قوة دفع جديدة للجهود الرامية إلى بدء جولة جديدة لتوسيع تحرير التجارة وخاصة في الزراعة.

ولا تزال الأرجنتين أيضا تدعم المفاوضات المتعلقة بتطوير الرابطة السياسية والاقتصادية بين السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك، في هذا الإطار، التحرير التدريجي للخدمات والتجارة الزراعية.

إننا نسعى دائما إلى إيجاد سبل جديدة لإدماج أنفسنا مع العالم. وتقتضي حقائق التغير التكنولوجي والابتكار المتواصل من البلدان النامية التكيف مع خطة للاندماج الاقتصادي العالمي تركز على أساس نموذج جديد للإنتاج. والتحدي هو كفاءة دخول أقل البلدان نموا في عملية التغير والابتكار التكنولوجي الدائم هذه. وما من شك في أنه يجب على المجتمع الدولي - ولا سيما الأمم المتحدة - التعاون لتعزيز نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى

وبالتالي، نعتقد أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى غير مكترث، ولا بد أن يوفر استجابة كافية للأزمات الإنسانية.

ولا بد لنا أن نؤكد على الدور الذي يمكن للمحاكم الدولية أن تقوم به لإيجاد الوعي بأن الإفلات من العقاب أمر لا يسمح به. وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ومحاكم رواندا ويوغوسلافيا السابقة وسيراليون، التي أنشئت بالفعل، تشكل أدوات هامة للردع.

وبالإضافة إلى الإصلاحات الداخلية التي شرع الأمين العام فيها وأحرز نجاحا فذا في مجال اختصاصاته، فإن الأمم المتحدة يجب أن تعطي أولوية لبناء توافق الآراء بشكل أكثر ديمقراطية في عمليات صنع القرار في الهيئات الرئيسية والفرعية في المنظومة. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة لا تعرقل السرعة والكفاءة التي تتوفر بها الحلول للمشكلات اليومية التي تواجهها المنظمات.

وصون السلم والأمن الدوليين هو المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن الذي لا بد من تعزيزه. ولو أنه لم يُضطلع بهذه المسؤولية بالكامل، لا يمكن أن ينفذ أي نشاط آخر للأمم المتحدة بأي قدر من النجاح المؤكد.

ومنذ انطلاق الدبلوماسية متعددة الأطراف، تحرص الأرجنتين على الدفاع عن مبدأ المساواة بين الدول في السيادة. وبالتالي، فليس هناك ما يدعو إلى الدهشة حيال اعتقاد بلدنا أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يتم من خلال توافق الرأي، على ألا ينطوي توافق الرأي هذا على تمييز جديد، أو امتيازات أو إقصاءات جديدة.

والغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي - سعيًا منها لضمان احترام قيم الديمقراطية والعالمية - ترى أن مجلس الأمن الجديد لا بد أن يسمح بمشاركة أكبر للجميع. ولا يمكن أن يتحقق ذلك لو أنشئت مقاعد دائمة جديدة - كالتى أنشئت في عام ١٩٤٥. ولا بد أن يتيح إصلاح مجلس

نفسه، فإننا نواجه عالما أكثر تعقدا، لم يوفر حتى الآن نظاما دوليا مستقرا. كما أن تفجر الصراعات الخطيرة داخل الدول - كما شهدنا في البلقان وفي أفريقيا - يمثل علامات على ظهور مرحلة جديدة في الصراعات - وهي المرحلة التي من المؤسف أن تنطلق الصراعات خلالها من اختلافات عرقية، وثقافية، ودينية.

وتتطلع جمهورية الأرجنتين إلى الإسهام في تحقيق توافق متعدد الأطراف يستهدف التقليل من الأخطار التي تهدد السلام وتحييدها، وتيسير تطور الأمم. ونرى أنه إذا وضع هذا التوافق في الآراء على أساس ديمقراطي أكبر في العلاقات الدولية، فمن شأن ذلك أن يزيد من كفاءة النظام الدولي وتحسين عمله.

ولأنه سيكون من المستحيل أن تواجه الدول فرادى تلك التهديدات وحدها، فمن الضروري اعتماد سياسات أمنية تعاونية للتخلص من المخاطر المحتملة للصراعات ولتعزيز الاستقرار والأمن للأنظمة القانونية. ولا بد لنا أن نواجه متحدين الأسباب المباشرة والكامنة وراء الصراعات، والتي غالبا ما تنشأ بسبب الافتقار إلى الفرص الاقتصادية والاختلالات الاجتماعية.

ويواجه أعضاء الأمم المتحدة تحدي إيجاد الحلول للمشكلات التي سببتها الأزمات الدولية الأخيرة، بما فيها الأزمات الإنسانية الدولية. ويعتقد بلدي أن مبدأ عدم التدخل يجب أن يكون له الاحترام الواجب لأنه الركيزة التي تقوم عليها العلاقات بين الدول المستقلة. وفي نفس الوقت، لا يمكننا أن نخفي قلقنا حيال انفجار العنف ضد الأقليات العرقية، أو الإثنية، أو الدينية.

ونشعر بالقلق، على وجه الخصوص، إزاء حالة المجموعات الضعيفة، مثل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وأيضا إزاء حالة الأطفال في الصراعات المسلحة.

ممكن إجراء تحليل مفصل للتوصيات التي تضمنها تقرير الإبراهيمي - بما في ذلك آثاره المالية المحتملة - بهدف تحقيق تنفيذه في وقت مبكر.

وتشعر حكومتي بقلق خاص إزاء المشكلات المتعلقة بالسلامة والحماية للمشاركين في عمليات حفظ السلام والمهام الإنسانية. فموظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها، بالإضافة إلى موظفي الوكالات الأخرى التي توفر المساعدة الإنسانية، يواجهون أوضاعا خطيرة على نحو متزايد، كما شاهدنا في الآونة الأخيرة في الأحداث المأساوية التي جرت في مختلف أنحاء العالم. وبالتالي، فإن الأرجنتين، التي هي طرف في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤، قد تحث على تحسين الوضع الأمني لموظفي الأمم المتحدة من خلال اتخاذ تدابير عملية وقانونية، بما في ذلك التخطيط المالي، وتدابير لتنفيذ تلك العمليات.

في هذا السياق، نود أيضا أن نؤكد على واجب المجتمع الدولي في توفير المساعدة للبلدان التي تواجه أوضاعا طارئة تنشأ نتيجة الكوارث الطبيعية أو الصراعات المسلحة. وفي هذا المجال، ثمة دور مهم يمكن أن تضطلع به مبادرة "ذوي الخوذ البيض"، التي تشمل إنشاء مجموعات من المتطوعين المتخصصين تنظمهم الدول أعضاء الأمم المتحدة لتوفير المساعدة الإنسانية للشعوب التي تقع ضحية الحالات الطارئة الشديدة، وأيضا لتخفيف آثار المشكلات الخطيرة التي تمس تلك الشعوب.

وعلى أننا نشير أيضا إلى مسألة مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب التي تؤثر على أشد المناطق فقرا في العالم. إذ أن أكثر من ٣٤ مليون شخص يعانون من هذا المرض اليوم. وقد تفشى هذا الفيروس بصورة مروعة. ويوجد ما يزيد على ثلثي الضحايا في أفريقيا جنوب

الأمم لكافة الدول فرصة أكبر للمشاركة في المجلس، الذي ينبغي ألا تحتكره حفنة من البلدان. ولهذا، فإن الأرجنتين تؤيد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين ووضع قيود على حق النقض، دون أن ينصرف الاهتمام عن الهدف النهائي بإلغائه تماما. ونؤيد اعتماد نظام داخلي يضمن الشفافية وإمكانية مشاركة جميع الدول الأعضاء في هذا الجهاز.

وإن دعمنا للتسوية السلمية للصراعات ما زال يمثل عنصرا أساسيا في سياستنا الخارجية. وقد أكد الرئيس دي لا روا التزام الأرجنتين بمواصلة الإسهام في عمليات حفظ السلام التي يقررها مجلس الأمن. وبيّنت الصراعات الأخيرة مدى أهمية التدريب الكافي للقوات المشاركة في هذه المهام. والخبرة التي اكتسبتها الأرجنتين على مدى ٤٢ عاما من مشاركتها في هذه المهام قد انعكست في إنشاء مركز الأرجنتين المشترك للتدريب على عمليات حفظ السلام. ويعمل هذا المركز منذ عام ١٩٩٥، بمشاركة موظفين من دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة. كما أنشأنا مركزا لتدريب قوات الأمن للبعثات الأجنبية. والأرجنتين، التي تشارك حاليا في تسع عمليات لحفظ السلام، تضع تحت تصرف الأمم المتحدة مراكز تدريب الشرطة ومراكز التدريب العسكرية. كما أننا ندعم المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على الانتشار السريع، وسندعم كذلك جهود إعادة الهيكلة، التي ترمي إلى تحسين تخطيط ودعم عمليات حفظ السلام، سواء في المقر أو في الميدان.

وتلقّى بلدي بارتياح النتائج والتوصيات التي أصدرها مؤخرا فريق الخبراء المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، والتي تضمنها تقرير الإبراهيمي. وهي توفر أساسا قيما لبناء توافق الرأي الدولي الذي يستهدف تعزيز مقدرة المنظمة على منع الصراعات والحفاظ على السلام وإحلاله من جديد. والأرجنتين، التي هي جزء من مكتب اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام، تؤيد أن يتم في أسرع وقت

في نفس الوقت انتشارا لم يسبق له مثيل للديمقراطية التمثيلية، والتحديث الاقتصادي والتكنولوجي.

وفي ظل هذه الخلفية، تتمثل مهمتنا الرئيسية في التوصل إلى اتفاقات تمكننا من التصدي لهذه التحديات، واغتنام هذه الفرص على أفضل نحو ممكن.

والمهمة الضخمة التي تنتظرنا هي إعداد الأمم المتحدة لكي تتصدى لتحديات الألفية الجديدة. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تتعهد بتلبية هذا الالتزام، إذا كان لجهودنا أن نُكَلِّل بالنجاح. والأرجنتين ملتزمة بالاضطلاع بهذه المهمة، وستواصل تقديم مساهمتها.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر القادم، تنتهي فترة عضوية بلادي في مجلس الأمن. وقد بذلت الأرجنتين قصارى جهدها أثناء فترة السنتين لكي تُسهم إسهاما بَنَاءً في صنع القرار والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وبناء على قدراتنا، ومع مراعاة ما تتسم به الحالة الدولية الراهنة، فإن الأرجنتين تعترم أن تواصل، في القرن الحادي والعشرين، الاضطلاع بدور نشط في توطيد السلام والأمن الدولي، وفي تنمية الشعوب.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل آلان كروكشانك، وزير الشؤون الخارجية، والسياحة، والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

**السيد كروكشانك (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية):** أغتنم هذه الفرصة لكي أهنيئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه. وأثق بأن رؤياه ونشاطه سيقودان هذه الدورة إلى إحراز نتائج ناجحة.

الصحراء الكبرى. وهذا الوباء يزيد من حدة الفقر. كما أن مرض ووفاة أعداد كبيرة من العمال أمر يستنزف الاقتصادات الضعيفة بالفعل. وسيعني أثر هذه الظاهرة على مستقبل المناطق المتضررة تهميشا أكبر على الأرجح كما أنه يقوض أسس الاستقرار، والأمن، والسلام. ولا بد أن يسهم المجتمع الدولي، وهذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة، جميعا وعلى وجه الاستعجال، في تقديم جميع الموارد المتاحة من أجل مكافحة هذا المرض.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى التراع حول السيادة بين بلادي والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجزر مالفيناس، وجورجيا الجنوبية، وجزر سانديويتش الجنوبية، فضلا عن البحار المحيطة بها.

إن استرداد الممارسة الكاملة للسيادة على هذا الجزء من أراضينا الوطنية، احتراماً لمصالح السكان وللقانون الدولي، مبدأ مكرس في دستور الأرجنتين. وهذا البند مدرج في جدول أعمال المنظمة، التي طلبت في قرارات عديدة من حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تجدد المفاوضات لإيجاد حل عادل وقاطع للخلاف حول السيادة، مما يضع حدا لحالة استعمارية فرضت بالقوة عام ١٨٣٣.

والآن، وفقا لذلك الطلب، تُعلن الأرجنتين مرة أخرى استعدادها التام لتجديد المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة بغية حسم هذه المسألة. ونكرر دعمنا لبعثة المساعي الحميدة التي أنشطتها الجمعية العامة بالأمين العام لمساعدة الطرفين على تحقيق هذا الهدف.

والساحة العالمية في عصر ما بعد الحرب الباردة ساحة للصراعات العرقية، والحروب الأهلية، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وغير ذلك من التهديدات. إلا أننا نشهد

أدلى به في مؤتمر قمة الألفية إلى أنه بينما يعلمنا تراثنا الديني كيفية تخطي حدود الدول من خلال المبدأ التوجيهي للمهم، "أحب قريبك كنفسك"، يجري خداع الدول الجزرية الصغيرة والضعيفة مثل دولنا عن طريق تطبيق قواعد دولية وضعها الأقوياء لخدمة أغراضهم، غافلين عن شواغل الآخرين ورفاههم. وكلنا تتأثر بطرائق القرية العالمية التي نسكنها، من خلال التطورات الثورية في تكنولوجيا الاتصالات. لقد أصبحنا جميعا جيرانا، إلا أن المنافسة بين شعوب العالم أصبحت أشد شراسة، تتفوق بها البلدان الغنية وتوسع الهوة بينها وبين البلدان الفقيرة. ولا تتعلق هذه الهوة الآن بالثروة المادية فحسب، بل كذلك، ومما يبعث على الخوف، بقدرة البلدان الأقل تقدما على التنافس في الوسط المقبول للاتصالات، نظرا لوجود فجوة رقمية دائمة الاتساع.

لقد اختتم مؤتمر قمة الألفية بأن أصدر قادة العالم إعلانا يؤكد أهمية الأمم المتحدة، والحاجة إلى تدعيم عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها، بالإضافة إلى الالتزام بإجراء تخفيضات محددة في مستوى الفقر، وفي المستويات اللاإنسانية للمعيشة، التي تُعاني منها الأمم الفقيرة في جميع أنحاء العالم، وفي مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإتاحة التعليم الأساسي لجميع الأطفال. ومن ناحية أخرى، نُدرك أن النظام العالمي الحالي يتأخر بسرعة عن مواكبة الحقائق السائدة اليوم، وأن المجتمع الدولي يحتاج بشدة إلى التضامن والتصدي للتحديات العديدة التي نواجهها.

ويجب أن نعترف بالقصور الشديد للجهود الرامية إلى معالجة القضايا القديمة، مثل الفقر العالمي وتوزيعه، فضلا عن القضايا الجديدة النابعة عن العولمة، والنمو السريع لتكنولوجيا المعلومات وما ينتج عن ذلك من فجوة رقمية، وآثار تدهور البيئة في كوكبنا، وفيروس نقص المناعة

وأود كذلك أن أشكر السيد ثيو - بن غوريراب، الذي قاد الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة بامتياز وكفاءة.

وأشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام المرموق لهذه المنظمة، على توصياته المفيدة التي تقدم بها في تقريره إلى مؤتمر قمة - الألفية - بعنوان "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين". لقد ثبت أن رؤياه وقيادته عاملان حيويان في النهوض بأعمال وولاية الأمم المتحدة في هذا الوقت الحاسم في تاريخ المنظمة والعالم.

وأضم صوتي إلى أصوات من تكلموا قبلي في الترحيب بدولة توفالو بوصفها العضو الـ ١٨٩ وأحدث عضو في أسرة الأمم المتحدة. وأحدث دولة عضو بيننا هي كذلك أصغر بلد عضو في المنظمة، حيث يبلغ تعداد سكانها ١٠ ٠٠٠ نسمة ومساحتها تسعة أميال مربعة. وقد أسعد وفد بلادي بالغ السعادة أن يرى رئيس تلك الدولة يشغل مكانه باعتزاز بين قادة العالم الآخرين فيما كان أكبر تجمع على الإطلاق في مكان واحد لرؤساء الدول والحكومات، وهو مؤتمر قمة الألفية. وهناك شعور خاص بالود بين بلدان الجماعة الكاريبية وتوفالو. فنحن من أصغر أعضاء المنظمة. وبتشاطر خيرات تاريخية ودستورية متماثلة. ونواجه نفس التهديدات البيئية. ونتطلع بثقة إلى مستقبل يضمن الاستخدام المبتكر للتطورات الضخمة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

إن رئيس وزراء بلادي، الرايت أونرابل السير جيمس ف. ميتشل، انضم إلى غيره من قادة الجماعة الكاريبية، التي يرأسها في الوقت الحالي، في استنكار تزايد عدم تحسس الأقوياء في عالم اليوم لمصالح البلدان الصغيرة النامية وتجاهلهم لها. وأشار رئيس الوزراء في البيان الذي

بوصفه حدثاً لترجمة الأقوال إلى أفعال. ولا يتطلب العصر أقل من ذلك.

وينبغي أن يهيمن أمن الشعوب ورفاهيتها وتنميتها، في سياق أي نظام عالمي جديد، على اهتمام المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في العالم، فضلاً عن اهتمام الأمم المتحدة. ويجب أن نبذل جهوداً مستمرة ومتضافرة لتحرير شعوبنا من الفقر والجوع والأمية والأمراض. ومع أن برامج الائتمان الجزئي والبرامج الأخرى لتخفيف حدة الفقر أحرزت النجاح، لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير للقضاء على الفقر. وفي هذا العصر من الوفرة، لا يزال ملايين الناس يعانون من الجوع.

لقد تمكنا من كبح جماح أمراض قديمة مثل الملاريا والكوليرا والسل، ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى في أشكال جديدة ومقاومة للأدوية. والأمراض القاتلة مثل فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تنتشر بسرعة مثيرة للجزع. وقادة الجماعة الكاربية جعلوا مكافحة هذا الوباء على قمة جدول الأعمال الإقليمي. وهذا الوباء قضى بالفعل على حياة ما يزيد على ١٠ ملايين نسمة. ومن المتوقع أن يقضي على حياة ما يتجاوز ٢٠٠ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠١٠ أغلبهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ولم ينج العالم المتقدم النمو منه أيضاً. وتشير الأرقام على نطاق العالم إلى أن ٣٤ مليون نسمة مصابون الآن بالمرض، وأن ما يزيد على ١٨ مليون نسمة ماتوا منذ بداية الوباء، وأن أكثر من ١٣ مليون طفل أصبحوا أيتاماً. وفي منطقة البحر الكاريبي، يهدد المرض الآن جهود تنمية الموارد البشرية التي تضطلع بها الجماعة الكاربية ويمكن أن يقضي على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها البلدان في تلك المنطقة دون الإقليمية. ويقدر المعدل الحالي في منطقة

البشرية/الإيدز. والقضايا الجنسانية، وغيرها. ولهذا، فإن مهمتنا المشتركة والصعبة أن نكفل أن يعود هذا العالم المتسم بالعمولة بالمنفعة على الجميع، وليس على مجرد البعض. فهناك الآن حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز الوعي بالقيم الأدبية العالمية بغية التصدي للمشاكل المعاصرة التي تتخذ كلها أبعاداً عالمية. فتعزيز السلام وحقوق الإنسان، وتسوية الصراعات المسلحة، سواء داخل الدول أو فيما بينها، وحماية المهاجرين، والحفاظة على البيئة، ومكافحة الأمراض الفظيعة، ومحاربة الاتجار بالمخدرات والأسلحة، وغسل الأموال، والفساد الاقتصادي والسياسي، كلها قضايا لا يمكن لأية دولة، مهما كانت ثرية أو قوية، أن تُعالجها منفردة بنجاح. إنها هم المجتمع البشري بأسره ويتعين التصدي لها وحلها من خلال بذل جهود عالمية مشتركة.

وبلدي، الدولة الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي، كان دائماً على دراية بتراپه مع بلدان أخرى من أجل رخائه وأمنه. ولقد تحركنا صوب تحقيق مصالحنا من خلال تعاون متعدد الأطراف في منظمة دول شرقي البحر الكاريبي، والجماعة الكاربية ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة الدول الكاربية، والكمونولث ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وبالنسبة لبلد نام صغير مثل سان فنسنت وغرينادين، ليست تعددية الأطراف خياراً؛ بل إنها جزء لا يتجزأ من سياستنا وبرامجنا للنهوض بمستوى معيشتنا وتوفير حياة أفضل لجميع أفراد شعبنا. ولذلك فإنني أؤكد من جديد التزام بلدي بالأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة ووكالاتها في هذا الصدد ودعم تلك الأعمال.

لقد هياً مؤتمر قمة الألفية فرصة ملائمة للقادة المجتمعين لإعادة تكريس أنفسهم لمحاولة التأثير وإحداث تغيير في تحسين نوعية حياة لأفقر شعوب العالم التي وقعت في مصيدة حلقة الحرمان والمعاناة المفرغة، والأجدر أن يُذكر مؤتمر القمة بوصفه حدثاً بارزاً للانتقال إلى ألفية جديدة، بل

البلدان النامية؛ والتنوع الاقتصادي؛ وزيادة مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونة الإنسانية؛ وتخفيض التدفقات الصافية لرأس المال من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف؛ ومكافحة النتائج السلبية لإخراج بعض البلدان مثل بلدنا، على أيدي المؤسسات المالية الدولية، من ترتيبات التمويل التساهلية.

وتشاطر سانت فنسنت وجزر غرينادين بلدانا نامية أخرى القلق إزاء التراجع العام في المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية. ونتطلع إلى المشاورات بشأن تمويل التنمية المزمع إجراؤها في سنة ٢٠٠١.

والبيئة العالمية الآخذة في التغير تفرض ضرورة إنعاش شتى أجهزة منظمة الأمم المتحدة وإعادة تشكيل هياكلها، ولكن حكومتي تولي أولوية عليا لإعادة إنعاش وتوطيد دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية على النحو الصحيح، بما في ذلك التنمية الاقتصادية. ونشترك في الرأي الذي يفيد بأنه ينبغي تشجيع الأمم المتحدة على تطوير كامل إمكاناتها في مجال التعاون الاقتصادي الدولي وينبغي أن تتوفر لها الموارد المطلوبة لتسهم في حل شتى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الهادفة إلى تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامين.

ونشي على البلدان المانحة التي قدمت مساهمات مالية إلى لجنة العلوم الجغرافية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ للمساعدة في تطوير مقياس للضعف البيئي، وندعو المجتمع الدولي إلى أن يعتمد في وقت مبكر مقياسا للضعف من شأنه أن يستخدم لإرشاد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والأمم المتحدة بشأن أوجه الضعف المحددة في البلدان النامية.

البحر الكاريبي على نطاقها الأوسع بـ ١٧٢ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وهو أعلى معدل في الأمريكتين، وثاني معدل من حيث معدل النمو، بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتبين دراسة استقصائية أعدتها الأمم المتحدة عن مرض الإيدز عام ١٩٩٩ أن ما يزيد على ٣٦٠ ٠٠٠ من البالغين والأطفال في منطقتنا كانوا مصابين بالمرض. وليس هناك حصانة. ويجب تكثيف التعاون الدولي في الميادين الطبية والأخلاقية والقانونية إذا أريد احتواء المرض.

ويسعدنا أن نبشر بحقوق الإنسان وعلمية الأمم المتحدة بينما نتجاهل في الوقت نفسه أمان ما يزيد على ٢٣ مليون نسمة في جمهورية الصين في تايوان. ويرى وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن الوقت قد حان للنظر بصورة جادة في مسألة قبول جمهورية الصين في تايوان عضوا في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تحث حكومتي على إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ونحث أيضا كل دولة عضو في هذه المنظمة النبيلة أن تقدم دعمها الكامل لهذه المبادرة الجديدة بالاعتبار لبلد لا يمكن الطعن في صفاته الديمقراطية.

وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط حتى الآن، وتعرب عن أملها في أن يتحقق السلام الدائم من خلال الحوار والتسوية والمساعي الحميدة.

وإذا أريد لبلدان مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تعيش في ظل العولمة، يجب على المجتمع الدولي أن ينظر بعناية وبصورة عاجلة في اتخاذ التدابير التالية: إنعاش النمو في البلدان المتقدمة النمو؛ وتخفيض معدلات الفائدة؛ وإتاحة إمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق العالم؛ وتخفيض الدين وعبء خدمة الدين؛ وعكس مسار الحالة المتدهورة في ترتيبات تسويق المنتجات الأساسية التي تنتج في

والتجارة، واتحاد أرباب العمل، وأفراد عديدين، ومؤسسات أخرى على مساهمتهم القيمة في إيجاد حل سريع لتلك المسألة. وما فتئت حكومة بلادي تعترف منذ وقت طويلة بالحاجة العاجلة إلى إجراء إصلاح دستوري، وسوف تواصل العمل مع الأطراف المعنية الأخرى لإحداث تغييرات ذات مغزى من شأنها أن تسعى، في جملة أمور، إلى توطيد أسس ديمقراطيتنا. وبوصفنا أعضاء كاملي العضوية في هذه الهيئة، فإننا شهدنا عن قرب أهمية الإصلاح الدستوري في تعزيز الديمقراطية والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

ونحن ندرك أيضا أن الإصلاح الدستوري ضروري لتعزيز عمليات تكاملنا في الجماعة الكاريبية، بما في ذلك إنشاء محكمة عدل كاريبية، تكون ضمن أمور أخرى الهيئة الرسمية للبت في المسائل المتصلة بتفسير وتنفيذ أحكام معاهدة شاغواراماس المنشئة للجماعة الكاريبية.

وهناك مسائل عديدة ذات أهمية بالغة لسانت فنسنت وجزر غرينادين وللجماعة الكاريبية ككل مدرجة في جدول أعمال هذه الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ومن هذه المسائل: التنمية المستدامة، ومستقبل إصلاح الأمم المتحدة. والمحكمة الجنائية الدولية، وحقوق الإنسان، وعقوبة الإعدام، والتمويل من أجل التنمية.

وأود مرة أخرى أن أسترعي انتباه هذا الجمع الكريم لقضية تجارة الموز الكاريبي مع الاتحاد الأوروبي. إن الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع مدعومة بالمستندات. فصادرات الموز إلى الاتحاد الأوروبي من بلادي وكذلك من دومينيكا وسانت لوسيا ومن بلدان أخرى من أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تكتسي أهمية حاسمة لاقتصادات هذه البلدان. وهي تمثل أكثر من نصف إجمالي حصائل التصدير في بعض الحالات. وتوفر صناعة الموز فرص عمل كثيرة للعديد من

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين - شأنها شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية - ما زالت تعاني من المشاكل المتوطنة المتعلقة بإنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستهلاكها بشكل غير مشروع. ولا تزال هذه الآفة تشكل في عصرنا الحديث مشاكل خطيرة تهدد بتدمير النسيج الاجتماعي والأخلاقي لمجتمعنا. وتلتزم حكومة بلادي التزاما كاملا بعملية التعاون الجارية مع بلدان أخرى للتصدي لهذه الأنشطة غير القانونية. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر التأكيد في هذا المحفل على دعمنا الكامل لآلية التقييم المتعددة الأطراف التي أنشأها البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية لرصد تعاون البلدان في مكافحة الدولية لتجارة المخدرات. وأغتتم هذه الفرصة أيضا لكي أحث على تخصيص المزيد من الموارد من خلال الجهود التعاونية التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيع المزارعين على الابتعاد عن إنتاج المحاصيل غير المشروعة.

وقد تكلم رئيس الجماعة الكاريبية في البيان الذي ألقاه في مؤتمر قمة الألفية عن السجل البارز والقيّم للغاية للحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية في منطقة البحر الكاريبي برمتها. وهذه النواحي التي يتميز بها مجتمعنا تجعلنا نشعر بفخر دائم.

وفي الآونة الأخيرة، تعرضت ديمقراطيتنا الدستورية في سانت فنسنت وجزر غرينادين لاختبار صعب من خلال تصريحات انقسامية علنية، ولكنها تحملت تلك المحنة وتغلّبت عليها من خلال الحوار والحلول الوسط. ويسر حكومة بلادي أن تسجل تقديرها لشعبنا على تمسكه بالقيم الديمقراطية واحترامه لسيادة الدستور وحكم القانون باعتبارهما من المبادئ الأساسية، التي يقوم بلدي الحبيب على أساسها ويحكم نفسه بها. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للجماعة الكاريبية، ومنظمة دول شرقي البحر الكاريبي، والكنائس، والمجلس الوطني للشباب، وغرفة الصناعة

السوق، فإننا نطلب إيجاد حل منصف من أجل السماح لشعبنا بالانخراط بطريقة مفيدة في التجارة والتنمية بدلا من أن يظل خاضعا إلى الأبد للأغراض المترامنة المتمثلة في الاعتماد على المعونة والتبعية. إن رغبتنا الواضحة في التمسك بصناعة الموز القائمة لدينا والتي خدمتنا كثيرا لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن أي سوء فهم لواقع البيئة التجارية والاقتصادية الحالية.

ويود وفد بلادي أيضا أن يعرب عن قلقه إزاء العقبات الإجرائية التي أثرت في جنيف داخل منظمة التجارة العالمية والتي من شأنها أن تحول دون النظر في التنازل الاختياري عن ممارسة الحق المطلوب فيما يتعلق باتفاق الشراكة الجديد بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من ناحية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى إذا كان يشمل الموز بدون إرشاد عن الكيفية التي سيتكون بها ذلك النظام. وقد كان بلدي منخرطا بنشاط مع الأعضاء الآخرين في الجماعة الكاريبية في تنويع اقتصاداتنا طوال الربع الأخير من القرن المنصرم. وقد شمل ذلك التنويع أنشطة في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والسياحة والخدمات. وكننتيجة طبيعية لقوة الدفع هذه، قمنا في سانت فنسنت وجزر غرينادين بتحسين فرص الوصول جوا إلى بلدنا، وتواصل حكومتنا إيلاء الأولوية لتعليم شعبنا من أجل إعداده للفرص الجديدة.

وستواصل حكومة بلادي الوفاء بالتزاماتها حيال جميع الاتفاقات الدولية التي وقعتها. وتعزيزا لالتزامنا الدولي وقمنا على الصكوك التالية: اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع، واتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، واتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع، والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، والاتفاقية المعنية بمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية. بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة

الأسر في دومينيكا وسانت لوسيا وفي بلدي سانت فنسنت وجزر غرينادين.

وتقدر سانت فنسنت وجزر غرينادين جهود اللجنة الأوروبية والأطراف الأخرى التي تسعى للتوصل إلى حل ودي ومنصف لهذا النزاع. ومع ذلك، يساورنا قلق عميق إزاء ما يمكن أن يسفر عنه إلغاء نظام الحصص الجمركية كوسيلة لضمان التوافق مع الحكم الذي أصدرته منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٩ من آثار ضارة لا حصر لها على اقتصاداتنا. وسيؤدي ذلك إلى تدمير صناعة الموز الكاريبي، كما أنه سيؤثر سلبا على الدول الأخرى الموردة للموز من أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، التي تمثل صادرات الموز مصدرا أساسيا في اقتصاداتها.

إن الحلين البديلين المقترحين من اللجنة الأوروبية وهما الأخذ بنظام الأفضلية للمتقدم الأول مع حصص التمتع بأسعار التعريف الجمركية، فإذا ثبت أن ذلك ليس عمليا، فمن شأن الانتقال مباشرة إلى نظام التعريفات الجمركية أن يكون ضارا وله عواقب وخيمة على هذه الصناعة الكاريبية. وأي من النظامين لا يكفل فرص الوصول إلى السوق.

ولذلك، نحث الأطراف المهتمة بالنزاع على أن تستخدم نفوذها الكبير لتحقيق الانطلاقة التي تشتد الحاجة إليها والتي ستيسر إيجاد حل يكون مقبولا لجميع الأطراف. والتوصل إلى تسوية فعالة لهذه القضية المزممة سيدعم جهدنا، بوصفنا دولة جزرية صغيرة ومعرضة للخطر على الصعيد الاقتصادي، التي تستهدف القضاء على الفقر والحفاظ على السلام والأمن الاقتصادي، وكلها أمور حيوية لتحقيق التنوع الاقتصادي في غضون فترة زمنية معقولة لعملية الانتقال.

وفيما ندرك وجود مضار هيكلية وذاتية تعوق قدرتنا على التنافس مع العمليات المتكاملة بدرجة عالية في

لهؤلاء إمكانية الوصول إلى مرافق تصون هذه الخصوصية، وينبغي أن تهيأ لهم فرصة لتحقيق أقصى استفادة من ثروتهم. ومع ذلك، فجدير بالملاحظة أنه مع إيماننا بالمحافظة على الخصوصية، فإننا عازمون أيضا في الجهود التي نبذلها على ضمان عدم السماح للأشخاص ذوي الطباع أو التصرفات غير المرغوب فيها بالاستفادة من الفرص المتاحة في قطاعنا المالي الدولي.

ويشعر بلدي وبلدان أخرى في الجماعة الكاريبية بقلق عميق إزاء أن المبادرة المسماة بمبادرة الضريبة الضارة التي تقدمت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تستهدف إحباط المنافسة الضريبة وتهدد سيادة الدول الجزرية الصغيرة التي تسعى بمجهود جهيد إلى إيجاد سبل للبقاء. ويمكن أن يؤدي هذا الإجراء من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تشجيع إنشاء احتكار ضريبي، مما يزيل إمكانية فرض ضرائب أقل على الراغبين في التهرب منها بشكل مشروع من خلال ممارسة حرية الاختيار. ومن شأنه أن يؤدي أيضا إلى إغلاق أحد مجالات التنوع والنشاط الاقتصادي الذي تستطيع البلدان النامية الصغيرة أن تكون منافسة فيه والذي شجعت به بنشاط لفترة طويلة. والممارسات الانفرادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومتمدى الاستقرار المالي وفرقه عمل الاجراءات المالية لها أيضا تأثير سلبي على عبء الضرائب في البلدان الغنية، وهي تضعف القدرة التنافسية للقوانين الكاريبية في مجال توفير خدمة مالية عالمية، وتخنق النمو الاقتصادي في البلدان الـ ٤٧ المدرجة في القائمة السوداء، مع ما يصحب ذلك من أضرار.

والدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي من بين أشد الدول تعرضا للخطر من الآثار الضارة لتغير المناخ. ويعاني عدد كبير من جزرنا، بالفعل، من هذه الآثار في مجالات تمس قطاع السياحة الهام في اقتصاداتنا، بشكل مباشر. وتعرض أيضا لكوارث طبيعية مدمرة للغاية، خاصة

عليها. وقد تم إيداع كل هذه الصكوك لدى الأمين العام أثناء مؤتمر قمة الألفية.

وقد قال رئيس الوزراء ميتشل في البيان الذي أدلى به في مؤتمر قمة الألفية ما يلي:

”شهدت الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدنا، الذي يتمتع بسجل يُحسد عليه في مجال الحكم الصالح وحقوق الإنسان، الأقوياء في تجارة الموز يستخدمون القواعد الدولية - التي وضعوها هم أنفسهم - لإعاقة نمونا الاقتصادي“.

وبالمثل، هناك أحكام فرضتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على خدماتنا المالية دون مراعاة لحقنا في الإعراب عن موقفنا، مما يدل على تجاهل تام لرفاهة الدول الصغيرة المعرضة للخطر التي تحاول تنويع اقتصاداتها. وهنا أردد ما أعرب عنه رئيس الوزراء ميتشل في تساؤله، ”أين العدالة في التجارة الحرة؟“.

إن تقديم الخدمات المالية خارج الحدود الإقليمية من السبل التي اخترناها للتنوع الاقتصادي. ونعتقد أننا قادرون على تقديم خدمة مفيدة ومقتدرة، تعود بالمنفعة المتبادلة على عملائنا. وبناء على ذلك، شرعنا في عام ١٩٩٥ في عملية تشريعية شاملة لضمان وضع إطار تنظيمي وإشرافي من أجل إدارة العمليات التجارية المالية الدولية العاملة في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وفي الجهود التي بذلناها من أجل زيادة تعزيز النظام الذي وضعناه لمناهضة أنشطة غسل الأموال، أصدرنا ستة تشريعات إضافية للتعامل خارج الحدود الإقليمية. وسانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بأن تكون عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، بالقيام بدورها في محاربة غسل الأموال. ونؤمن بأن الذين يكدون لإقامة حياة أفضل لأولادهم وأحفادهم والمتفعين الآخرين، يجب أن يتاح لهم حق الخصوصية في شؤونهم. ويجب أن تتوفر

مبادراته في مجال إصلاح الأراضي، التي مكنت الشعب من خلال ملكية الأراضي، مضربا للمثل. وأرى أن من المناسب أن أعرب عن مشاعر العرفان الصادق من على هذا المنبر، باسم مواطني سانت فينسنت في كل مكان.

وعلىنا مواجهة التحدي: أن نُحول أقوالنا إلى أفعال وأن نتفق على رؤيا مشتركة لمستقبلنا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة

لرئيس وفد النيجر، سعادة السيد عثمان موتاري.

**السيد موتاري (النيجر) (تكلم بالفرنسية):** أود، في

البداية أن أنقل إلى البلدان والمؤسسات الممثلة هنا رسالة صداقة خالصة من شعب النيجر، مع تمنياته الحارة بالمحافظة على صلات التعايش السلمي والتعاون الثمر ذي الفائدة المتبادلة مع جميع الشعوب الأخرى في العالم، واستمرار تعزيز تلك الصلات.

وأقدم بالترحيب الحار والتنهائي القلبية إلى توفالو،

آخر بلد انضم إلى أسرة الأمم المتحدة.

ومع إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٤ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والانتخابات التشريعية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، خرج شعبنا من فترة عدم استقرار سياسي وتدهور اقتصادي واثقا بمدونة المؤسسات الديمقراطية التي أنشأها دستور ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، وبِعزم أقوى على ضمان أن تسود المثل العالمية للسلام والحرية والعدالة والمساواة النيجر وجميع أنحاء أفريقيا، والعالم بأسره.

إننا نشارك في هذا الجمع الكبير في بداية القرن

الحادي والعشرين، فخورين بأن نكون بين الدول الديمقراطية، وملتزمين بوضع الأحكام المؤسسية والقانونية القائمة على مشاركة الجميع بحرية وبالتساوي، وعلى الشفافية والمسؤولية والتضامن، في الداخل وعلى الصعيد الدولي.

الأعاصير وحالات المد المصاحب للعواصف التي تتزايد كل سنة تواترا وشدة. وتعاني منطقتنا المتنوعة أيضا من حالات الجفاف والفيضان وانفجار البراكين والهزات الأرضية بما لها من آثار مدمرة كذلك، وإن كانت أقل انتظاما مما يسمى تلطفًا بالظواهر المتجددة. ويعد استمرار التزام المجتمع الدولي بالدعم أمرا حاسما في تكميل عمل الدول التي تتصدى لهذه المشاكل الخطيرة.

إن بقاءنا كمنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا ببيئتنا. وينبغي

عدم زيادة العبء على مواطن ضعفنا الطبيعي والاقتصادي بشحن النفايات الخطيرة عبر الحدود عن طريق ممراتنا المائية. فهذه الأفعال تعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الخاصة بنا وإهانة لكرامتنا السيادية. ولذلك نعيد تأكيد نداء جعل البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية في سياق التنمية المستدامة.

وختاما، أغتنم هذه الفرصة للإشادة من على هذا

المنبر بشخص تمسك بأنبل مثل ميثاق الأمم المتحدة فخدم بلدنا ومنطقة البحر الكاريبي والمجتمع الدولي، وعينت رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين والرئيس الحالي للجماعة الكاريبية، الرايت أونرابل السير جيمس ف. ميتشيل. لقد خدم عضوا منتخبا في هيئتنا التشريعية لمدة ٣٤ سنة. وظل يخدم البلد خلال مراحل التطور الدستوري، من مستعمرة للعرش، إلى الحكم الذاتي الداخلي، وأخيرا إلى أن خدم لأطول مدة رئيسا لوزراء في دولة كاملة الاستقلال. ومن الصعب علينا، في سانت فنسنت وجزر غرينادين، أن نتصور الحياة العامة بدونه. لقد كان البيان الذي ألقاه في مؤتمر قمة الألفية، آخر بيان يوجهه إلى هذه الهيئة لأنه قرر التخلي عن منصب رئيس الوزراء، قبل الاحتفال بمرور ٢١ سنة على استقلالنا السياسي، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. لقد كان السير جيمس ميتشيل، مفخرة لنا خلال فترة خدمته الطويلة التي اتسمت بالتفاني والبصيرة. وتعتبر

نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والقضاء على الفقر، وحل مشكلة الديون، وبوجه عام، النهوض بالتنمية المستدامة في العالم أجمع.

ويرجع السبب الرئيسي للآلام التي تعاني منها كثير من البلدان المثلة هنا إلى افتقار المواطنين لأنهم كأفراد، إذ أصبحوا ضحايا للصراعات، وللاتنشار غير المقبول للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، بحيث يتعذر على الدول التي تعاني من عدم الاستقرار والاستنزاف الاقتصادي أن توفقه. وقد حددت محافل أخرى، منها منظمة الوحدة الأفريقية، وسائل لتسوية الصراعات في سيراليون، وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، ينبغي أن يؤدي فشل عملية كامب ديفيد الأخيرة إلى زيادة تعزيز تصميمنا على السعي بلا كلل للتوصل إلى حل عادل ودائم يمكن أن يؤدي إلى استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة، ويكفل إعادة هضبة الجولان إلى سوريا. وقد آن الأوان، في الصحراء الغربية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي. وعلاوة على ذلك، فما زال الشعب العراقي ضحية للحظر الذي يؤثر أساسا على أضعف قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال. وقد آن الأوان لأن يتخذ المجتمع الدولي التدابير الضرورية لتخفيف آلام الشعب العراقي.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل أحد التحديات الكبرى للجنس البشري، ترى حكومتي ضرورة اتخاذ تدابير محددة قابلة للتطبيق على ثلاثة مستويات - المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي، ومستوى العالم أجمع - لمكافحة التجارة غير المشروعة في هذا النوع من الأسلحة وانتشارها واستعمالها. ويسعد حكومتي في هذا

وتشعر النيجر اليوم بانطلاق القوى الابتكارية الناجمة عن انتصار الحرية وتدفق المبادرات الفردية والجماعية الناشئة في المجتمعات الديمقراطية في كل مكان. ولسنا أقل تفاؤلا إزاء حتمية انتصار القيم العالمية الجسدة في الجمعية العامة.

ولكننا نشعر بنفس الألم الشديد أيضا إزاء المستقبل المجهول الذي ينطوي عليه استمرار الصراعات والفقر المدقع الذي تعيش فيه الأغلبية الساحقة المنسحقة تحت وطأة عبء الديون، والأمراض المعدية، والأمية، وقبل كل شيء الخلل الناجم عن الوصفات غير المحدية التي تعالج الويلات التي ابتليت بها البشرية علاجا فعالا.

ومن ثم فإن تمسكنا الأشد بمبادئ ومثل الميثاق واقتناعنا التام بأن الأمم المتحدة يتهددها الخطر من عدم مواكبة التطورات الحالية المتجهة نحو الإدارة التشاركية المطردة لمواردنا العامة المشتركة، سيحفزها على إجراء الإصلاحات اللازمة لكي تجعل مؤسستها وأجهزتها أكثر استجابة لتطلعات الشعوب التي يفترض أنها تمثلها.

إن إعادة تشكيل المنظمة لكي تتناسب مع القرن الجديد الذي بدأ، وتصبح أداة حقيقية للتغيير ولتجديد آمالنا، تتجاوز مجرد إعادة هيكلة هيئتها الرئيسية، وهيئتها الفرعية، ووكالاتها المتخصصة. وعلينا أن نسعى جاهدين أيضا لأن نجعل المنظومة بأسرها تفتح بشكل متزايد على شركاء نشطين، مثل البرلمانات، والمنظمات الحكومية الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، دون أن تغيب عن أبصارنا المهمة الرئيسية للأمم المتحدة وهي التعبير عن الإرادة الوطنية للدول الأعضاء. ومن شأن ذلك أن يزيد زيادة كبيرة قدرة المجتمع الدولي في مجالات متنوعة مثل السلم والأمن الدوليين، ومكافحة الأوبئة، ولا سيما فيروس

عليه من خلال تقوية القدرات الوطنية في مجالات الجمارك، والشرطة، والعدالة، والمعلومات.

ولم يحدث من قبل أن أتيحت للبشرية - مثل هذه الثروة والإمكانات الكثيرة لتحقيق الرفاه المشترك. لكن أكثر من نصف سكان العالم ما زال يعيش اليوم في فقر مدقع، محروما من مزايا العولمة والثورة الرقمية. ويسعنا بالتأكيد أن نرحب بالعزم الذي أعرب عنه المجتمع الدولي على تخفيض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولكننا بحاجة إلى تجاوز بيانات النوايا لكي نضع استراتيجية إنمائية دولية حقيقية تقوم بثبات على استئصال الفقر المطلق وإنعاش النمو في العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا، وهي أكثر مناطق العالم ضعفا.

إن معالجة مشكلة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة هي من أفضل المؤشرات التي يمكن أن نقيس بها الدرجة الحقيقية للالتزام المجتمع الدولي بالبحث عن حلول مناسبة للقضاء على الفقر. وتتصف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي الإطار الحالي لتخفيف عبء الديون، بالبطء الشديد والمبالغة في الانتقائية المصحوبة بمتطلبات تقييدية لتوفر الشروط المطلوبة التي تحتاج إلى أن تصبح أكثر مرونة؛ وإلا فإن كثيرا من البلدان ستظل في فقر مستديم. ومن ثم تدعو الحاجة الملحة لإعطاء قوة دفع جديدة لهذه المبادرة.

وضروري أيضا التعاون الوثيق على المستوى الدولي من أجل زيادة تعزيز ترابط آليات التنسيق بين مختلف المبادرات الخاصة بأفريقيا، بحيث يمكن لتلك القارة أن تستفيد أكثر من المساعدة الإنمائية.

وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإن كانت لا تصلح كعلاج شاف لجميع الأمراض، فإنها تعد عاملا هاما في تحقيق النمو والتكامل في الاقتصاد العالمي للعالم النامية بعامه ولأفريقيا خاصة. والأمم

الصدد أن بعثة من الأمم المتحدة زارت النيجر مؤخرا لكي تُقيّم على المستوى الميداني مصداقية طلب التمويل المقدم من حكومتها.

ومن دواعي سروري أن أشكر بجرارة حكومات جميع الدول المعنية، ولا سيما حكومات ألمانيا وفرنسا والنرويج واليابان، على ما قدمته من إسهامات مالية لصندوق الأمم المتحدة المنشأ لمساعدة الدول على جمع الأسلحة الصغيرة، وهي الإسهامات التي مكنت من إنشاء هذه البعثة.

ويشكل المشروع المقدم من حكومتنا جزءا من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الهادفة إلى وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثل الوقف الاختياري الذي اعتمده في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمشروع المتكامل للأمن والتنمية المسمى "برنامج للتنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية".

ويبحث تسليم الأسلحة في ٥ حزيران/يونيه الذي كان بجوزة مختلف الجماعات المتمردة السابقة وإضاءة شعلة السلام في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في أغادير بالنيجر، على الأمل في عودة الهدوء إلى شعب النيجر وفي التنفيذ الكامل للمشاريع التي أعدت بمساعدة مشكورة من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف للنيجر. وفي هذا الصدد، فإن عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في العام المقبل يبشر بالخير. وترى النيجر أنه ينبغي أن يكون الهدف من عقد هذا المؤتمر تطوير وتعزيز الجهود الدولية والإقليمية والوطنية للوقاية من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والحد منه والقضاء

ولقد حان الوقت بالتأكيد، إذ نقف على عتبة الألفية الجديدة، لإعادة التفكير في التنمية، وكما قال الأمين العام في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في بانكوك، فإن الوقت قد حان بالفعل لوضع خطة عالمية جديدة لأقل البلدان نمواً. وهذه الخطة العالمية الجديدة سترمي إلى تصحيح الاختلالات وتمكين كل شخص من الإسهام في الاقتصاد العالمي الجديد والمشاركة على قدم المساواة في فوائده. ولا يمكن لأحد اليوم أن ينكر أن العولمة يصاحبها تفاوتات صارخة، ونظراً للطريقة التي تتطور بها، فإنها لن تتمكن من الوفاء بتطلعات البلدان الفقيرة التي يدفع سكانها في الريف والحضر ثمناً اجتماعياً باهظاً من أجل تلك العملية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن فشل مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة الذي عقد في سياتل، عرض للخطر عملية بدء ما كان يعتقد أنه جولة إنمائية تجعل من الممكن في نهاية المطاف تحقيق الفوائد من تحرير التجارة الذي نلتمسه كثيراً. وبالمناسبة يقال إن هذا التطور يتباطأ باستمرار نتيجة للحماية التي تفرضها البلدان الصناعية.

ويجب على الأمم المتحدة، باعتبارها الهيئة الديمقراطية العالمية التي أوكل إليها تحقيق أهداف التنمية، أن تعمل الآن أكثر من أي وقت مضى على تعزيز وتنسيق الآليات الدولية للتجارة والتمويل. ولتحقيق هذا الهدف أعطي لمنظمتنا المشتركة السلطة المعنوية اللازمة لتنظيم عملية العولمة للصالح المشترك للجميع. ولذلك هناك حاجة إلى توطيد دور المنظمة ووضع قواعد لحكم عالمي صالح تكون قادرة على تعزيز العولمة - وهي العبارة المقدسة - بوجهها الإنساني.

وبعقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠١

المتحدة عليها دور رائد يتعين القيام به في إيجاد إطار للشراكة من شأنه أن ينهض بالمبادرات الرامية إلى تضييق الانقسام الرقمي حتى لا تصبح مزايا التكنولوجيا وعدا بعيد المنال.

وقد سلطت المناقشة الرفيعة المستوى التي جرت مؤخراً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دور تكنولوجيا المعلومات الضوء في الوقت المناسب على الحاجة الماسة لجعل الثورة الرقمية أداة لتحقيق التنمية وتوزيع فوائدها على نحو منصف من خلال التعاون الدولي. ويؤيد بلدي أيضاً تمام التأييد توصيات فريق الخبراء رفيع المستوى، الواردة في تقرير الأمين العام، والتي تطالب بإدراج الحصول على التكنولوجيا الجديدة على المستوى العالمي في قرار للجمعية العامة كحق من حقوق الإنسان الأساسية.

إن الشراكة العالمية لمكافحة مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب في أفريقيا، التي جرى التعبير عن أهميتها خلال مؤتمر دربان، يجب من الآن فصاعداً أن تقوم، بين أمور أخرى، على تعبئة الموارد الكافية والوقاية والوصول إلى العلاج.

وفي مجال مختلف تماماً، يرى وفدي أنه من الضروري أن نولي اهتماماً خاصاً لمشكلة الملاريا المتفشية. فهذا المرض الذي يقاوم على نحو متزايد العلاج الطبي المستخدم حتى الآن - والذي يصيب قبل كل شيء أكثر المواطنين ضعفاً من النساء والأطفال - يعتبر في الوقت الراهن مصدر قلق عميق لأفريقيا. وقد تأكد ذلك في مؤتمر القمة الأخير لرؤساء الدول الذي عقد في أبوجا، بنجيريا بشأن هذا الموضوع. ولذلك، هناك حاجة إلى أن يولي المجتمع الدولي هذه المشكلة الاهتمام الكامل الذي تستحقه وأن يسهم بشكل أكبر في تعبئة الموارد الضرورية للبحوث والوقاية والعلاج والقضاء على ذلك المرض.

التنمية، على الدعم القيم الذي يقدمونه باستمرار لبلدي ولشعبه خلال الأوقات العصيبة.

ومن باب الصدفة أن تتكلم النيجر، وفقا للحدود الموضوع، قبيل انتهاء المناقشة العامة في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة المسماة جمعية الألفية. فهل هناك إذن ما هو أجدد من أن أختتم بياني بالإعراب مرة أخرى عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قام به شقيقنا، السيد كوفي عنان، الذي يقود هذه المنظمة العالمية؟ وسواء في ميدان صون السلم والأمن الدوليين أو في ميدان توفير البلدان المتقدمة النمو المساعدة الإنمائية لأقل البلدان نموا، فإن الأمين العام يستحق ثقتنا ودعمنا وتشجيعنا بالكامل.

لقد كان سلفكم، سيدي، الرئيس، أي وزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غوريراب، رئيسا فاضلا. وأعتقد أن زميله القديم في الكفاح، الراحل السيد جوني ماكاتيني - على ما تحلى به من مهارة في حياته دائما - كان سيشعر مثلنا بالفخر وهو يرى المهارات الفذة التي أبدتها السيد غوريراب خلال عام كامل. إنني أحببه من هنا باسم النيجر وأقول له:

(واصل كلمته بالانكليزية)

ثيو، ستظل دائما مناضلا من أجل الحرية.

(واصل كلمته بالفرنسية)

أما بالنسبة إليكم، سيدي الرئيس، فنحن نعرف أن الشعلة التي تسلمتها هي في أيدينا. إن كفاءتكم الشخصية وتقاليدها فنلندا المتمثلة في الوقوف دائما إلى جانب الضعفاء تجعلنا نعتقد اعتقادا راسخا أن نتائج مؤتمر قمة الألفية ستجد في شخصكم المدافع الحقيقي الملتزم، وبذلك يمكن لمنظمتنا في النهاية أن تكتسب عادات جديدة تحتاج إليها وهي تدخل القرن الحادي والعشرين.

يحدونا الأمل الوطيد في أن يكون هناك تعبئة أكبر للموارد المالية وتنسيق أفضل للسياسات وتعاون أكثر فعالية بين الأطراف الفاعلة في مجال التنمية وبصفة خاصة فيما بين الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك لتحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية.

والجهود الجديرة بالثناء التي تقوم بها الأمم المتحدة لتعزيز وتدعيم الديمقراطيات الجديدة والمستعادة تستحق الدعم القوي لأنها تتمشى مع رغبة منظمتنا في الوفاء بتطلعات شعوب العالم.

ونحن في النيجر نقدر تقديرا عاليا جميع المساعدات القيمة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة والبلدان الصديقة لاستعادة الديمقراطية. فبعد أكثر من عقد من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي تشهد النيجر - وهي أحد أقل البلدان نموا في العالم، ويرزح تحت عبء الدين وتعاني من أثر الاتجاه التنافسي في المساعدة الإنمائية الرسمية وتقلبات المناخ - عودة إلى الديمقراطية وفقا للطموحات العميقة لشعبنا. ومع ذلك وكما ورد ببلاغة في بيان رئيس الجمهورية السيد مامادو تاندجا بمناسبة تقلده مقاليد الرئاسة.

”نحن نعي أن دعم المجتمع الدولي ضروري للنجاح في تحقيق هذا الإنعاش. ولذلك نناشد جميع البلدان التي تدعم السلم والتضامن، والمنظمات الدولية، أن تساهم معنا في الجهود التي نبذلها على أساس المنفعة المشتركة لمصالحنا والاحترام الدقيق للسيادة الوطنية“.

ونود هنا أن نكرر بشكل رسمي شكرنا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ولنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولجميع شركاء النيجر في

ومن دواعي سروري الشديد أن أؤكد من جديد ترحيب جزر مارشال الحار بحكومة توفالو وشعبها، بوصفها العضو ١٨٩ في هذه المنظمة. والواقع أن انضمام دول أعضاء جديدة يضيف إلى مشروعية الأمم المتحدة.

أما إنكار العضوية في هذه المنظمة على سكان جمهورية الصين في تايوان البالغ تعدادهم ٢٣ مليون نسمة، الذين أسهموا إسهاما كبيرا وفعالا في التنمية الدولية، فلا يتعارض مع الروح الحقة لميثاق الأمم المتحدة فقط، وإنما أيضا مع ما تأخذ به من مبدأ العالمية ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويجب علينا تعزيز الدور الحيوي الذي تؤديه المنظمة في تحقيق الأهداف المتمثلة في منع الصراعات، وصون السلام، وترسيخ الاستقرار الإقليمي، والترويج لحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الديمقراطية والتقدم الدولي، وفي تحقيق طموحات الشعوب في تقرير المصير والمشاركة، لأن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة القادرة على جعل ذلك الضوء الساطع يغمر تلك الملايين الثلاثة والعشرين. والأمم المتحدة، فضلا عن ذلك، هي المحفل الوحيد الذي يتسنى فيه للدول الأعضاء بناء الثقة المتبادلة وتسوية القضايا من خلال الحوار السلمي. ويجب أن تظل آمالنا الجماعية مستندة إلى هدي مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير، تمشيا مع مبادئ العدالة والقانون الدولي. وسوف يستدعي هذا عملا متضافرا من جانبنا في هذه الألفية الجديدة.

وتشيد جمهورية جزر مارشال بالجهود التي لم يسبق لها مثيل التي اضطلع بها قادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وتشني عليهم، فقد اشتركوا في حوار قد يساعد على تخطيط مسار يؤدي إلى السلام الدائم في شبه الجزيرة المذكور. وأود أن أشير أيضا إلى أن حكومة جمهورية جزر مارشال تشجع زعماء إسرائيل وفلسطين على اغتنام الفرصة التاريخية التي في متناولهم لإبرام اتفاق إطاري

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جاكيو ريلانغ، رئيس وفد جزر مارشال.

السيد ريلانغ (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة والخمسين. أتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة المهمة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخالص لسلفه، السيد ثيو - بن غويراب، على قيادته الممتازة خلال الدورة الرابعة والخمسين.

واسمحوا لي أن أضم في هذه الإشادة الأمين العام لما يبذله من جهود ولدوره الحاسم في الإبقاء على الدور الذي تؤديه هذه المنظمة وتعزيزه، ولنظرة القادة في تعزيز فعالية المنظمة ومصداقيتها فيما يتعلق بالسلام والأمن والعدالة والتنمية في العالم.

وأود أن أضيف تعليقات قليلة على البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة نيابة عن بلدان محفل جزر المحيط الهادئ.

دعونا نتوقف وهلة لنعرب عن تقديرنا للإسهام الذي قدمه الآباء المؤسسون للأمم المتحدة وواضعو إطارها وميثاقها. فقد أصدرنا وثيقة أسهمت إلى حد كبير في تنامي الوعي بالشروط المسبقة اللازم توافرها لتحقيق السلام العالمي. وينبغي لنا اليوم أن نحتفل بوجود الأمم المتحدة وبإنجازاتها، فكلاهما يتيح لنا فرصة تتأمل فيها كيف يتسنى لنا مجتمعين أن نرسم طريقنا للألفية القادمة بشكل أفضل وأن نحدد أهدافنا فيها على نحو أكثر وضوحا. وقد أكد الرئيس كيساي نوتي مجددا في خطابه أمام مؤتمر قمة الألفية امتثال جمهورية جزر مارشال للمبادئ الواردة في الميثاق والتزامها بها من أجل مصلحة كل الناس مجتمعين.

والميزانية العامة يبدو غير ملائم للعصر، فإن عملية الإصلاح لا بد من أن تأخذ جدواً في الاعتبار ما للدول الجزرية الصغيرة النامية من قبيل جزر مارشال من مسؤولية وقدرة محدودة على مواصلة الوفاء بالتزامها في كلا هذين المجالين. كما أن من الأمور الإضافية التي ينبغي طرحها على بساط البحث إعادة تكوين مجموعتنا الانتخابية، بعد أن أصبحت هذه المنظمة تضم ١٨٩ دولة عضواً، من بينها ١٤ دولة تنتمي لمنطقة المحيط الهادئ. وقد يكون هذا الهدف معقداً، ولكنه يمكن أن يصبح بفكرنا الجماعي قابلاً للتحقيق، بحيث يحسن النظر فيه دون مزيد من الإبطاء.

وجمهورية جزر مارشال حريصة كذلك على تنمية ما تظلم به بصفة مستمرة من دور نشط وتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة. وترى جزر مارشال أن الجهود التي تبذلها تلك الهيئات لزيادة فعالية أنشطتها التشغيلية واستجابتها للاحتياجات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية سوف يكون لها بدون شك دور رئيسي في الألفية الجديدة. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر في هذا السياق التوسع في برنامج المنسق المقيم مما يجعله أقرب إلى مواطن الاستفادة منه، وهذا حيث يجب أن يكون.

وبينما يلزم الاعتراف بالمنجزات التي سجلت في مجال حقوق الإنسان خلال الخمسين عاماً التي انقضت منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثمة شعور بأنه ما زال يتعين عمل الكثير قبل أن يتسنى للعالم أن يزعم بحق أن هذا الإعلان صار معياراً موحداً للإنجاز. ويمثل مؤتمر قمة الألفية اعترافاً كبيراً بضرورة تضافر جهود جميع الدول، بروح من الوحدة والتعاون، لكفالة الإفادة المشتركة من ثمار التنمية العالمية وإتاحتها بشكل أكثر إنصافاً وعدلاً لصالح الإنسانية بوجه عام.

يرمي إلى تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. وأود أن أثنى على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد.

يقضي قانون التغيير الحتمي بضرورة أن تواصل الأمم المتحدة دراسة أدائها وهياكلها دراسة ناقدة سعياً لإيجاد حلول عملية وملائمة في توقيتها. وعليها أن تفعل هذا بالتأكيد لأن المشهد السياسي الحالي يختلف اختلافاً هائلاً عن المشهد الذي كان سائداً منذ ٥٠ عاماً. فهو يتسم بزيادة في عدد الأمم ذات العضوية في الأمم المتحدة بأكثر من ثلاثة أضعافه، وبتوقد الهمة وروح الكرم لدى المجتمع المدني والمؤسسات للاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في عملية التغيير. لذلك فإن من اللازم أن تمحى العناصر والهياكل التي عفا عليها الزمن، والتي كفت عن تعزيز رفاه الأمم، ولم تعد تلي احتياجات الإنسانية الدائمة التغيير، وأن تحال إلى صفحات التاريخ المطوية.

ومن الواضح أنه كان ينبغي منذ مدة طويلة إجراء استعراض أكثر شمولاً وتغيير تكوين مجلس الأمن، تمشياً مع الروح المتمثلة في توسيع قاعدة صنع القرار من خلال توافق الآراء وبناء الثقة. وثمة مسائل حيوية أخرى في عملية الإصلاح جديرة بالمزيد من الدراسة، بهدف استعادة تلك الهيئة لوقارها وشرعيتها وتعزيز ثقة المجتمع الدولي فيها. ويبدو أن الطريق الوحيد للتقدم في هذا الاتجاه هو زيادة عدد كل من فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين مع كفالة التوزيع الجغرافي العادل.

إن جمهورية جزر مارشال تظل على التزامها بدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام وغيره من أجل إصلاح وتبسيط الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات والوكالات الأخرى التابعة لها وما تقوم به من أنشطة. ومع أن جدول الأنصبة المقررة لتسديد تكاليف حفظ السلام

وندرک أن التدهور البيئي على الصعيد العالمي هو من صنع أيدينا. وتشكل مسألة الاحترار العالمي تهديدا للجميع، لا سيما لجزر مارشال وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا شك في أن بقاء الشعوب والثقافات بذاته معرض للخطر.

وجزر مارشال فقدت أصلا أمتارا من الأراضي القابلة للاستعمال والاستيطان نتيجة لتغير المناخ وارتفاع منسوب المياه، ونسبة الخسارة في تزايد، إنها مسألة حياة أو موت. وإن تنفيذ الالتزامات الملزمة قانونا المتفق عليها في بروتوكول كيوتو إنما تشكل الخطوة الهامة الوحيدة على طريق كفالة اتخاذ إجراء عالمي فعال لمواجهة تغير المناخ. وما لم يتم التعاون على الصعيد الدولي سنواجهه مأساة مروعة. كيف يتمكن السكان المشردون من الاستمتاع بحقوقهم الإنسانية الأساسية وإدامتها لأجيال قادمة بصرف النظر عن الأسباب وراء تشريدهم؟ هل تتمكن ثقافتهم وسبل عيشهم من النجاة لمنفعة الأجيال القادمة؟

وللتعليم والصحة أهمية قصوى بالنسبة إلى كل بلد في العالم، فالتعليم مفتاح التقدم في أية دولة. وعلينا أن نسعى بشكل جماعي إلى كفالة أن يشكل السكان المتعلمون مجتمعا صحيا يسوده الرخاء. ويسعدني أن أقول إن حكومة جمهورية جزر مارشال اتخذت بعض الخطوات الجريئة من خلال تخصيص القدر الأكبر من مواردها المحدودة لتحسين نظامي التعليم والصحة. وأغتتم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي إلى إبداء الاهتمام والدعم بالانضمام إلينا في هذا المسعى. ويسعدني على وجه الخصوص أن أعرب عن تقدير حكومة جمهورية جزر مارشال العميق لحكومة إيطاليا لدعمها بسخاء الجهود التي نبذلها لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. ولم يكن من الممكن أن ننفذ المرحلة الأولى من مشروع الطاقة الشمسية في جزر مارشال بدون الدعم الذي قدمته لنا من خلال صندوق الأمم المتحدة لمصادر الطاقة

الأمم المتحدة، في نطاق الولاية المتمثلة في ميثاقها بأن تعمل على تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والسلام والأمن، والتنمية المستدامة والرخاء، هي المنظمة الوحيدة الكاملة التمثيل ذات القدرة على المواءمة بين تطلعاتنا الجماعية وصولا إلى القرية العالمية التي تنعم بالسلام والاستقرار والرفاهية. وتود جمهورية جزر مارشال أن تعرب عن تأييدها لتقرير الأمين العام كوفي عنان "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين".

لقد تحققت منجزات في مطلع القرن الجديد، وينبغي تشجيع هذا الاتجاه على الاستمرار. بيد أن حياتنا تتهددها مخاطر كثيرة. فأعمال الإرهاب لا تعترف بحدود وطنية، والأمراض المعدية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمalaria والدرن تستعد للانتشار السريع في أنحاء العالم كافة. ومن ثم فإن الاستجابة الحاسمة والجماعية مطلوبة منا أكثر مما كانت في أي وقت مضى. وفي كثير من البلدان النامية، يبدو أن الفقر والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالمرأة والطفل، مرتبطان ارتباطا وثيقا بالجريمة ويسهمان في زيادتها.

ويجب علينا أيضا أن نسعى للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية. ومن الشواغل الرئيسية التطبيق العام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويشكل الاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة تحديا كبيرا وخطرا داهما بالنسبة للجزر الصغيرة من قبيل جمهورية جزر مارشال، نظرا لعزلتها الجغرافية ولافتقارها إلى الموارد المطلوبة والقدرة على مكافحة هاتين الظاهرتين. وثمة حاجة عاجلة إلى بذل جهودنا بشكل جماعي لإيجاد وسيلة رد عالمية فعالة للتصدي لجميع هذه التهديدات.

لحق الرد محددة بعشر دقائق للبيان الأول وبخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالعربية):** لقد

استمع وفد بلادي باهتمام إلى ما جاء في بيان وزير خارجية العراق أمام الجمعية العامة في هذه الجلسة. وفي هذا الشأن، نود أن نوضح وبإيجاز ما يلي:

أولاً، اتهم وزير خارجية العراق الكويت بتقديم الدعم اللوجستي للطائرات الأمريكية والبريطانية للعدوان على العراق. ونحن ننفي هنا صحة هذه الاتهامات التي اعتدنا سماعها من العراق والتي مع الأسف تأتي في إطار الحملة الإعلامية التي تشنها الحكومة العراقية منذ عدة أسابيع على الكويت، وتسهم بدورها في إشاعة أجواء التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

ثانياً، إن تواجد القوات الأجنبية في الكويت تخكمه الاتفاقيات الأمنية الدفاعية التي وقعتها الكويت ثانياً مع الدول الخمس دائمة العضوية للحفاظ على أمنها واستقرارها. وقد قامت الكويت بتوقيع هذه الاتفاقيات نتيجة لما تعرضت له من غزو عراقي غاشم انتهك، وبشكل فاضح، ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية.

ثالثاً، نؤكد أن الكويت لم تكن في السابق تستضيف أية قوات أجنبية على أراضيها قبل الثاني من آب/أغسطس من عام ١٩٩٠. وموقفنا المبدئي من ذلك معروف لدى الجميع. ولكن الغزو العراقي وكذلك التهديدات العراقية المستمرة وعدم وجود أو توفر أية نوايا سلمية لدى النظام العراقي حتمت وجود هذه القوات لضمان التزام العراق بقرارات مجلس الأمن ولحفظ الأمن والسلم في المنطقة.

رابعاً، بالنسبة لادعاء وزير خارجية العراق بأن بلاده نفذت التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإنه سبق وأن أوضحنا في مناسبات عديدة أن هناك التزامات

الجديدة والمتجددة. وإن اهتمام ودعم المجتمع الدولي لأغراض تنفيذ المراحل الأخرى من المشروع سيحفظان بتقديرنا البالغ.

ما فتى مجلس جزر مارشال الوطني للأغذية والأطفال بالغ النشاط منذ إنشائه. وبالإضافة إلى إنشاء أفرقة عمل للأغذية والتغذية ومنع الانتحار وإساءة استخدام العقاقير المخدرة والإهمال والإعاقة، أسهم المجلس إسهاماً هاماً آخر بوضعه سياسة لشؤون الزراعة والأغذية والتغذية فيما تسعى جزر مارشال إلى الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. ويجري استعراض الخطط القائمة التي تهدف على وجه الخصوص إلى احترام حقوق الطفل فيما نظرت في جعل الاتفاقية جزءاً من النظام القانوني في جزر مارشال. وقد أنشئت لجنة للتنمية المستدامة حسنة التمثيل وأسندت إليها ولاية تنفيذ برنامج عمل بربادوس بجميع جوانبه. وسيجري في وقت قريب خلال الدورة البرلمانية الحالية سن تشريعات جديدة للحد من العمليات المالية غير المشروعة.

وهذه بعض من الجهود التي تضطلع بها جمهورية جزر مارشال فيما تسعى إلى الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات وإلى تحسين حياة كل مواطن. وهذه الجهود لا يمكننا أن نقوم بها وحدنا، ولذا نهبب بالمجتمع الدولي من جديد أن يقدم لنا الدعم.

فلنعمل على جعل الأمم المتحدة هيئة تلي تحديات القرن الحادي والعشرين.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** استمعنا إلى

المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات المدلى بها ممارسة

العام عن طريق اجتماعات بين رئيس الوزراء بليز والرئيس دي لاروا وبين وزير خارجيتنا - والبناء على الاتفاق الموقع في العام الماضي بشأن الترتيبات العملية المتعلقة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك في جنوب الأطلسي. ونحن على ثقة من أن علاقاتنا سوف تواصل الازدهار بهذه الروح من التعاون والاهتمام المتبادل.

**السيد الحميمي (العراق) (تكلم بالعربية):** سيدي

الرئيس، لقد كانت كلمة السيد وزير خارجية جمهورية العراق واضحة في استعراض مظاهر وشواهد العدوان الأمريكي البريطاني على العراق ومساهمة الكويت في هذا العدوان، والذي يرتب عليها المسؤولية القانونية أسوة بالولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية وتركيا.

إننا لم نهدد الكويت في بياناتنا الأخيرة، فالعراق لا يهدد، وما قمنا به هو إبلاغ المجتمع الدولي بالحقائق عن مشاركة الكويت في العدوان اليومي على العراق، ومحاولتها الإضرار بمصالحه.

إن مناطق حظر الطيران هي استخدام غير مشروع للقوة ضد دولة مستقلة، وهي تمثل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي. ولقد أكد المتحدث الرسمي باسم الأمم المتحدة على أن مناطق حظر الطيران هي قرار فردي لا علاقة له بالأمم المتحدة. كما أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة على أن مناطق حظر الطيران لا أساس لها في قرارات مجلس الأمن، وأغلبية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يعتبرون فرض مناطق حظر الطيران استخداماً غير مشروع للقوة. ولذا فإن المسؤولية القانونية للكويت عن المشاركة في هذا العدوان اليومي على العراق واضحة ولا سبيل لإنكارها. والطائرات الأمريكية والبريطانية تنطلق يوميا من الكويت. ونشير في ذلك إلى تقارير اللجنة الخاصة.

رئيسية لم ينفذها العراق أبرزها الإفراج عن الأسرى والمفقودين الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية المسروقة والتخلص من أسلحة الدمار الشامل. ونقصد هنا الأسرى الكويتيين. وإن المجتمع الدولي، ممثلاً بمجلس الأمن، مدرك لذلك. كما أن العديد من المنظمات الدولية والإقليمية تجمع على أهمية استمرار العراق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بما يؤدي إلى رفع العقوبات تخفيفاً لمعاناة الشعب العراقي الشقيق. ونأمل هنا أن يكف العراق عن سياسات المماثلة والتهرب ويلتزم بتنفيذ القرارات حتى يستعيد وضعه ومكانه الطبيعي عربياً ودولياً وبما يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

**السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):**

أود أن أحيي بإيجاز على الملاحظات التي أبدتها وزير الدولة ونائب وزير خارجية الأرجنتين بشأن جزر فوكلاند.

إن الحكومة البريطانية لا تقبل ملاحظات وزير الدولة عن السيادة. فليس لدينا شك بشأن سيادة بريطانيا على جزر فوكلاند وغيرها من الأقاليم التابعة لبريطانيا في جنوب المحيط الهادئ. وفضلاً عن ذلك، يقع علينا واجب احترام حق تقرير مصير شعب جزر فوكلاند، الذي أوضح رغبته في أن يظل بريطانيا. والممثلون المنتخبون لسكان الجزيرة أعربوا عن آرائهم بوضوح لدى زيارتهم للأمم المتحدة للمشاركة في مناقشة لجنة الـ ٢٤ في ١١ تموز/يوليه من هذا العام، ورجوا اللجنة أن تسلّم بأن يسمح لهم، شأنهم شأن أي شعب ديمقراطي آخر، بأن يمارسوا حق تقرير المصير. وأولئك الممثلون المنتخبون، بوصفهم الصوت الديمقراطي لشعب جزر فوكلاند، كرروا الإعلان عن رأيهم بأنهم لا يريدون أن يكونوا جزءاً من الأرجنتين.

وبالرغم من خلافاتنا مع الأرجنتين على موضوع السيادة، فإننا نواصل تعزيز علاقاتنا الثنائية - بما في ذلك هذا

الغزو العراقي. وقد أبلغنا مجلس الأمن برسائل وتم توثيقها بشكل رسمي. ومن آخر هذه التهديدات كان التهديد الذي صدر عن وزير النفط العراقي الذي اهتم الكويت بتخريب مكامن النفط العراقية. وقمنا أيضا بدورنا بإرسال رسالة إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام وتم توثيقها بشكل رسمي أيضا.

بالنسبة لموضوع الأسرى فإن ما قاله ممثل العراق ليس جديدا. وإن ما نطلبه هنا هو التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأسرى وهي القرارات ٦٨٦ (١٩٩١)، ٦٨٧ (١٩٩١)، ١٢٨٤ (١٩٩٩)، والتعاون مع الآليات الدولية الموجودة كلجنة الصليب الأحمر الدولية التي قاطعها العراق منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وكذلك رفضه التعاون مع المنسق الدولي رفيع المستوى الذي عينه الأمين العام تنفيذا للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

في الختام، ادعى مندوب العراق - أو كرر ادعاءه - بأنهم نفذوا جميع قرارات مجلس الأمن. وأتساءل هنا ماذا عن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)؟ العراق ما زال يرفض تنفيذ هذا القرار.

**السيد الحميميدي (العراق) (تكلم بالعربية):** أعتذر عن طلي الكلمة مرة ثانية.

باختصار شديد، العراق لم يشن حملة. وأكرر هنا أن العراق لم يشن حملة. وإنما نبه إلى عدوان السعودية والكويت اليومي على العراق منذ عام ١٩٩١ وإضرارهما بمصالحه. وأثار مندوب الكويت مرة أخرى مسألة المفقودين الكويتيين وقد قدمنا الرد على ذلك. كما أشار إلى تنفيذ العراق للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ونعتقد أن هذا تطفل منه خدمة لسيادته.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣.

أثار ممثل الكويت من جديد موضوع المفقودين، وهدفه من ذلك واضح وهو تسييس هذه القضية الإنسانية. ونؤكد من جديد، أنه ليس هناك أسرى لدى العراق، ولا مصلحة للعراق في الاحتفاظ بأي أسير، وهناك بالمقابل مفقودون عراقيون وكويتيون ومن جنسيات أخرى. والذي يعرقل اجتماعات اللجنة الثلاثية بإشراف الصليب الأحمر للبحث عن مصيرهم، هو إصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على المشاركة في أعمال اللجنة وتسييسها رغم أنه ليس للولايات المتحدة وبريطانيا أي مفقود.

أثار ممثل الكويت موضوع تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن، والحقيقة أن العراق قد نفذ التزاماته بموجب هذه القرارات، وينبغي على مجلس الأمن الوفاء بالتزاماته المتقابلة.

**السيد كوين (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية):** إن جمهورية الأرجنتين بعد أن استمعت إلى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ممارسة لحق الرد تود أن تؤكد من جديد الأفكار التي طرحت في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة بعد ظهر هذا اليوم وزير الدولة ونائب وزير الخارجية انريكي كانديوتي.

**السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالعربية):** في البداية، أود أن اعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى. وأود باختصار شديد أن نكرر نفينا للادعاءات التي ذكرها ممثل العراق.

أما فيما يتعلق بالتهديدات التي قال بأن العراق لم يهدد الكويت، فنحن أشرنا أنه منذ عدة أسابيع بدأ العراق بشن حملة القصد منها هو إشاعة أجواء عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة. ولقد كان أبرزها الاتهامات والتهديدات التي صدرت عن مسؤولين عراقيين في ذكرى